تأنيث العمل الهش



دفاتر السفير العربي - 2019

تقديم

مصر

الجزائر

السودان

المغرب

تونس

• لوحات الدفتر: فرات شهال الركابي
• ترجمة النص الفرنسي إلى العربية: رحيل بالي



يصدر عن جمعية تقاطعات
www.assafirarabi.com



ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.

لطالما كان العمل الهش مؤنثاً!

كنّ على الدوام "يساعدن" في الأعمال الزراعية والحرفية والمنزلية، بلا أجر على الأغلب، وبلا اعتراف بقيمة عملهن. وهنّ يَستنفرن حين تقع مصيبة في العائلة، فيصبحن المعيلات الأساسيات، أو حتى الوحيدات – ويُبرز هذا الدفتر نسبتهن الكبيرة والتي لم تترافق، هي أيضاً، مع الإقرار الاجتماعي بها - ويتصدين لأعمال شاقة في الأغلب، متحليات بصبرهن "المعروف"، ودقتهن في الأداء، وقوة تحملهن، واستعدادهن لنكران الذات، وقدرتهن الكبيرة على التضحية.. مما يُفترض أنها صفات أنثوية.

ويجري استغلال هذه "الصفات" (المكتسبة من قبل النساء عبر تاريخ طويل من تقسيم العمل الاجتماعي، ومعه مقدار من الاضطهاد اللاحق بهن) حتى في الأعمال النظامية، فتسند إليهن مهامٌ بعينها مناسبة لتلك الصفات ول"طبيعتهن"، والأهم من ذلك أنه يجري تبخيس أجورهن ومكانتهن في العمل، والتغاضي عن حقوقهن سواء القانونية أو تلك العائدة لاحترام آدميتهن..

ولم يفعل توسّع قطاع الاقتصاد الموازي الذي باتت نسبته غالبة، وخصوصاً في بلداننا، ومعه تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأغلبية الساحقة من البشر، سوى أنه عزز هذه الوضعية، مخرجاً إياها من الإطار العائلي إلى السوق.

كما جاءت القفزة الثالثة في مسار تأنيث العمل الهش، مع تعاظم تفكيك أطر العمل وقوانينه بفعل ما سُمي "الأنماط الجديدة" من النشاط الإنتاجي، الذي يجري التغني بها بوصفها "حداثية"، ترتكز إلى التنظيم الشخصي الحر للعمل، وتتحرر من.. الحقوق المكتسبة، كالتعويضات والضمانات وتحديد ساعات قصوى للشغل الخ..

وفي الاقتصاد الموازي كما في هذا النمط الجديد، يتنافس في الهشاشة العمال الذكور مع العاملات، تماماً كما يتبارون في مزيد من الانحدار إلى أوضاع بائسة.

تسعة نصوص من خمسة بلدان، تتناول قطاعات عمل مختلفة. ترسم ملامح شخصيات نسائية، وسِيَراً تستدعي التأثر والإعجاب والاحترام. فإلى فاطمة م. "القاعدة في البيت" كما تُصنّف، وصابرين بائعة الرصيف، وأم عبد الرحمن عاملة ورشة الخشب، ومنى بائعة الشاي، وزينب العاملة في معامل حفظ السمك، ونادية العاملة في مصنع للنسيج، وإلى المشتغِلات في توفير الخدمات والبيع عبر الإنترنت، أو في الزراعة أو في مصانع كبرى.. إليهن جميعاً تضامن أخواتهن، الباحثات والكاتبات والفنانات اللواتي تولين إعداد هذا الدفتر، بكل حب.


مصر



الاسكندرية: الكفاح اليومي لسيدات الرصيف

منى علاّم

كاتبة وصحافية من مصر

النساء هنا وافدات من الريف أو قاطنات في المدينة. استطاعت بعضهن أن ترفع مستواها الاقتصادي، وأخريات بالكاد يكفي دخلها احتياجات أسرتها. وهن يتحملن المسئولية الاقتصادية للأسرة، أو على الأقل الجانب الأكبر منها، بسبب مرض الزوج وعدم قدرته على العمل، أو عدم كفاية راتبه، أو الانفصال عنه.

"اللي ما يجري ما يلقي".. "اللي يقطم القطمة لازم يلطم اللطمة".. مثل هذه الأمثال، التي سمعتها من سمرة وصابرين (1)، يمكن أن تلخص الحياة اليومية لأولئك الساعين وراء رزقهم يوما بيوم، من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (2) أو غير المنظم أو الهشّ. تعددت الأسماء والحال واحد، حيث لا وظيفة ثابتة ولا تأمين صحي أو اجتماعي، ولا إجازات مدفوعة، ولا تقاعد، ولا مكافأة نهاية الخدمة، ولا بيئة عمل لائقة بالنساء.

وما دمنا نتحدث عن بائعات الرصيف (3) بوجه خاص، فإنه يضاف إلى صعوبات العمل "في الشارع" مضايقات أصحاب المحال التي يفرشن بضاعتهن أمامها، حيث يفرضون عليهن مبلغاً مالياً تؤديه البائعة بصورة يومية أو شهرية، والتعرض لمطاردات الشرطة لوجودهن في "أماكن مخالفة" (4) . "آذوني ياما، ياخدوا مني بضاعة بألف وألفين، ولما أروح استلمها ألاقيهم واخدين الحاجات الحلوة وسايبين لي الحاجة السَكّة (غير الجيدة)" تقول إحدى البائعات.

النساء اللاتي تحدثت معهن هنا، سواء كن من الفلاحات أو قاطنات المدينة، منهن من استطاعت أن ترفع مستواها الاقتصادي، ومنهن من بالكاد يكفي دخلها احتياجات أسرتها، مع الاعتماد أحياناً على مساعدات الناس، وهناك من تحصل على معاش من الحكومة (5). وهن يتحملن المسئولية الاقتصادية للأسرة، أو على الأقل الجانب الأكبر منها، بسبب مرض الزوج وعدم قدرته على العمل، أو الانفصال عنه، أو عدم كفاية راتبه. وقد تراوحت أعمارهن بين الأربعينيات والستينيات، وهن من غير المتعلمات (6).

صابرين: بائعة الخضار

كل صباح، بإمكانك أن ترى صابرين تحمل شوالات الخضار فوق رأسها. يضع لها عامل عربة النقل الواقفة في شارع السوق شوالاً تلو الآخر لتنقلها هي تباعاً إلى مكان فرشها القريب، ولكنّ الأحمال الثقيلة تزيد المسافات.

كانت تأتي إلى السوق منذ طفولتها مع والدتها التي كانت تعول الأسرة، حيث كان الأب مسنّاً. وسرعان ما تعلّمت وصارت تبيع وتكسب، وحلّت محلّ أمها بعد وفاتها، وكانت لا تزال في الثانية عشرة من عمرها. "كنت صغيّرة قوي بس كنت واعية محدش يقدر يضحك عليّ عشان نزلت السوق بدري". تقول صابرين إنها تنفق على أسرتها منذ أن كان عمرها 9 سنوات، "كل يوم كنت باجيب لابويا 20 جنيه في إيده" لينفق منها على البيت الذي يضم تحت سقفه العديد من الأبناء. ومن عملها أيضا "شوّرت نفسي وشوّرت أختي" (الشُّوار هو جهاز العروس).

في العشرين تزوّجت، وانقطعت عن السوق عشر سنوات. كانت تقيم خلالها في منزل عائلة ممتدة. ولردّ ديْن وبناء بيت مستقل على نصيب زوجها من أرض أبيه (وزّعها في حياته على أولاده الذكور)، قررت النزول إلى السوق مجدداً، ولكن هذه المرة مع زوجها. ولكنه ما لبث أن مرض، وترك علاجه آثاراً على صحته فبات غير قادر على النزول معها والسفر يومياً من المحافظة التي تبعد عن الإسكندرية 4 ساعات. فصار عبء العمل عليها وحدها.

تستيقظ في الثالثة فجراً أو قبل ذلك بقليل، وتعود إلى بيتها في الثامنة مساء. من عزبتها البعيدة تبدأ رحلتها اليومية حيث تركب إلى سوق طنطا تتسوق من التجار أو الفلاحين، تحمّل بضاعتها – كغيرها من الفلاحات - على عربة نقل، ثم تركب هي إلى محطة قطار طنطا الذي يأخذها إلى الإسكندرية. والرحلة معكوسة في العودة.

تقول إن متوسط ربحها اليومي هو 250 جنيهاً، وقد يزيد الى 400 أو 500، ويمكن أيضا أن يمرّ يوم ولا تبيع، "وأبقى خسرت فلوس المواصلات ونقل الخضار والقعدة في السقعة من غير فايدة". كما أنها تدفع لصاحب محل الفاكهة المجاور لفرشها 1500 جنيه شهرياً، بواقع 50 جنيهاً يومياً، وهو مبلغ ثابت لا علاقة له بمكسبها من عدمه.

> **كانت تأتي إلى السوق منذ طفولتها مع والدتها التي كانت تعول الأسرة، حيث كان الأب مسنّاً. وسرعان ما تعلّمت وصارت تبيع وتكسب، وحلّت محلّ أمها بعد وفاتها، وكانت لا تزال في الثانية عشرة من عمرها. تقول صابرين إنها تنفق على أسرتها منذ أن كان عمرها ٩ سنوات.**

استطاعت من خلال عملها أن تسدّد دينها، وأن تبني بيتاً من 4 طوابق، تقطن هي في الطابق الأرضي "مجهزاه سوبر لوكس"، بينما تجهز لأبنائها الطوابق العلوية. الكبرى مَلَك في الجامعة، والصغرى رشا 4 سنوات.

تعتبر نفسها "ربّة الأسرة" فهي مصدر الدخل الأساسي ومن تدير الميزانية، وتؤكد في الوقت نفسه أن بينها وبين زوجها تفاهماً وثقة متبادلة. يملك هو عدة قراريط مؤجّرة "الأرض مش جايبة همها ولا ليها لازمة ما تبنيش مستقبل".

تعب زوجها لم يزد العبء على عاتقها فقط، بل صارت أيضاً تتعرض لتحرّشات لفظية من الزبائن والبائعين على حد سواء "جوزك ده أعمى، اللي زيّك ما تشتغلش، المفروض تتحطي في فاترينة، يا ريتك كنتِ مراتي..". في الحمام العمومي القريب، المخصص أصلاً لرجال السوق، تقضي صابرين حاجتها وتتوضأ، وتصلي على كرسيها الخشبي بجوار فرشها، بعد إصابتها في ركبتها عندما وقعت من على رصيف المحطة وهي تنقل "حلّة الجبنة"، إلى جانب آلام ظهرها (7).

عندما كانت حاملاً في ابنتها الصغرى، ظلت تمارس عملها حتى الأسبوع الأخير قبل الولادة، حتى وهي حامل كانت تحمل الأشولة الثقيلة. وبعد 40 يوماً من الولادة استأنفت العمل وكانت تصطحب معها الرضيعة. تقول إن اصطحاب الفلاحات لأطفالهن الرضّع أمر معتاد. لاحقاً كانت تتركها في عناية ابنتها الكبرى، واضطرت لأن تفطمها مبكرا حيث كانت تغيب عنها 14 ساعة يومياً.

> **زوجها كان يأتي معها، ولكنه مرض، فبات غير قادر على النزول معها والسفر يومياً من المحافظة التي تبعد عن الإسكندرية ٤ ساعات. صار عبء العمل عليها وحدها. تستيقظ في الثالثة فجراً أو قبل ذلك بقليل، وتعود إلى بيتها في الثامنة مساء. تعتبر نفسها "ربّة الأسرة" فهي مصدر الدخل الأساسي ومن تدير الميزانية.**

وعلى الرغم مما حققته من نجاح مادي، تتمنى صابرين لو "تستت وتقعد مع عيالها"، وقالت إنها سوف تتوقف عن العمل بعد أن تؤمّن مستقبل أبنائها الذين لا تريدهم أن يعيشوا حياة الحرمان التي عاشتها هي. ولكنها راضية، ترى القدر هو من حدّد لها طريقها. حتى ابنتها لا تريد لها أن تتوظف بعد تخرجها، تريد أن يكون زوجها هو من يشقى بينما ترتاح هي. أحيانا تراقب زبوناً وزوجته مثلاً يتبادلان الحوار قبل الشراء "ناكل إيه النهارده؟" فيثير ذلك في نفسها أشياء: "أنا عمري ما حد قال لي كده".

سعاد: بائعة الجوارب

على أحد أرصفة منطقة هادئة وبعيدة عن الأسواق، تجلس سعاد (60 عاما)، بعباءتها ونقابها الأسودين، حيث تبيع الجوارب والكوفيّات ولوازم المحجبات والمنتقبات من قفازات ومعاصم... تقول إنها تعمل في هذه المهنة منذ ثلاثين عاماً. بدأت ببضاعة بسيطة بجوار منزلها بأحد الأحياء الشعبية إلى أن استقرت على وضعها الحالي.

توفي والدها وهي لا تزال في أول أعوامها بالمدرسة، فلم تكمل لا هي ولا إخوتها تعليمهم بسبب الفقر "مين هايأكلنا؟". تزوجت مبكرا، ومن زواجها الثاني أنجبت أبناءها الأربعة، وكان الزوج عاطلاً يعتدي عليها بالضرب إلى جانب تناوله الخمور. تشير، وهي ترتدي قفازاً مثقوباً، إلى آثار وندوب على جبهتها وذراعها، حتى أسنانها الأمامية، التي لا أراها، تقول إنها سقطت جراء الضرب. اضطرت للعمل لتعيل أبناءها، فاقترضت من إحدى قريباتها 16 جنيهاً كانت كل رأس مالها لشراء بضاعة وبيعها كما رأت غيرها يفعل. صار الزوج العاطل يطلب منها المال وعندما ترفض يعنّفها، كما اعتدى على "فرشتها" فكانت تضطر لتغيير مكانها. رفعت دعوى طلاق وحصلت عليه. استمر طليقها يطاردها، فكانت تتنقل بين المناطق، ولم تُدخل أبناءها للمدرسة خشية أن يأخذهم ويدّعي أنها أضاعتهم كما تقول، لكنها ألحقتهم فيما بعد بمحو الأمية لتعلم مبادئ القراءة والكتابة.

لم تفكر في الزواج ثانية حتى لا تأتي لأبنائها ب"زوج أم"، كما عانت هي من قبل، وصاروا هم كل همها وأملها في الحياة. وكبر الأبناء وتزوجوا، ولم ترد أن تمتهن بناتها مهنتها وفضّلت لهن الزواج "الواحدة لما يكون معاها قرش تتمرِع (تتكبر) على جوزها". ولكن ابنتها سارت على خطاها بعد طلاقها. علمتها الأم وصار لها "فرش" في منطقة أخرى. بينما يعمل ابن آخر لها على "فرشة شاي" بجوار أحد المولات.

> **توفي والدها وهي طفلة فلم تكمل لا هي ولا إخوتها تعليمهم: "مين هايأكلنا؟". تزوجت مبكراً، وكان الزوج عاطلاً يعتدي عليها بالضرب إلى جانب تناوله الخمور. تشير، وهي ترتدي قفازاً مثقوباً، إلى آثار وندوب على جبهتها وذراعها، وحتى أسنانها الأمامية التي لا أراها، تقول إنها سقطت جراء الضرب.**

تستيقظ كل صباح في الخامسة فجراً، وفي رحلتها اليومية إلى العمل تأخذ التوكتوك من محل إقامتها في إحدى المناطق الشعبية إلى الرصيف الذي تضع عليه بضاعتها على فرش بلاستيكي وتجلس أمامها على كرسي مرتفع. في الثالثة عصراً تعود في التوكتوك مرة أخرى "عشرين جنيه رايح وعشرين جنيه جيّ" إلى البيت حيث تقيم مع ابنها، لتؤدي الأعمال المنزلية من طبيخ وخلافه. تقول إن ما تجنيه يكفي بالكاد لتغطية مصاريفها، فإيجار شقتها وحده يبلغ 450 جنيهاً شهرياً بخلاف المياه والكهرباء (8). كما أنها تساعد ابنتها المطلقة، وأحيانا زوج ابنتها عندما يحتاج. وتمثل مساعدات الناس جزءا مهماً من دخلها، إلى جانب معاش اجتماعي قدره 320 جنيهاً شهرياً.

تحب سعاد عملها ومعرفة الناس بدلاً من "قعدة البيت"، وتقول إن عملها أكسبها خبرة بالحياة والناس "أبو دقن يكفيكِ شرّه". كما أنها تفضّل العمل الحر على العمل في مصنع مثلا "أحسن ما صاحب الشغل يشخط فيّ أو يقول لي كاني وماني".

وعندما سألتها عن صعوبات مهنتها أجابتني"الشيل والحطّ"، وفِصال الزبائن. في يوم ممطر، وضعت أكياساً على رأسها واحتمت بالشجرة المجاورة، وعندما ساء الجو أكثر مكثت في المنزل مما أثر على ميزانيتها. ولأن المسجد المجاور لا مكان فيه للنساء، لا تستطيع قضاء حاجتها إلا عندما تعود للمنزل مساء.

سَمْرة: بائعة الجبن

بجوار مدخل إحدى العمارات تجلس سمرة، المرأة الخمسينية، لتبيع الجبن القريش والبيض، يومياً من الصباح حتى قبيل المغرب. تعمل في هذه المهنة وفي المكان نفسه، بمحيط إحدى أسواق المدينة، منذ 37 عاماً، وقد أكملت المسار بعد رحيل حماتها شابّة، الأرملة التي تركها زوجها مبكراً هي وستة أطفال "قعدت عليهم، ومن الشغلانة دي صرفت عليهم وربّتهم، لكن بعد كده تعبت وماتت صغيّرة". تقول سمرة التي تأتي من إحدى عزب محافظة البحيرة إن عمل حماتها هو الذي أمرضها، لتأخذ هي مكانها، "هي اللي علمتني وكانت بتدعي لي لغاية آخر وقت"، فقد تكفّلت سمرة وزوجها، الابن الأكبر، بتعليم باقي الإخوة وتزويجهم بعد رحيل الأم ومن قبلها الأب، إلى جانب أبنائهما، والآن لم يتبق لدى سمرة سوى ابنتها الصغرى التي لا تزال تدرس في المرحلة الثانوية، وتحلم باليوم الذي تراها فيه في "بيت العَدَل".

زوج سمرة كان عاملاً بإحدى شركات الغزل والنسيج بمحافظة البحيرة، ولكنه – مثل زملائه - أخرج على المعاش المبكر "طلّعوه معاش مبكر حتى لا يعطوه معاشه كاملاً، كل الشركات والمصانع بتتقفل، ماعادش فيه شركات ومصانع، كله اتباع" تقول سمرة إنها حزينة على الشباب الذين صاروا يعملون بلا تثبيت أو تأمين، ومن بينهم ابنها الذي يعمل في أحد المحلات، وهو متزوج ويعول.

ورغم أن سمرة ورثت هذه المهنة عن حماتها، فإنها لم ترد قط أن تورّثها بناتها "ربنا ما يكتبها على حد، شقا يا بنتي، صحيان بدري وبهدلة وشيلة، ومحدش يقدر دلوقتي من الأجيال الجديدة يتحمل ده كله" (9).

> **أكملت المسار بعد رحيل حماتها شابّة، الأرملة التي تركها زوجها مبكراً هي وستة أطفال "قعدت عليهم، ومن الشغلانة دي صرفت عليهم وربّتهم، لكن بعد كده تعبت وماتت صغيّرة".**

وبينما تقف زبونة لشراء جبن قريش، تنادي سمرة على أحد عمال السوق وتطلب منه أن يشتري لها بعضاً من الفول – فطورها الصباحي - من عربة الفول القريبة، فيأتيها به ساخناً في كيس بلاستيكي بعد قليل. تخبرني عن جبنها "الجبنة دي بنجيبها من العزب، من البيوت، دي جبنة بيوت أحسن من جبنة المصانع، فيه ناس (بائعون آخرون) بيشتروا من المصانع بس دي أحلى".

حينما تأتي حملات الإزالة، تُدخل سمرة بسرعة بضاعتها إلى البوابة التي تفرش أمامها وتغلق الباب "وافضل ابصّ عليهم من الخُرْمة" إلى أن ينصرفوا فتستأنف نشاطها. في بعض الأحيان يكون هناك "أناس طيبون" يتغاضون عنها، لكن عندما تكون الحملة كبيرة "ربنا يكفينا الشر".

تقول سمرة إنها لا تمتلك أرضاً، ولكنها سعيدة أنها استطاعت – من خلال عملها هذا - أن تعلّم وتزوِّج، وهي تبدو راضية تمام الرضا "ربنا كرمني آخر كرم.. يمكن ده من دعا حماتي ليا". أدّت العمرة مرتين، وتتمنى الآن أن تزوّج الابنة الصغرى وتطمئن عليها، وأن تنال "حجّة هنيّة".

آمال: صانعة الفطير

بداخل البوابة الواسعة لإحدى العمارات، في منطقة من المناطق ذات الدخل المرتفع بالمدينة، تقف شابة مهندمة خلف منضدة عليها فطير وأنواع أخرى من المخبوزات بيتية الصنع. خلف الشابة، التي يمكن أن يلمحها بسهولة المارّون بالطريق، باب صغير ربما لا ينتبه إليه المشترون، رغم أن بداخله أصل الحكاية، غير البادي للعيان.

> **زوج سمرة كان عاملاً بإحدى شركات الغزل والنسيج بمحافظة البحيرة، ولكنه - مثل زملائه - أخرج على المعاش المبكر "طلّعوه معاش مبكر حتى لا يعطوه معاشه كاملاً، كل الشركات والمصانع بتتقفل، ماعادش فيه شركات ومصانع، كله اتباع".**

فإذا دخلت من هذا الباب، ستجد نفسك في حجرة ضيقة ذات إنارة ضعيفة، لولاها كادت الحجرة تغرق في الظلام حتى إن كنا في وضح النهار. فرن وأنبوبة غاز صغيرة، وراديو من الطراز القديم معلّق على الحائط، وكرسي بلاستيكي وحيد بلا ظهر، أصرّت السيدة وابنتها، المرحّبتان، أن أجلس عليه. ألمح، بجوار الحائط القريب، طبقاً صغيراً به بعض الجبن والطماطم. على الجانب الآخر باب يؤدي – كما قيل لي - إلى الحمّام ومنور العمارة. في المنتصف وُضعت على منضدة مرتفعة طبليّة خشبية، تخبز عليها الأم الفطير، وهي واقفة مرتدية الجلباب البيتي الذي تعلوه آثار الدقيق. من الطبلية إلى الفرن، ومن الفرن إلى المنضدة الخارجية حيث يوضع الفطير الساخن في أكياس بلاستيكية ليُعرض بانتظار الزبائن.

تبلغ "آمال" من العمر 42 عاما، متزوجة من حارس العقار ولديهما خمسة أبناء، الكبرى ذات العشرين عاماً تزوجت مؤخراً، وأصغرهم في المرحلة الابتدائية. هذه الحجرة الصغيرة التي تخاصمها الشمس كانت هي سكن الأسرة لسنوات، ولكنها ضاقت عندما كبر الأبناء وزاد عددهم، فاستأذنت الأم من صاحب العقار للإقامة فوق السطوح "في غرف الغسيل" على حد تعبيرها، لتتحول الحجرة إلى "المصنع" الذي تعد الأم فيه منتجاتها.

> **بداخل البوابة الواسعة لإحدى العمارات، في منطقة ذات دخل مرتفع بالمدينة، تقف شابة مهندمة خلف منضدة عليها فطير وأنواع أخرى من المخبوزات بيتية الصنع. خلف الشابة التي يمكن أن يلمحها بسهولة المارّون بالطريق، باب صغير ربما لا ينتبه إليه المشترون، رغم أن بداخله أصل الحكاية.**

كان الزوج يعمل "حدّاد مسلح" ، ولكنه أصيب في "عَرْكَة" حين تدخل ليفض الاشتباك فضربه أحدهم بـ "النبّوت" كما تحكي الزوجة، مما أدى إلى خلع مفصل كتفه، ومن وقتها لم يعد يستطيع العمل. كان ذلك قبل عشر سنوات.

كانت آمال تعمل في البيوت، لكنها تقول إنها لم تعد تتحمل هذا العمل بسبب آلام ظهرها "معدتش باقدر أشيل ولا أحط مراتب" فكان البديل هذا المشروع، كي تتمكن من توفير نفقات الأسرة، لا سيما أن الزوج لم يعد قادراً على توفير أي دخل، باستثناء ال 500 جنيه التي يحصل عليها من اتحاد الملاك، "ما بيديناش منهم مليم، بيقول ما تكفنيش سجاير"، بل أحيانا يطلب منها أن تعطيه مما تكسبه فترفض: "أنا عندي بنات باشوّرها واعلّمها".
ليست آلام الفقرات وحدها هي ما تعاني منه آمال، بل أيضا انسداد في شرايين يدها مما يجعلها بحاجة إلى عملية

"تسليك"، ولكنها تخشى إجراءها خوفاً من أية مضاعفات قد تعجزها عن العمل ولا أحد يسدّ مكانها، خاصة أنها سوف تجريها في مستشفى حكومي "أديني متصلّبة وخلاص". علّة يديها تجعلها غير قادرة على حمل الأشياء، ويزداد الألم ليلا حيث تشعر فيها بالتنميل أو ما يشبه الشلل. "كل يوم أصحى الصبح أقول يا رب ساعدني، وبيساعدني".

يبدأ يوم آمال في الخامسة فجراً، تنزل الحجرة وتستمر في العمل حتى الرابعة أو الخامسة، تساعدها ابنتها التي تؤدي عنها أيضاً الأعمال المنزلية. وأحياناً، عندما تتبقى بضاعة، تحملها لتطوف بها على بيوت بعض الأسر ممن تعرف، لعلهم يشترون. أما الموظفات ذوات المكاتب فهنّ "مرتاحين، بيشربوا الشاي، راحوا الشغل ما راحوش الشغل مرتباتهم ثابتة، إحنا لو قعدنا يوم مش هانلاقي".

في موسم الصيف، وفي رمضان، حيث يقل الطلب على الفطير، تقوم ببيع التين الشوكي أو الفاكهة أمام العمارة "المطالب ياما وكل ده مش هايسد"، تقول إن شقق العمارة مؤجرة على النظام القديم (5 أو 10 جنيهات شهريا) ومن ثم لا يعطيها السكان إلا القليل، إن أعطوها، ولم يعد أحد يعطي بدون مقابل، وهي لم تعد قادرة على الخدمة. تقول إن هناك من يعرفها (من خارج العمارة) يعطيها "شهرية". وهناك من ساعدها في تجهيز ابنتها الكبرى.
أما الجمعيات الخيرية فترى – من خلال تعاملها مع بعضها - أنها لا توصّل أموال المتبرعين التي تقدّر بالآلاف إلى المحتاجين، وأن الأفضل أن يعطي المتبرع مباشرة للناس دون وسيط.

أنا بقى لي 25 سنة في الشقاء والتعب، باشوف ستات مستريّحة، أجوازهم يقولوا لهم عايزة إيه أجيب لك معايا؟ أنا عمري ما حد قال لي كده!"... كلمة صابرين نفسها!

يؤرّق آمال برد الشتاء، وعدم كفاية البطاطين، والهواء البارد الداخل من الشبابيك المكسورة، وعدم قدرتها على شراء بلوفر، وكثرة الطلبات، وغلاء الأسعار، وصفيحة العسل التي اشترتها بمئتي جنيه لتقدمها لزبائنها مع الفطير لتكتشف أن التاجر غشّها بالماء، وتغيّر طباع الزوج وسوء معاملته "لما تكوني بتتعبي وتشقي بس تلاقي كلمة كويسة، لكن لما ما تلاقيش..". ويؤرقها الشقاء اليومي الذي يبدو بلا آخر "عايشين المأساة كل يوم، اللي النفر بيبات فيه بيصبح فيه، أهي عيشة وآخرها الموت، أيام معديّة وهانموتوا وخلاص.. نصيبنا كده يمكن يبقى لنا نصيب حلو في الآخرة".

تتمنى آمال أن ترتاح "نفسي استريّح، قلتها كذا مرة لنفسي النهارده، نفسي استريّح وألاقي حد يجيب لي مصاريف وأنا أقعد كده مستريحة، أنا بقى لي 25 سنة في الشقاء والتعب، باشوف ستات مستريّحة، أجوازهم يقولوا لهم عايزة إيه أجيب لك معايا؟ أنا عمري ما حد قال لي كده" (كلمة صابرين نفسها!).

وتتمنى أن تجد من يساعدها في تجهيز بناتها.

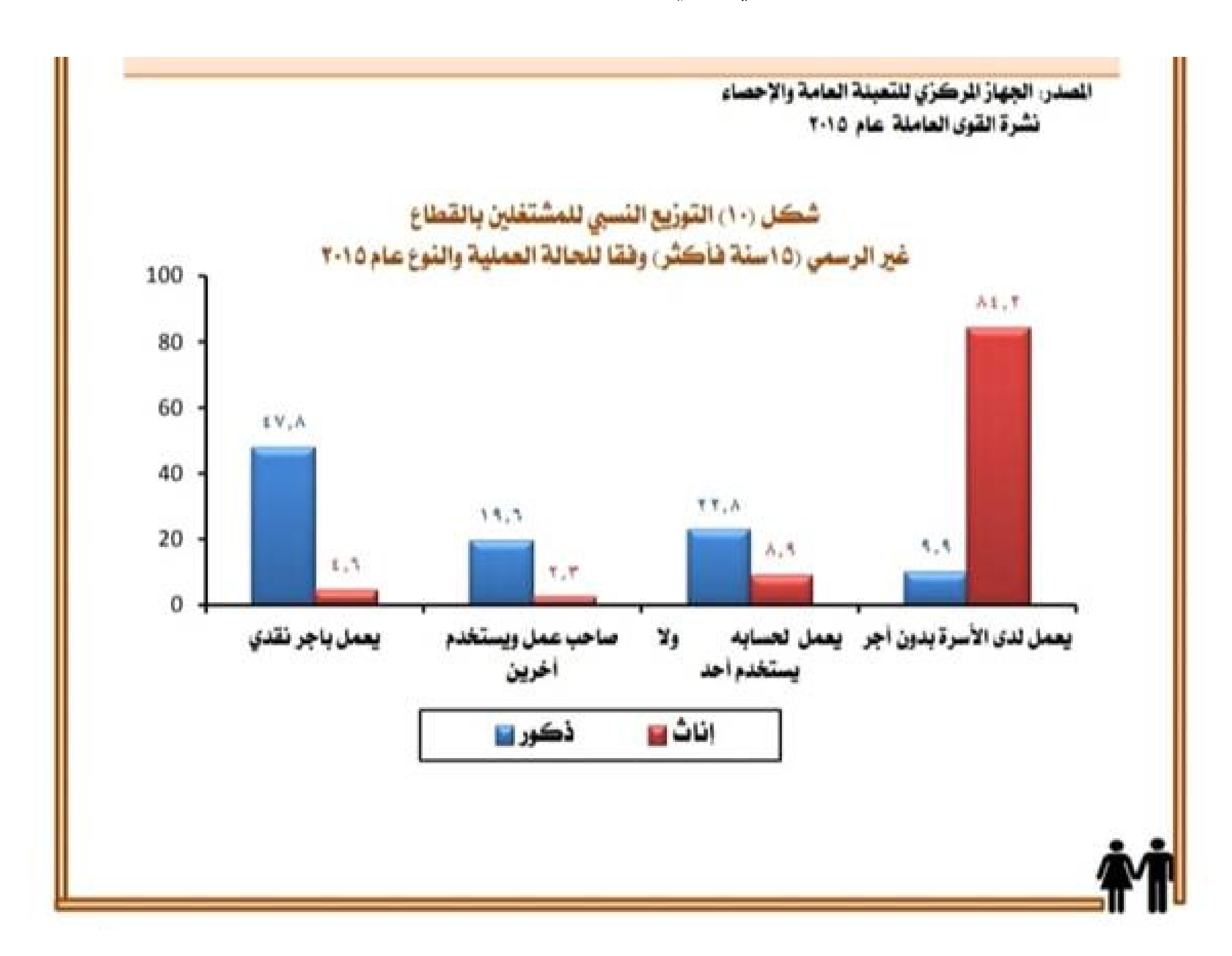
وتتمنى أن يكون هناك "شوية عدل"، وأن يحس الأغنياء بـ"الناس الغلابة".

ملحق : إحصائيات ومعلومات

1- وفقاً لتقرير (المرأة والرجل في مصر 2015) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نسبة العاملين في القطاع الرسمي 53.2 في المئة، مقابل 46.7 في المئة يعملون في القطاع غير الرسمي.

توزيع المشتغلين في القطاعين وفقا للنوع:

55.2 في المئة من النساء المشتغلات يعملن في القطاع الرسمي مقابل 44.7 في المئة يعملن في القطاع غير الرسمي
52.7 في المئة من الرجال المشتغلين يعملون في القطاع الرسمي، مقابل 47.3 في المئة يعملون في القطاع غير الرسمي
وتتوزع نسب المشتغلين بالقطاع غير الرسمي كالتالي:



-نسبة الإناث رؤساء الأسر:
في الحضر: 17 في المئة، 44.7 في المئة منهن أميات،83.9 في المئة منهن أرامل ومطلقات.
في الريف: 16.5 في المئة، 66.6 في المئة منهن أميات، 70.9 في المئة منهن أرامل ومطلقات.

أعلى نسبة للإناث رؤساء الأسر سُجلت في ريف محافظتي قنا وسوهاج على الترتيب.

-المرأة وسوق العمل في مصر:
مثّلت النساء 23.6 في المئة من إجمالي قوة العمل، مقابل 76.4 في المئة للذكور (يُقصد بقوة العمل الأشخاص الذين هم في سن العمل ويعملون أو يبحثون عن عمل).
بلغ معدل البطالة بين الإناث 24.2 في المئة مقابل 9.4 في المئة بين الذكور.

2- وفقا لدراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة – صادرة عن مجموعة البنك الدولي بالشراكة مع الحكومة المصرية / المجلس القومي للمرأة (أيار/ مايو 2018).

-لم تشهد مشاركة المرأة في قوة العمل زيادة على الرغم من التحسينات في تحصيلها الدراسي والنسبة المرتفعة نسبياً للنساء الحاصلات على شهادة عالية. وأسباب ذلك ليست هيكلية فحسب، وإنما تتصل أيضاً بالأعراف والتقاليد، حيث تشكل القيم والممارسات المتصلة بمهام الجنسين والعلاقات بينهما حواجز تحول دون التمكين الاقتصادي للنساء.

-يزداد تمكين النساء على مستوى الأسرة (بأن يكون لهن صوت في اتخاذ القرارات الشخصية والأسرية) مع زيادة دخولهن ومساهمتهن في دخل الأسرة، ويشتد هذا التمكين بين النساء اللاتي يعملن مقابل أجر نقدي. كما تزداد مشاركة النساء في القرارات المتصلة بالأسرة مع تقدم العمر والمستوى التعليمي.

-احتلت مصر مركزا متدنيا على مؤشر "المنتدى الاقتصادي العالمي" للفجوة بين الجنسين لعام 2017، حيث جاءت في المركز 135 في قائمة تضم 141 بلداً، وذلك في مجال المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية.

3- وفقا للبنك الدولي
58 في المئة من القوى العاملة المصرية بلا أي حماية اجتماعية - نقلاً عن دراسة صادرة بالإنجليزية أعدها مركز القاهرة لقياسات التنمية CDB، بعنوان: Women working in informal sector: current status and suggested interventions

4- عالمياً
75 في المئة من النساء العاملات في المناطق النامية يعملن بوظائف غير نظامية وبدون تأمين (موقع منصة التمكين الاقتصادي للمرأة، المدعومة من منظمة الأمم المتحدة للمرأة)

1- أسماء مستعارة

2- وفقا لمنظمة العمل الدولية، يتألف الاقتصاد غير الرسمي من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية وغير مسجلة (ومن ثم لا تُحصّل منها ضرائب)، وتشمل العمالة غير المنظمة العاملين في القطاع غير الرسمي، والعاملين بصورة غير نظامية في القطاع الرسمي.

3- يقدر بخمسة ملايين عدد الباعة الجائلين وباعة الارصفة في مصر ، منهم *15* في المئة من النساء، أي ما يقارب *750* ألف إمرأة. وللاسكندرية نصيب كبير من حصة النساء الجائلات أولئك أو المفترشات الارصفة، إذ تركز *55* في المئة منهن في هذا المحافظة.

4- هناك من تجلس في أماكن معدّة للبائعين ومن ثم تكون في مأمن من تهديد حملات الإزالة. في حالات أخرى يمكن أن تنشأ علاقة معرفة مع ضابط قسم شرطة المنطقة مثلاً، فيتم إبلاغها قبل نزول الحملة أو عدم التعرض لها عند مرورها، وفقا لما قالت إحدى البائعات.

5- تقدم الحكومة ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي معاش "الضمان الاجتماعي"، ويستحقه الأيتام والأرامل والمطلقات وقدره *320* جنيهاً. وفي عام *2015* أطلقت الحكومة برنامج "تكافل وكرامة" لإعطاء دعم نقدي لفئات معينة مثل المسنين وذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة والأسر التي لديها أبناء في سن المدرسة، وذلك وفق شروط معينة. وعلى الرغم من أن قيمة هذا الدعم أعلى قليلاً من معاش الضمان الاجتماعي، فإن كليهما لا يزال أقل كثيراً مما يفي بمتطلبات المعيشة في مصر خاصة مع ارتفاع الأسعار.

6- من دخلت منهن إلى المدرسة خرجت من الصفوف الأولى بسبب قلة إمكانيات الأسرة، وأضافت صابرين إلى جانب الفقر سوء معاملة المدرس.

7- بعضهن يصبن بالفتاق جراء الأحمال الثقيلة.

8- كانت السيول قد أغرقت "الأوضة" التي تقطن بها فتم تعويضها بشقة "أوضة وصالة وحمام ومطبخ" بمنطقة عشوائية، ولكنها رأتها غير صالحة للعيش الآدمي فأغلقتها واستأجرت أخرى.

9- في حالات أخرى، تصطحب الفلاحة ابنتها (أو ابنها) للجلوس معها على فرشتها لتعلم المهنة، وهذا يرونه أفضل لهم من مسار التعليم.



القاهرة "أسفل الجبل".. نساء يحترفن الصعاب بمقابل هش

منى سليم
صحافية من مصر

هناك 30 في المئة من الأسر المصرية تعيلها إمرأة. وترتفع النسبة الى 45 في المئة داخل حي "منشأة ناصر"، المصنف ضمن المناطق الـ 20 الأكثر عشوائية واحتياجاً في البلاد. هنا تعمل ألفي إمرأة، بورش اغلبها لصناعة الخشب والبلاستيك والالمنيوم والملابس...

من رحاب الوادي بمحاذاة النهر، هرباً من الضرائب الباهظة التي فرضها الاحتلال الانجليزي على الأرض الزراعية منتصف القرن التاسع عشر، نزحت آلاف الأسر القادمة من صعيد مصر إلى أطراف القاهرة، حيث هضاب "المقطم" والأرض الشاغرة، وإمكانية الحلم.

اليوم، ومن معارج الزقاق الضيق، تصعد "أم عبد الرحمن" كل صباح لأعلى، بإتجاه الجبل، لا لكي تدرك قمته أو ترى - هي وأخريات - الشمس، ولكن لكي يصلن لمقر عملهن في الورش المتفرقة هنا وهناك، في قلب الحواري والشوارع الضيقة التي تكونت عبر الزمن.

منشأة ناصر: هنا الحياة صعبة

الإسم حي "منشأة ناصر"، عدد السكان الرسمي لا يقل عن 300 ألف نسمة وتصل تقديرات أخرى إلى ضعف ذلك مباشرة، لتحتل تلك المنطقة مركزاً متقدماً في ترتيب "المناطق اللارسمية" الأكثر كثافة سكانية على مستوى القارة الأفريقية، وفق تقرير صادر عام 2013 عن منظمة العمل الدولية، بعنوان: "النساء والرجال والاقتصاد غير الرسمي".

تكُوَّن داخل هذه المنطقة الصاخبة، منذ بدء النزوح، مجتمع ذو ملامح اقتصادية وثقافية واجتماعية خاصة به، تحاصره عادات الصعيد المتزمتة من ناحية وتداعيات الفقر القاهري من ناحية أخرى.

لم تضع الدولة يدها بهدف التخطيط والتطوير إلا بداية التسعينات الفائتة، وعلى الرغم من هذا، لا زالت المشكلات في البنية التحتية والخدمات ممتدة ويعالجها الأهالي - بشكل رئيسي السيدات - بالحيلة والتحمل، كالتناوب لملأ المياه من الحنفيات العمومية. أما الصرف الصحي، فعلى الرغم من كل المحاولات التنموية المحلية والدولية، لا زالت 80 في المئة من منازل المنطقة تعتمد على الخزانات الأرضية ("ترنشات") وإفراغها بسيارات الكسح أو العربات الكارو تجرها الحمير.

امتداد السنوات أدى بكل تأكيد لخلق التباين داخل الحي الكبير الذي اصبح يضم ما لا يقل عن 8 مناطق سكنية، بعضها يشمل البنايات الضخمة، والآخر عبارة عن شقق بغرف ضيقة تضم عدداً من الأسر تتشارك في حمام واحد.

وقد جاءت الحالة الصحية بدورها ترجمة للأوضاع المعيشية الصعبة. فوفق الأرقام المعلنة لـ"الحملة القومية لصحة حديثي الولادة"، تصل نسبة الوفيات بين الأطفال في منشأة ناصر إلى 240 بالألف في العام الأول من العمر، بينما لا تزيد في مناطق عشوائية أخرى عن 80 بالألف، إضافة إلى ارتفاع نسب الإصابة بأمراض الصدر والكلى نتيجة التعرض لعوادم مختلفة ولقلة المياه النظيفة.

عمل النساء... حصاد التداعيات

تأتي بالطبع أوضاع النساء لتكون حصاداً كاشفاً لكل ما يدور فوق هذا الامتداد من كل جانب. فمن ارتفاع متصاعد بنسبة المرأة المعيلة داخل المجتمع المصري، لتصل إلى ما لا يقل عن 30 في المئة من الأسر، وفق تقديرات المجلس القومي لحقوق الطفل والمرأة، ترتفع النسبة الى 45 في المئة داخل الحي الكبير المصنف ضمن المناطق الـ 20 الأكثر عشوائية واحتياجاً على مستوى جمهورية مصر العربية.

هؤلاء هن المقيدات رسمياً كأرملة أو مطلقة أو زوجة عاجز، بينما عدد أكبر ـ يعرف الجميع وجوههن ـ يحملن المسئولية دون أوراق ثبوتية أو إعانات رسمية: هن من هجرهن الزوج أو يعيش بالبيت دون عمل، سواء للمرض أو للنزق، أو أنه يعمل في أعمال حرفية موسمية. وهناك الفتيات ممن أصبح شرط من شروط تأهل إحداهن للزواج قدرتها على تحمل مصاريف التجهيزات دون أن يتحمل والدها ذلك عنها.

> **تذهب من لها بعض السند الأسري إلى الأعمال الأخف وطأة، بورش الملابس والبلاستيكيات، بمقابل يومي يصل الى 30 ـ 40 جنياً، بينما تذهب من ثقلت أحمالها الى "أعمال الرجال" الصعبة مقابل أجر يومي يتراوح ما بين 60 ـ 90 جنيه، بينما يصل المقابل الذي يحصل عليه الرجل للعمل نفسه إلى 100ـ 120 جنيهاً.**

يحدث هذا في ظل مناخ تعليمي متهاوٍ. فأغلب السيدات يعرفن بالكاد القراءة والكتابة، أو لا يعرفن، والفتيات يحصلن على التعليم الأساسي أو المتوسط الفني في أفضل الأحوال. تشير أوراق مسح ميداني حديث لمركز البحوث الاجتماعية والجنائية المصري إلى أن 62 في المئة من النساء في هذه المنطقة لم يذهبن للمدرسة بينما لا تزيد نسبة الحاصلات على تعليم فوق المتوسط عن 3.2 في المئة من النساء.

هكذا يصبح الإختيار الأمثل للعمل لديهن هو هذا الكم الكبير من الورش الصناعية غير المرخصة على امتداد الحي، ما بين صناعة الملابس والبلاستيك إلى الألمونيوم والستانليس والخشب والحديد.

قصص الأجر

تذهب من لها شريك أو بعض السند الأسري إلى الأعمال الأخف وطأة، بورش الملابس والبلاستيكيات، بمقابل يومي يصل الى 30 ـ 40 جنيه، بينما من ثقلت أحمالها وتسعى لقليل من الزيادة بالدخل، فتذهب لأعمال الرجال، تشاركهم المهام الصعبة مقابل أجر يومي يتراوح ما بين 60 ـ 90 جنيه، بينما يصل المقابل الذي يحصل عليه الرجل للعمل نفسه إلى 100 ـ 120 جنيهاً.

تنضم "أم عبد الرحمن" في حوالي التاسعة صباحاً إلى جيش محدود من النساء داخل "مَغلق الخشب" الكبير، هن العاملات على "سنفرة الكراسي". حجم الانتاج معروف مسبقاً، وهو لا يقل عن 40 مقعداً لكل منهن، تترك جميعها أثرها على ملابسها ووجهها وصوتها بسبب "نشارة الخشب" التي تغمر خلايا الرئتين على مدار تسع ساعات، تلتهم النهار والساعات الأولى من الليل.

وفي الطريق كثيرات أخريات، منهن الطفلة "رانيا" إبنة الـ 15 عاماً، لكنها لا ترى نفسها صغيرة بل هي في طريقها قريباً للزواج. هذا الحلم يحتاج بدوره إلى استعدادات مادية كبيرة. لذا لم يكن هناك مفر من قرار والدتها - التي تراه صائباً - بأن ترسلها بعدما أنهت تعليمها الأساسي (المرحلة الإعدادية)، إلى هذا العمل الشاق على "المكبس"، داخل ورشة صناعة "السخانات الستانلس" التي تضم 7 من الرجال والفتيات يتراصون جميعاً خلف هذه الآلة التي

تقوم بوضع الخام في قالب وضغطه حتى يخرج بالشكل المطلوب. لم تعد "رانيا" تخاف من ضخامة الآلة ولا من قوة الصوت، لكنها بالوقت نفسه تقلق إذا لم تستطع اقتطاع جزءمن الراتب يكفي لشراء مرطبات اليد والوجه، علّها تصلح هذه الآثار السوداء الخشنة، المعروفة بـ "الهبو".

مناخ الخطر.. دوافع الانتاج

لا يوجد حصر لعدد الورش، لكنها كانت هي الأصل في المنطقة. فقد امتهن سكانها النازحين حرف تدوير المواد الصلبة وإنتاج مواد البناء الرخيصة. ومع التوسع في المنطقة، ودخول الخدمات الحكومية إليها، تمّ نقل عدد من الورش الخطرة من قلب القاهرة إلى هنا، مثل ورش الألمونيوم والبلاستيك. يحتل العمل بتلك الحرف الرئيسية ما يقارب الـ 65 في المئة من النشاط الاقتصادي بالمنطقة، وقد أصبح مشهد سائداً أن يكون الدور الأول في أغلب البيوت الرئيسية هو ورشة صغيرة أو ملحق لورشة كبيرة ..

يقول إحصاء "مركز البحوث الاجتماعية" التابع للدولة حول اتجاهات العمل بمنشأة ناصر، أن الأعمال الحرفية تحتل المرتبة الاولى بنسبة 33.6 في المئة منها، أما الأعمال الحرة فتصل إلي 20.5 في المئة منها، وبلغت نسبة من يعملون لحسابهم الخاص 39.4 في المئة، أما من يعملون لدي الغير فبلغت نسبتهم 47.8 في المئة.

> **جيش محدود من النساء داخل "مَغلق الخشب" الكبير، يعملن على "سنفرة الكراسي". لا يقل حجم الإنتاج المحدد سلفاً عن 40 مقعداً لكل منهن، تترك جميعها أثرها على ملابسها ووجهها وصوتها، بسبب "نشارة الخشب" التي تغمر خلايا الرئتين على مدار تسع ساعات، تلتهم النهار والساعات الأولى من الليل.**

قبل خمس سنوات، أنشأ أهالي المنطقة "رابطة أصحاب ورش منشأة ناصر"، في مبادرة منهم لتقنين أوضاعهم. وقد تقدموا بالفعل بأوراقهم إلى وزارة الصناعة والتجارة من أجل استصدار سجلات تجارية لهم، والسماح بالتنظيم القانوني للعاملين، والرقابة الحكومية. لكن لم يخرج الأمر إلى الآن عن اجتماعات متتالية، وتحصيل دوري للضرائب، مع وعدٍ بدراسة كل حالة على حدا بهدف التقنين أو النقل إلى خارج المنطقة السكنية. وهو ما أكده لنا ياسر أبو العلا رئيس تلك الرابطة.

غير أن أحد أهم نتائج هذا العمل الأهلي هو إنجاز حصر أولي لعدد الورش والعاملين فيها. فوفقاً له وصل عدد الورش العاملة إلى 1200 ورشة أسفل الجبل (إضافة إلى عدد كبير آخر يمتهن التدوير وجمع القمامة أعلى الجبل). يتراوح عدد العمال في الورشة الواحدة من 10 ـ 40 عاملاً وعاملة، ووفق تقديرات رئيس الرابطة، فإن حجم عمالة المرأة بمنشية ناصر لا يقل عن ألفي سيدة .

هذه النوعية من الورش، وعلى الرغم من قيامها على حرف تتطلب بالتأكيد نوعاً خاصاً من المهارة والخبرة، سواء لدى الرجال أو النساء، إلا أنه ما زال يغلب عليها طابع "العمالة اليومية". فلا حضور هناك لقانون العمل ولا تطبيق لنظم التأمين الاجتماعي والصحي على العاملين.. وهناك غياب كامل لكل معايير السلامة المهنية. أما تجارب التعرض للإصابة أو المرض فتخضع للتقييمات العرفية كنوع من التعويض التضامني.

قصص الجهد

لم تكن "ام عبد الرحمن" جاهلة بما يعنيه سعالها المستمر طوال جلستنا القصيرة معها، لكنها تفضل استخدام السياق الدائم "الحمد لله على كل حال". هذا الحال يشمل كل المخاطر الصحية للتعرض الدائم للهواء المحمل بحبيبات الخشب الصغيرة.

فوفق المذكرة الإرشادية التي أصدرها البنك الدولي حول شروط الأمان والسلامة المهنية بالصناعات الصغيرة، فإن العمل في ورش الاثاث والمنتجات الخشبية يجب الإلتزام خلاله بتغطيه الوجه والكفين وعدم التعرض المباشر للحبيبات المتناثرة عبر البرد اليدوي للاثاث، ولكن الاعتماد على الميكنة. وهو ما يعني أن تفقد "ام عبد الرحمن" عملها على الفور.. أو تستمر به بدلاً من الآلة المنتظرة ويستمر معه سعالها.

تقول: "لدي زوج مريض بالمنزل، أصيب بمياه في الرئة بسبب العمل بالألمونيوم، ولم نحصل على أى تعويض غير السماح لي بالعمل في مصنع كبير للخشب. تزوج إبني ويعيش معي لأنه لا يجد عملاً ثابتاً. لذا فأنا اشرب بعض الأعشاب المغلية يومياً قبل النوم وأشعر بارتياح بعدها وكذلك تتحسن حالتي بيوم الراحة الإسبوعية".

> **"رانيا" إبنة 15 عاماً، في طريقها للزواج قريباً. وللوفاء بكلفته، ذهبت إلى هذا العمل الشاق على "المكبس"، داخل ورشة صناعة "السخانات الستنالس" التي تضم 7 من الرجال والفتيات يتراصون جميعاً خلف هذه الآلة التي تقوم بوضع الخام في قالب وضغطه حتى يخرج بالشكل المطلوب.**

ما تحكيه السيدة بهذه البساطة يخفي كوارث صحية أكثر شدة. فكما في حالة زوجها، تتعرض سيدات أخريات لخطر "مكابس" الألومنيوم وإعادة تدوير الصلب، والتي تعني تعرضهن وكل العاملين بتلك الورش لغازات خطرة منبعثة نتيجة لتكسير المواد البترولية مثل غاز البروبان والميثان والايثان التي تؤثر على الرئة وترفع درجة السموم بالدم، كما تعرض العاملين لخطر التعرض للاحتراق إذا ما وقع اشتعال صغير غير مقصود داخل هذه الأماكن المعبأة بالغازات والمحاطة بالمنازل من كل جانب، إذ تفتقد تلك المصانع لأبسط قواعد السلامة وهي أجهزة الإنذار المبكر ضد الحريق.

ووفق تقارير صحية، فإن صناعات كالألومنيوم والبلاستيك والخشب تؤثر في المدى المتوسط على سلامة الأغشية داخل الرئة والجهاز التنفسي، وهو ما دفع الكثير من الدول، من بينها مصر، إلتزاماً بمواثيق العمل الدولية، إلى حظر عمل النساء والأحداث في كثير منها... حظر على الورق، وصعاب جاثمة على الجسد، اعتادتها تلك السيدات إلى حد استقبال أغلبهن لحديثنا بالضحك، وتبادل النظرات. لكن "أم عبد الرحمن" بكت وهي في طريقها إلى الباب بعد لقائنا: "الحياة شقى، وكل الشقى بيوجع، مش ها يفرق بقى ألومنيوم ولا خشب ولا نحاس".

محاولات مد يد التغيير

في مقابلة خاصة، قدمت لنا "منى الجمّال" المديرة التنفيذية ل"جمعية رعاية الشباب والمرأة" مقاربة هامة، فحكت عن سيدة أربعينية عملت لسنوات كعاملة نظافة بالجمعية، ولكنها مع التعرض المتزايد للعنف على يد زوجها، حصلت على الطلاق، ومعه تحملت المسئولية الكاملة عن أولادها الثلاثة. فقد تركهم زوجها كنوعٍ من الانتقام أو الفشل في تحمل المسئولية. عندها قررت أن تبحث عن "فرصة عمل" شاقة في إحدى ورش الرجال كما يطلقون عليها. تحصل الآن من وقفتها اليومية على "المكبس" (آلة ضغط الخام في قالب محدد) على 350 جنيه إسبوعياً، ولديها يوم واحد للراحة. تتدهور حالتها الصحية وترفض الاعتراف بذلك، بينما يشْغلها الخوف من تسرّب أولادها من التعليم بسبب تغيّبها لساعات طويلة خارج البيت.

ربطت "الجمال" بين هذه القصة وغيرها من التداعيات التي تنتج عن العمل غير المنظم للمرأة في منطقة خارج الخطط الرسمية التنمية، فأشارت على سبيل المثال إلى استخدام "خروج الفتاة للعمل"كمبرر عائلي قوي لاستمرار عادة "الختان" للصغيرات باعتبارهن "عاملات المستقبل"، لضمان "استقامتهن الأخلاقية".
لم تستطع الجمعية أن تقدم يد العون للنساء، كما لم تستطع استكمال الدور الذي تمنى المؤسسون تنفيذه بالحي الفقير قبل عشر سنوات. فقد شهدت "منشأة ناصر" كماً كبيراً من المشروعات التنموية المدعومة من جهات مانحة دولية أو غير حكومية، كتلك التي شهدتها المنطقة بشكل مكثف خلال فترة التسعينات الفائتة، ومنها مشروعات "الوكالة الألمانية للتنمية" و"الصندوق السويسري المصري للتنمية". وهي المشروعات التي ركزت على أعمال توصيل المياه النظيفة والصرف الصحي المغطى وإنارة الشوارع وبناء وحدات صحية ومدارس إبتدائية.

غير أن التغيرات السياسية والمجتمعية على مدار ما يقارب العشرين عاماً الاخيرة قد تركت آثاراً سيئة. فوفق تصريحات للنائب البرلماني عن الدائرة الانتخابية بمنشأة ناصر "منى جاب الله"، فإن عدد الجمعيات الأهلية العاملة التي تم إدماجها في المبادرة المجتمعية القومية "حياة كريمة" هو 30 جمعية تتركز نشاطاتها على تقديم دعم عيني وتوفير العلاج والمنح الدراسية للأطفال. لكن هذا النوع من النشاط لا يتشابه مع ما سبقه في فترة التسعينات التي ازدهر بها عمل المنظمات غير الحكومية، ولا يلبي بشكل حقيقي احتياجات المنطقة.

تتعرض النساء (والرجال) لخطر "مكابس" الألومنيوم وإعادة تدوير الصلب، وهي الغازات الخطرة المنبعثة نتيجة تكسير المواد البترولية مثل غاز البروبان والميثان والايثان التي تؤثر على الرئة وترفع درجة السموم بالدم، كما تعرض العاملين لخطر التعرض للاحتراق، إذ تفتقر المصانع لأبسط قواعد السلامة، وأجهزة الإنذار المبكر ضد الحريق.

فقد أدت التعديلات بالسنوات الأخيرة على قانون الجمعيات الأهلية الى حصر السلطات لتعاون الجهات الدولية المانحة بالمؤسسات الحكومية مباشرة، مما عرقل الكثير من الأدوار التنموية التي نجحت بعض الجمعيات بالمنطقة في تحقيقها في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى، فإن انهيار صخرة الدويقة (حادثة مروعة وقعت داخل حي منشأة ناصر عام 2009 وأودت بحياة خمسمئة انسان) دفع الكثير من المؤسسات الدولية لرفع يدها ووقف التمويل، حيث كشف الانهيار عن عدم الجدية والتلاعب في إدارة ملفات إعادة التسكين والتوزيع العادل للفرص.

تقول الجمّال: "تاتي إلينا أغلب السيدات بطلب واحد مكرر وهو الحصول على قرض ميسر بهدف المساعدة في انشاء مشروع صغير، كشراء وبيع الملابس، أو منتجات الالبان. لكن أغلب الجمعيات لم تعد تجد التمويل الكافي الذي يسمح لها بدعم نشاطات التدريب المهني أو القروض، كما أن التزايد الدائم في التضخم النقدي ترك اثره الكبير على الأسواق بما لم يعد يسمح لمثل تلك المشروعات الصغيرة بأن تأتي بالنتائج المرجوة منها، وجعل شبح الإدانة الجنائية يلاحق كل سيدة تفكر في الاقتراض أو إقامة مشروع خاص. ولذا يفضلن البحث عن فرصة عمل في إحدى الورش باعتباره عصفور في اليد، وهو الحل الأفضل حتى لو كان عصفوراً مجهداً.

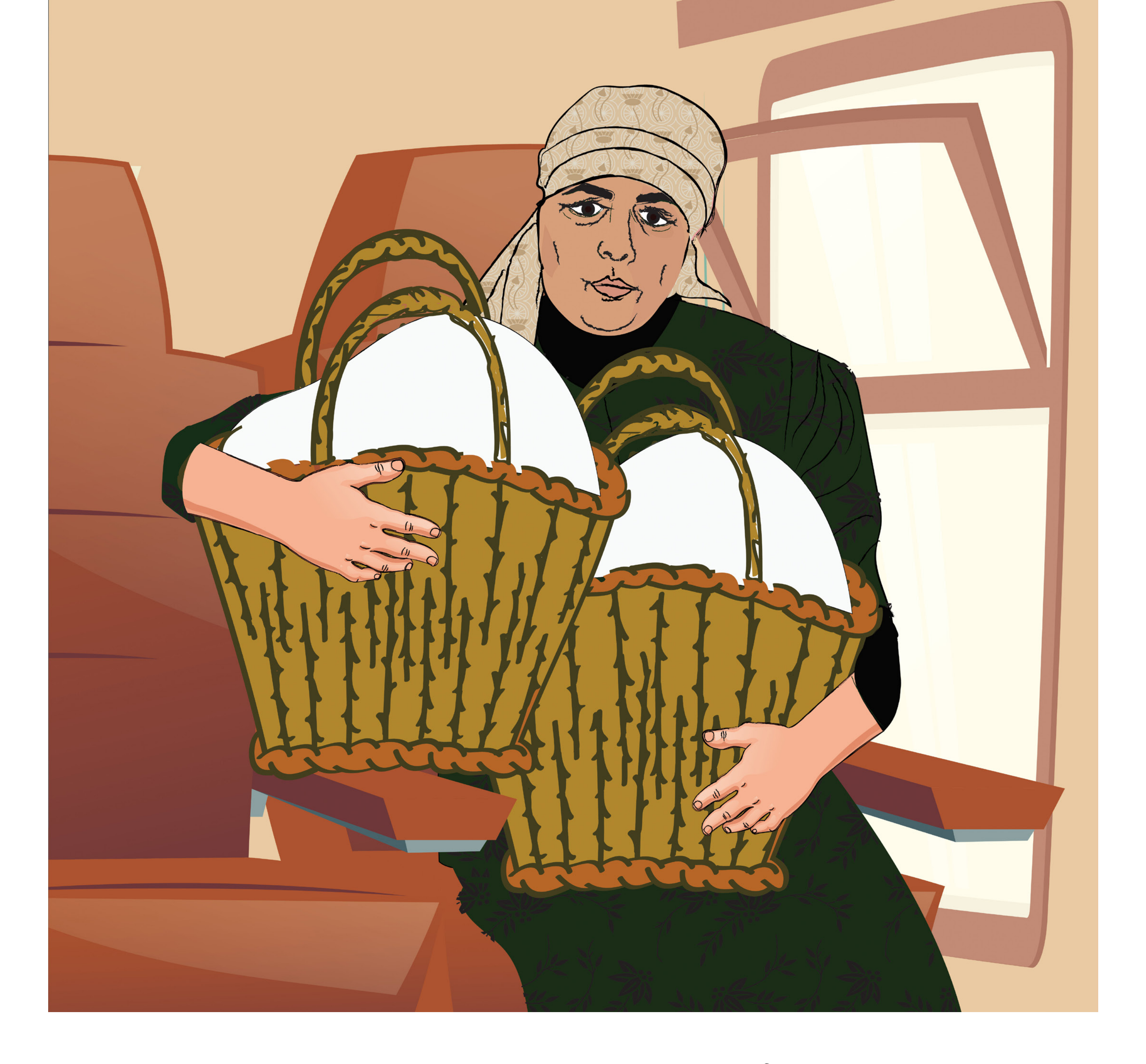
العمل الهش يحصد الأطراف

يُدرك قتامة الصورة من يلتقطها من الخارج، أكثر من هؤلاء الذين يعيشون داخل اطارها. خاصة حين يربط بين أوضاع منطقة سكنية اعتاد أهلها المعاناة وبين أوضاع عامة تتداخل خطوطها عبر الأماكن والزمن. فالعمل الهش، واعتماده بشكل رئيسي على النساء، أصبح عنواناً ثابتاً في مصر.

آلاف السيدات على امتداد الدلتا يعملن بأيديهن داخل الأراضي الزراعية، مروراً بافتراش أسواق المدينة وعنابر مصانع الملابس والتعبئة، ووصولاً لحمل الطوب ومواد البناء والعمل على الآلات في ورش اعادة تدوير الصلب والمواد الخام.

يرصد تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية بعنوان "الفجوة بين الجنسين في العمل. ما العوائق التي تعرقل النساء؟"، أن نسبة الرجال من القوى العاملة في مصر هي 76 في المئة بينما لا تزيد نسبة مشاركة النساء عن 23 في المئة. إلا أن المشكلة الكبرى لا تتعلق فقط بضعف المشاركة العامة، ولكن، وكما جاء في التقرير، أن النسبة الأكبر من تلك المشاركة النسائية هي بالأعمال الهشة وغير الثابتة ودون حقوق تأمينية ومالية عادلة. وأِشار إلى أن 66 في المئة من هؤلاء النساء لا يحصلن على حماية أمومية في حالات الحمل والولادة، وأن العمل الهش لا يشتمل فقط على الأجر غير المنتظم وغير العادل، ولكن أيضاً على العمل المجاني او شبه المجاني في مشروعات الأسرة ولدى الأقارب. وقد أوصى التقرير بضرورة سن القوانين وتفعيل الرقابة التي تحفظ المساواة في الأجر والتصدي للتمييز المهني بين الرجال والنساء.


الجزائر



الجزائر: فاطمة م. امرأة " قاعدة في البيت"

غنيّة موفّق

كاتبة وصحافية من الجزائر

قصة إمرأة شجاعة وواعية، مجاهدة حقيقية على ما وُصفت به، تمكنت من تحويل عملها المنزلي المعتاد، كاتقان الطبخ مثلاً، من نشاط مجاني وبلا قيمة مادية - وأيضاً معنوية - الى "إنتاج"، يدر دخلاً ويغيّر الشرط الاجتماعي لصاحبته، ويبدل مكانتها في التراتبية العائلية والمجتمعية.

وصلت الأم وابنتها، منتبهتين لخطواتهما: الأم تعاني من آلام في الظهر، آلام شديدة. بالكاد جلسنا حول الطاولة، أمام ثلاث كؤوس من عصير البرتقال - الذي لن نشربه - في مقهى عادي بالجزائر العاصمة، حتى انفجرت فاطمة م، الأم، باكية. كانت تبكي من أعماق قلبها: "إنها حياتي التي تمتثل أمام عيني، أشفق على روحي". ثم تمالكت نفسها: "هل نبدأ بالحديث عن طفولتي أو عملي أو زواجي؟". تكفلت هي بتحديد مسار اللقاء: "كنت أود أن أحكي قصتي منذ زمن طويل".

تندرج حياتها في مسارات من استبداد الحياة اليومية، واستغلال عمل امرأة ولدت عام 1962، في قرية جبلية فقيرة وقاحلة، من أم يتيمة، ووالدٍ "صار قلبه بارداً من مرارة الحياة مع أمي المتسلطة". والدة زُوجت في سن الثالثة عشر، وجعلتها حياة اليتم أكثر قسوة.

حينما صارتْ الجزائر مستقلة، أرادت فاطمة الذهاب إلى المدرسة: طفلة في الثانية عشرة من عمرها تريد أن تتعلم القراءة والكتابة. درست لعامين قبل أن تقرر لها أسرتها، أي أمها وأخوها، مصيراً آخر. هما الاثنان، فيما بينهما، أفسدا عليها حياتها.

إلا أن فاطمة قاومت، واستمرت طوال حياتها في مقاومة كل ما يحاول سحقها. وحين واصلت تعليمها، كانت تفعل ذلك ضدهم: "كنتُ أقرأ الجرائد، أقرأ الواحدة منها عدة مرات، وأستمع للراديو الذي كان لا يفارق أذني".

الخُطّاب الكثر الذين طلبوا يدها للزواج لاقوا الرفض من أسرتها: "إذا بقيتي معي - كانت تعدها أمها - سأغطّي ذراعيك بالذهب". في الحقيقة، الذهب الذي تلقته لم يكن سوى ضربات لإجبارها على تقبّل مصيرها، ووضعها كسجينة لمصلحة الأسرة. أمها الطاغية لم تكن ترى فيها سوى خادمة تلبي طلبات الآخرين. كانت الأم تخيط الأغطية لتكسب عيشها، وكانت تتوقع من ابنتها أن تتكفل بالباقي: التنظيف، غسل الملابس، جمع الحطب، إضرام النار، تكوير الكُسكس... مما جعلها أول من يستيقظ وآخر من ينام في البيت.

حين تزوج أخوها، ثارت عليهم: الآن وقد صارت له زوجة، سيتعين على هذه الأخيرة أن تعتني بزوجها، وأن تتقاسم معها عبء الأعمال المنزلية. لكن أخاها ردّ عليها قائلاً: "لن أخرّب البيت الذي بنيته". البيت الذي كانت هي عِماده. صار لزاماً عليها أن تجد حلاً يخرجها من هذا الكابوس. حينها عاهدت نفسها: "أقسم بالله أنني سأتزوج بأول رجل يتقدم طالباً يدي". وكان الرجل الأول معوّقاً، "يمشي بعكازين"، لكنها التزمت بعهدها "لأنني امرأة مؤمنة". تزوجته، من دون حفلة عرس، وضد إرادة أسرتها. وحينها، مرت من بؤس إلى بؤس، وانتقلت للعيش من جحر إلى جحر آخر، ومن ضربات أخيها إلى ضربات زوجها: "كان يضربني بأقدامه الميتة. في الحقيقة، هو لم يكن مريضاً في أقدامه، بل في رأسه".

انفصل الزوجان عن عائلة الزوج التي كانت، حتى هي، ترغب في استغلال فاطمة ويديها لخدمتهم. جحيم آخر كان عليها أن تنجو منه. انتقلت من الريف، واقتربت من الجزائر العاصمة أكثر، في ضاحية تتوسط الريف والمدينة.

في الخامسة والعشرين من عمرها، كانت قد أنجبت خمسة أطفال، بنتين وثلاثة أولاد: "يقبض علينا الرجال بالأطفال".

بفضل رعايتها، نال ابنها البكر المتميز "أحسن معدل بكالوريا في الولاية"، إلا أن والده الذي يدرّس العربية في مدرسة قرآنية، رفض أن يدفع تكاليف دراسته في الجامعة. لعله كان غيوراً من هذا الولد الذي كان "متعاطفًا معي، وكان يشعر بمعاناتي". كان يَعِدُها قائلاً: "يمّا، سأدرس وسأساعدك على الخروج من الشقاء" .

حينما صارتْ الجزائر مستقلة، أرادت فاطمة الذهاب إلى المدرسة: طفلة في الثانية عشرة من عمرها تريد أن تتعلم القراءة والكتابة. درست لعامين قبل أن تقرر لها أسرتهامصيراً آخر. إلا أن فاطمة استمرت طوال حياتها في مقاومة كل ما يحاول سحقها.

حين لم يستطع أن يفي بوعده "دفن كل شيء في قلبه، وصمت". أما الفقر، فصار صاخباً أكثر فأكثر: "ما الذي بإمكاني فعله، غطتني الديون من كل جانب".

"باعت كل شيء"، أضافت ابنتها التي تسرد قصة أمها بهدوء ودقة، "مجوهراتها، أغطيتها الصوفية، أوانيها الفخارية، لم تعد تملك شيئاً". في العشرين من عمرها، كانت تلك هي الابنة الوحيدة التي أكملت تعليمها، كما لو كان ذلك ثأراً لوالدتها. اليوم، ها هي ذي تحصل على شهادة ليسانس من الجامعة، وتقول عن أمها: "هي من علمتني كيف أفتح الأبواب التي اعتقدتُ أنها موصدة في وجهي".

في أحد الأيام، وبينما كانت فاطمة تبحث حولها عن شيء لتبيعه، وقع نظرها على عدة كيلوغرامات من الكسكس الذي كوّرته بيدها، هو وعجائن تقليدية أخرى تعدّها مسبّقاً لتطبخ الطعام لأسرتها. حينها جاءتها الفكرة: "حملت ثلاثة كيلوغرامات الكسكس التي أعددتها، وكيلوغرامين من "البركوكس" (حبيبات من العجين تسمى في المشرق "مُغربية")، ونزلت إلى ساحة الشهداء في العاصمة - لأني أحب هذه المدينة - وبعت عجائني. نال عملي إعجاب الناس، ولن أنسى أبداً أخوات جزائريات شجعنني وساعدنني وأوصينني على طلبيات".

في الثامنة والخمسين، ولأول مرة في حياتها، اكتشفت أن مهارتها النسوية، وما تعده من عجائن، له قيمة وثمن. وسريعاً ما ستعلم أنه يكلفها كذلك كثيراً من عظام ظهرها، التي لا تُحتسب قيمتها الاجتماعية.

طاولة للنهوض

فاطمة م. هي إحدى تلك النساء اللواتي، حين يسألهن محققو إحصاء السكان: "هل تعملين؟" تجيب "لا". فيسألها من جديد: "إذاً، أنت قاعدة في الدار؟"، فترد "أجل". هكذا نسميهن في اللغة الشعبية في الجزائر، النساء الماكثات في المنزل، نقول أنهن "قاعدات في الدار". تشكلن الأغلبية الساحقة من عدد الإناث، حيث أن نسبة عمل النساء، على الرغم من أنها تتزايد، إلا أنها لا تشكل سوى 18 في المئة من النسبة الإجمالية للعمال.

جالسة في البيت؟ أول ما اشترته فاطمة م. من مكاسبها هي طاولة قديمة لتتمكن من الوقوف، "هكذا صار بإمكاني أن أضع كل شيء في متناولي: الملح، الدقيق، الماء والزيت". كانت هذه هي ثورتها التكنولوجية الأولى: خلقت لنفسها طاولة حرفتها. جالسة في المنزل؟ "أعمل طيلة الليل، حين ينام الجميع، من التاسعة ليلاً إلى منتصف الليل، أكوّر الكسكس، وأطبخه، أزِنهُ، وأضعه في قففي، أحضّر عجينة خبزات الكسرة، أدعها ترتاح، وأذهب للنوم. في الرابعة صباحاً، أستيقظ، وأطبخها بدورها، لتصل إلى السوق ساخنة".

وصلنا إلى الجانب الأصعب: نقلها كيلوغرامات السلع من قريتها الجبلية التي تبعد عن أقرب مدينة كبيرة بعشرين دقيقة، من دون وسيلة نقل عمومي. ثم، تتجه من المدينة إلى المحطة، حيث تستقل قطاراً يوصلها إلى الجزائر العاصمة. "وحده الله يعلم كيف كنت أوصل كل ذلك إلى السوق! حين تمطر السماء، لم يكن بإمكاني حتى أن أحمل شمسية، لأني أحمل القفف بكلتا يديّ، قفة في يد، وقفة في الأخرى، كان الناس يقولون أنني مجاهدة حقيقية"، ولا تبتسم.

"باعت كل شيء"، أضافت ابنتها التي تسرد قصة أمها بهدوء ودقة، "مجوهراتها، أغطيتها الصوفية، أوانيها الفخارية، لم تعد تملك شيئاً". هي الابنة الوحيدة التي أكملت تعليمها، كما لو كان ذلك ثأراً لوالدتها. تقول عن أمها: "هي من علمتني كيف أفتح الأبواب التي اعتقدتُ أنها موصدة في وجهي".

تخرج من منزلها في السادسة والنصف صباحاً، لتصل في التاسعة والنصف إلى الجزائر العاصمة، أي هي رحلة ثلاث ساعات. حين تصل إلى محطة آغا بالعاصمة، يكون هناك عبء جديد في انتظارها: مشقة الصعود وحمل قففها إلى السوق، فالجزائر العاصمة هي مدينة المنحدرات. وهكذا، كانت تعمل على عدة مراحل: "كنت أترك جزءًا من سلعي لدى أناس، ثم أعود عدة مرات إليهم حتى أنتهي من نقلها الى السوق".

لكنها لا تشتكي، عملها كان يسير بشكل جيد، صارت تغرق في الطلبات، كما أصبحت مثالاً لجاراتها المُعْدمات، اللواتي اقترحن عليها أن يبعن لها ما يصنعنه مقابل أجر، فوافقت. معاً، شكلوا ورشة حقيقية مكونة من النساء حصراً، كل منهن بما تحسن صنعه، فواحدة تصنع حلويات التمر، والأخرى تصنع خبز الدار، والأصغر فيهن تتكفل بصناعة العجينة المورقة المتعبة، وهي جميعها مهارات نسوية، عمل لطالما كان مجانياً، حقيراً ومحتقراً.

طاولة ثانية لتصبح مرئية

ثم نجحت في الانتقال من طاولتها الحرفية الخاصة إلى انتزاع طاولة علنية تعرض عليها منتجاتها، على حافة الشارع وعلى الرصيف، في السوق المسمى سابقاً ميسونيي. وهو أمر نادر في الجزائر، حيث أن النساء لا يحق لهن الاختلاط بالرجال هناك من كثرة ما يُعدّ السوق في أذهان الناس شأناً يخص الذكور.

"قاعدة في الدار" هكذا نسميهن في اللغة الشعبية في الجزائر. وهن تشكلن الأغلبية الساحقة من عدد الإناث، حيث أن نسبة عمل النساء، على الرغم من أنها تتزايد، إلا أنها لا تشكل سوى 18 في المئة من النسبة الإجمالية للعمال.

وحتى وإن كانت هذه القاعدة غير مكتوبة، فسيكون هناك حتماً رجلاً ما ليذكّر بها ويفرضها من جديد: "تعرّض لي شاب وضايقني قائلاً: "رجال بشنبات لم يستطيعوا الحصول على هذا المكان، لذا، لا يحق لكِ أن تكوني هنا. هيا ابتعدي! لكنه لم يخيفني، وبقيت متسمّرة في مكاني".

الصراع محتدم في بلد لا تنفك نسبة البطالة تتزايد فيه، بين انتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر مدعوم بمخطط

إعادة الهيكلة البنيوية (1994)، رامياً بذلك الرجال والنساء خارج نطاق سوق العمل النظامي، ودافعاً إياهم للتنافس فيما بينهم، أو مثلما نقول في الجزائر «naviguer»، أي أن يبحروا في عالمهم بحثاً عن عمل، وأن يتدبروا أمرهم بين الشرعية والتواري. سوق يتوسع يوماً تلو الآخر: وقد قدّر "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" أعداد المشتغلين فيه عام 2003 ب"أكثر من مليون و 249 ألف شخص (ما يعادل عدد العاملين في الزراعة)، أي 17 في المئة من العمال الإجماليين، ويعرف "نسبة نمو وسطية تقدر سنوياً بـ 8 في المئة، أي ضعف ما يسجل في العمل النظامي" (1).

في هذا السوق، توجد امرأة من بين كل أربعة عمال. هي أرقام لا تعبّر عن الواقع بحسب المكتب الدولي للعمل، حيث يقدّر أن العمل غير النظامي يصل إلى 43 في المئة من نسبة العمل الإجمالية، وأن "عدد النساء الناشطات في القطاع غير النظامي قد يكون الضعف" (2). على كل حال، كل الإحصائيات تؤكد أمراً واحداً: مستقبل العمل النسوي، في ظل هذه البطالة المهولة، يكمن في هذا السوق غير النظامي وغير المرئي اجتماعياً، اقتصادياً، وقانونياً.

لكن فاطمة لا تشتكي، ولا تعتمد "سوى على الله وعلى عضلاتها"، حيث لم تكن يوماً مستقلة و"غنية" مثلما هي عليه الآن، إذ تتراوح مداخيلها، بين وفيرة وزهيدة بحسب الأيام ، أي بين 5000 دينار جزائري يومياً و 2500 د.ج.، وهو ما يوازي ربع الأجر الشهري لزوجها.

> **"نزلتُ إلى ساحة الشهداء في العاصمة وبعتُ عجائني. نال عملي إعجاب الناس، ولن أنسى أبداً أخوات جزائريات شجعنني وساعدنني وأوصينني على طلبيات". في الثامنة والخمسين، ولأول مرة في حياتها، اكتشفت فاطمة أن مهارتها النسوية، وما تعده من عجائن، له قيمة وثمن. وهو عمل لطالما كان مجانياً، حقيراً ومحتقراً.**

"ليس بإمكانك أن تتخيلي سعادتي حين أدخل إلى البيت وأعدّهم، وحين يريد زوجي أن يعرف المبلغ الذي كسبته، أقول له: لا تحاول أن تفهم. لقد صرت مستقلة والحمد لله".

> **تخرج من منزلها في السادسة والنصف صباحاً، لتصل في التاسعة والنصف إلى الجزائر العاصمة، أي هي رحلة ثلاث ساعات. حين تصل إلى محطة آغا بالعاصمة، يكون هناك عبء جديد في انتظارها: مشقة الصعود وحمل قففها إلى السوق، فالجزائر العاصمة هي مدينة المنحدرات**

لكن، حتى وإن هزمتْ زوجها، فإن القدر كان قاسياً معها، فجسمها المتهالك لم يعد يستجيب: "لقد ضغطتُ عليه كثيراً، أنا متعبة يا ربي، يا ربي". لم يتعدَ الأمر ثلاث سنوات من هذا العمل، وبهذه الوتيرة المنهكة، حتى تمزق ظهرها الذي لم يعد بإمكانه أن يتحمل هذه المشقة، مجبِراً إياها على ترك السوق، بلا مقابل وبلا حقوق.

.. وبلا ندم، حيث أنها حين تسرد علينا كيف انتشلها هذا العمل من المرارة، يستنير وجهها لأول مرة خلال لقائنا: "اشتريت موقداً للطبخ، وذلك جعلني أشعر بالسعادة كما لو أنني اشتريت طائرة مروحية، اشتريت لابنتي ماكينة

خياطة كهربائية، وعندي ما يكفي من المال لشراء ثلاجة"، قبل أن تضيف بغنج جعلها تبدو، بغتة، أصغر بعشر سنوات: "واشتريت لنفسي زوجاً من الأقراط".

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

1- *Ampleur et nature du travail informel en Algérie : Essai d'analyse par genre, par Boutaleb Kouider et Dahmani Driouche*

2- المصدر نفسه.



الإنترنت والمهن الجديدة للمرأة: عندما تتغنى الهشاشة الاجتماعية بالحداثة

زينب عزوز
أستاذة الإحصاء في جامعة قسنطينة، من الجزائر

نتعرف هنا على فئة جديدة ظهرت مع انتشار تكنولوجيات الإنترنت، وارتفاع عدد النساء العاملات في مجالاته، وهنَّ حاملات للشهادات، ومنها الجامعية، في بيئة اقتصادية تسودها البطالة. قد يُنظر إلى هذه الفئة من زاوية أنها تمثل المرأة العربية "المودرن"، العاملة في قطاعات سبّاقة. ولكنه استغلالٌ فحسب، يشبه أشكال الاستغلال في قطاعات أخرى أقل إدعاء.

للاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير المهيكل في الجزائر دورٌ رائد، فهو قطاع يستغل بطرق مختلفة كل الشرائح وعلى رأسها النساء، بمختلف تصنيفاتهن الاجتماعية والجغرافية. نعرف مأساة النساء المفتقِدات للشهادات المدرسية المؤهِّلة، واللواتي يشتغلن في شتى القطاعات (الإنتاج من البيت، أو العمل في الزراعة، أو في مؤسسات خاصة وحتى عمومية)، بدون أية حماية قانونية، وعلى رأسها الضمان الاجتماعي، فاقدات بذلك كل أمل في تقاضي منحة تضمن لهن أدنى شروط العيش في الكبر، وهن أكثر المعرّضات لما يسمى بأمراض الفقراء.

نتعرف هنا على فئة جديدة ظهرت مع انتشار تكنولوجيات الإنترنت، وارتفاع عدد النساء العاملات في مجالاته، وهن حاملات للشهادات ومنها الجامعية، في بيئة اقتصادية تسودها البطالة. قد يُنظر إلى هذه الفئة من زاوية أنها تمثل المرأة العربية المودرن، العاملة في قطاعات سباقة. ولكنه استغلالٌ فحسب يشبه أشكال الاستغلال في قطاعات أخرى أقل ادعاء.

عن النساء العاملات تحت لواء تكنولوجيات الإنترنت

لم يجرِ للأسف تفحص هذه الفئة المستغَلَة في مجال الاقتصاد الموازي في الجزائر، ربما لكونها جديدة وربما لكونها لا تُرى ولا تلاحظ في الفضاء العام كباقي الفئات النسوية، مثل المشتغِلات في المحلات، أو في قاعات الحفلات، أو في معارض السيارات.. الخ، والتي تتميز كذلك بالهشاشة.

فهل تجاهلها سببه رقابة ما، ربما كانت غير إرادية، لترقية النشاطات الاقتصادية التي تستعمل الإنترنت والرقمنة، على الرغم من أنه، في التصنيف الدولي لتدفق الإنترنت سنة 2018 (worldwide boadband speed league)، تأتي الجزائر في المرتبة 175 من 189 دولة.

هكذا وعلى الرغم من الاستغلال، ومن هشاشة العمل، ومن شتى الأخطار الاجتماعية والصحية، التي تحيط بالمرأة العاملة في هذا المجال، فهي متجاهَلة ومنسية من طرف سلطات تدعي مطاردة العمل غير المعلن، ومَنسيّة حتى من طرف الجمعيات المدافعة عن المرأة.

> **أمام شبح البطالة، وأمام التغيرات بل الاختلالات العميقة التي تطال المجتمع والأسرة، تجد المرأة في الجزائر نفسها تمارس - مضطرة - عملاً كسائقة سيارة أجرة Uber، أو كمدرّسة عبر شبكة الانترنت، تصحح التمارين حسب الطلب، وكمربية أو جليسة أطفال، طباخة، ممرضة أو حتى طبيبة تُستدعى للعمل حسب منصات مستلهمة من Uber.**

تقول المعطيات–على الرغم من قلتها - التي تخص قطاع الشغل والتشغيل في الجزائر، أن (وبحسب الديوان الوطني للإحصاء« ONS » في 2012)، نسبة النساء في سن العمل اللواتي لهن وظيفة، لا تتجاوز 16.6في المئة مقارنة ب 66.7 في المئة من الرجال. أما عن الاقتصاد الموازي فهو يشغل 3.9 مليون شخص أي ما يعادل 45.6 في المئة من اليد العاملة المتوفرة، وهو رقمٌ لا تتبعه أية دراسة دقيقة حول تموقع العنصر النسوي في هذا المجال. وقد شاع في السنوات الأخيرة انعدام الدراسات والإحصائيات الدقيقة حول المرأة التي تعمل خارج الإطار الرسمي المقنن، لدرجة

أن الرئيس الجديد للجزائر (المنتخب في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2019) تطرّق لهذا الموضوع في خطابه الأول واعداً برفع الجباية عن المرأة العاملة بالبيت شرط أن تسوّي وضعيتها مع صندوق التضامن، حاصراً هذا النشاط في الأعمال التقليدية المعروفة، كالخياطة، حضن الأطفال بالبيت، صنع الحلويات والطبخ.. وهذا ما يؤكد جهله أو تجاهله للعمل النسوي الهش في ميادينَ بعيدة كل البعد عما كنا نعرفه أو نتخيله..

شيوع نمط "أوبر"

إن ظروف السوق العالمية، وتغيراتها التكنولوجية والتنافسية، وقوة وسرعة تغلغلها في بلداننا، تفرض تكيّفات أكثر وأسرع مع ما يقدمه الواقع. فهناك اضطرابات كبيرة في تعريف علاقات العمل، لدرجة أنه مثلاً، حتى التعليم (والغالبية الساحقة ممن يمتهنونه في الجزائر هم من العنصر النسوي) أصبح مهدداً علناً، تنافسه وتفرض قوانينها وتصوراتها عليه، منصات ال"ويب"التي تقترح "طرقاً جديدة للتدريس والتعلم"، ولكن على نمط ما يقال له ال"أوبرة"Uberisation . لا السلطات ولا أولياء الطلاب قرروا فتح ملف التربية والتعليم، الذي أصبح يتحكم فيه قانون السوق الموازي والمهن الهشة.

وبينما تُفسَّر الهشاشة المهنية في البلدان المتقدمة اقتصادياً، بضرورة المرونة الإلزامية في بيئة يحكمها التنافس وتنوع الميادين الجديدة، إلا أنها تُعبِّر في بلداننا عن استغلال أعمى يرافق اقتصاداً ريعياً، ولا يمكن تعريفه بوضعية أنه "يتفق فيها الطرفان، العامل وصاحب العمل،بواسطة عقد عمل قانوني مؤقت"، على عكس عقد الموظف ذي الراتب الدائم. وهكذا، وبما يخص عمل النساء ضمن هذا النموذج، فالهشاشة تتفشّى بين من أصبحت تسمى بفئة"العامل/ة الحر/ة"، والتي هي مؤشرٌ آخر على وقوع نساء جدد في قبضة شركات كبرى، وغالباً متعددة الجنسيات، تُحمّل بصفة فردية "العاملة الحرة" تذبذبات ومتطلبات مجتمع استهلاكي وغير مستقر.

في أسفل السلم

نادراً جداً ما نجد النساء اللواتي اقتحمن هذه المهن الجديدة، الناتجة عن عالم التكنولوجيات الرقمية، في مناصب مسؤولية (كمدير للموقع webmaster وما شابهها). لذا نرجّح أن المرأة في هذا الميدان، مهما تكن مؤهلاتها وشهاداتها، تبقى تلك الfactory girl، أي العاملة البسيطة، غير المرئية في مجال شبه صناعي من نوع جديد، ويدر أرباحاً تنافس أرباح الصناعات الكلاسيكية الكبرى كصناعة المراكب والأدوية.

فعلى الرغم من عدم وجود الدفع الإلكتروني في الجزائر (E-payement)، وهو حاجزفي عرقلة نشاطات ال"أوبرة" (Uberisation) والتجارة الإلكترونية (E-commerce)، إلا أنه يلحظ تزايد وجود هذه النشاطات في قطاعات شتى. لذا، وأمام شبح البطالة التي لم يكن يُتطرق إليه في الماضي القريب إلا في عالم الرجال، وأمام التغيرات بل الإخلالات العميقة التي تطال المجتمع والأسرة، تجد المرأة في الجزائر نفسها تمارس–مضطرة -عملاً كسائقة سيارة أجرة Uber، كمدرسة عبر شبكة الإنترنت، تصحح التمارين حسب الطلب، كمربية أو جليسة أطفال، طباخة، ممرضة أو حتى طبيبة تُستدعى للعمل حسب منصات مستلهَمة من Uber.

في الظرف الحالي، فإن أغلبية النساء الناشطات في ميدان الإنترنت موجودات خاصة في قطاع التجارة الإلكترونية، يعلمن أن هذه لهذه الأنشطة المرتبطة بال"ويب" قاسم مشترك، هو السعي لأدنى تكلفة ودون احترام أي قيود قانونية وجبائية، للاستفادة من قوة عاملة لا تكلف في غالب الأحيان أكثر من ساعة تكوين أو تدريب على منصة أو موقع أو برنامج. فحتى الحاسوبُ والهواتف الذكية أو السيارة أو أي جهاز أو أداة أخرى يكون على ‘‘العامل‘‘ توفيرها من حسابه.

التجارة الإلكترونية وتأنيث العمل الهش

تعرف التجارة الإلكترونية E-commerce في البلدان الرائدة كميدان اقتحمتهُ المرأة بقوة. في فرنسا مثلاً، فإن30 في المئة من سيدات الأعمال ينتمين لهذا المجال، ويمتلكن مواقع مشهورة، خاصة في عالم الموضة، الأزياء، الزينة، وحاجات الأمومة. في الجزائر كذلك، تشتغل في هذا المجال الكثيرُ من النساء، لكنه هنا يمتلك وجهاً آخر، كون الجزائر تفتقد أولاً لتكنولوجيات الدفع الإلكتروني، وكونها خاصة تعيش في ظل نظام سياسي لم يقرر بعد مواجهة القطاع الموازي في الاقتصاد، للتعامل معه وتأطيره وتقنينه وملاحقة العمل غير المصرّح به بشكل فعّال وميداني، وتوفير الشفافية، وتقرير نسبة الجباية من هذه النشاطات التي لا يعلم إلا الله كم تستقطب من يد عاملة، تعيش منها عائلات تقع تحت سقف الهشاشة. والحال هذه، يصبح هذا الميدان الاستغلالي الغامض مشتبهاً به. فمن غير المعروف بشكل دقيق مصدر البضائع المعروضة في المواقع، والتي تقوم نساء بإيصالها للزبائن.. وهذا علاوة على سائر الأشياء التي تشكل خطراً مباشراً على النساء اللواتي اخترن العمل به أو اضطررن لذلك.

التجارة الإلكترونية التي جذبت النساء، والأمهات الشابات على الخصوص، اللائي يعجبهن جانب حرية ساعات العمل، أدت إلى اختصار العمل إلى علاقةٍ فردية تديرها قيود المهمة المنجزة، وعدد المنتجات المباعة عبر صفحة خاصة لبضاعة خاصة أو عبر منصة شركات كبيرة. وتجد المرأة نفسها تلجأ للهاتف وتواجه زبوناً مجهولاً، مما يضطرها لتأمين نفسها في مجتمع "محافظ"، كالتأكد من وجود امرأة في المنزل الذي ينبغي عليها إيصال البضاعة إليه.. علماً أن "العاملة الحرة" تلك لا تملك أي بطاقة مهنية تحميها ولا تنتمي لأية نقابة ولا حتى لجمعية مهنية.

كما أنها تُفاجأ بعمل مرهق، خطير، لا يضمن أي مدخول حتى بحدوده الدنيا. وعملها يشبه فقط في تسميته مهنة الطبيب أو المحامي (باعتبارها "مهناً حرة"). كما أنها تدفع ثمناً باهظاً للحرية المزعومة في العمل بساعات مرنة، فهي إن مرضت أو كانت حاملاً تفقد مدخولها. وحتى في الظروف ‘‘العادية"، فعليها أن تراقب مثلاً ما يصلها من رسائلَ على الصفحة، وترد عليها مهما كانت الساعة متأخرة، وإلا فاتها زبون.

وفي حالة السهر على رعاية أسرة و/أو في بعض الأحيان أحد الوالدين من ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن تذبذب مواقيت العمل، والاضطرار لمغادرة البيت في أي وقت لإيصال البضائع للزبائن يزيد الطين بلة. هشاشة في العمل وهشاشة اجتماعية!

مواقع التواصل وتأنيث العمل الهش

هناك نساءٌ لا يعملن تحت راية أية شركة أو مجموعة من المستوردين الكبار، أي أنهن أشبه بسيدات أعمال، يستعملن مواقعهن للتواصل الاجتماعي، فلا يقع نشاطهن تحت التعريف المتداول هنا للتجارة الإلكترونية. ولكن لا يمكن استثناء نشاطهن من الهشاشة.

> **وجود النساء في هذا النمط من العمل الهش لا يعود لكونهن يقبلن بسهولة بأجور منخفضة، ويخضعن لها، بل لأسباب اجتماعية - سياسية حاكت للمرأة أعمالاً وسيطة، على مقاس الضغوطات والقيود التي تقع على عاتقها، وعلى مقاس اقتصاد مفترس يريد أن يطال ببضائعه ونمطه الاستهلاكي كل الشرائح، دون أي جهد لتنمية الاقتصاد أو لترقية العامل أو العاملة.**

فهذا أولاً، وقبل كل شيء عمل غير مصرح به، تمتهنه امرأة لا تملك ضماناً اجتماعياً ولا تساهم في أي صندوق تقاعد. وما يُعرف عن هذه الفئة النسوية أن أغلبيتهن يمارسن مهنة تقليدية تأقلمت فقط مع الإنترنت، وأصبحت تعرض سلعها الموجّهة للنساء عبر صفحات متباينة الشهرة (مجوهرات غير ثمينة، لباس شرقي، ماكياج). وهذا النشاط المنعزل هو وريثُ ما كان يعرف باسم "الترابندو"، (كلمة مشتقة من Contrebande أو التهريب)، وهو عمل كان شائعاً إبّان أيام السوق السوداء، وسلعها المجلوبة من أوروبا في حقائبَ خاصة، والتي ما زالت للآن تُعرض في "أسواق الرجال"، أي تلك الأسواق الأسبوعية أو اليومية الشائعة في الجزائر، سواء في أحياء شعبية أوحول أسواق السيارات المستعملة، وهو ميدان ذكوري بحت. أما في المدن الكبيرة، فتخصص مساحاتٌ معروفة لهذا النشاط الذي يبدأ مع الفجر، والذي لا تنشط فيه النساء إلا كزبوناتٍ عند طلوع النهار، ولكن ليس كبائعات.

تسافر حالياً هذه الفئة من النساء إلى تركيا خاصة والإمارات (وسوريا قبل 2011)، ولا تتعامل عبر صفحاتها للتواصل الاجتماعي إلا مع النساء. وهن تتعرضن بصفة دائمة لخطر تفتيش الجمارك، وربما لدفع الرشاوي في نقاط متعددة من العبور، كونهن يستوردن بصفة غير رسمية، أي من دون سجلات تجارية وحسابات بنكية بالعملتين، المحلية و اليورو. وعلى الرغم من أن بعضهن استطاع كسب ربح معتبر في وقت ما، إلا أن وجود المستوردين الكبار المالكين لمحلات فاخرة في "المولات" أصبح يهدد هذه الشريحة التي لا يمكن أن يُستثنى عملها من التصنيف ضمن العمل الهش... فلنتصور وضعية تلك النساء في بلد لم يفكر في إدماج هذه التجارة ضمن النشاط الاقتصادي.. وضعيتهن في حالة المرض،أو الحادث، أو الإعاقة أو الشيخوخة المرفقة بالعزلة الاجتماعية (مطلقة، أرملة).

تاكسي "أوبر" و تأنيث العمل الهش

في 2018، صرح المسؤول الأول لشركة Ya-technologie في الجزائر، وهي باختصار شركة على منوال الشركات المشهورة، تعرف ب"يسير"، أنه قد تم "تفعيل" حساب حوالي مئة سائقة، متفادياً كلمة "تشغيل" تلك السائقات أو توظيفهن. وحين سُئل عن الوضع المهني للسائقين بصفة عامة، أجاب أن ما يربطه بهم هو عقد شراكة لا يضمن لهم تغطية الضمان الاجتماعي، مؤكداً بأنه على اتصال مع السلطات لتعريف وتأطير هذا الميدان (المعرف ب Vehicle for hire ، أو بالفرنسية VTC Véhicule touristique avec chauffeur).

قطاع استعمال مركبة للتأجير غير مقنن في الجزائر. ولكن السؤال يتعلق بالسبب الذي يجعل المهنة العادية لسائق سيارة أجرة أو "تاكسي" تواجه من طرف السلطات شروطاً تكاد تكون تعجيزية. ففي بلد يتميز بقلة وتذبذب وسائل النقل، وإعادة هيكلة شركات النقل الوطنية لدرجة تشبه التفكيك، يثار أمر دور السلطات، وتفاعلها مع ظاهرة ال"أوبرة"uberisation التي تطال جل مجالات الخدمات العمومية.

فماذا عن النساء اللواتي لهن حساب عند ''يسير"؟ وهل هنَّ مثل الرجال، من المتقاعدات، أم من البطّالات أم ممن يتصلن بشبكة "يسير" في أوقات الفراغ، أو بالضبط حين تكن بحاجة ماسة لبعض المال؟ حين يؤكد أغلب السائقين أن الأوقات الليلية التي لا منافس فيها (لا حافلات ولا تراموأي ولا سيارات أجرة)، والتي ترتفع فيها الأسعار، هي الأفضل للكسب، فهل نتصور في مجتمعاتنا نساءً سائقات في الليل، ودون أي غطاء قانوني أو تنظيم نقابي؟

في السياق نفسه يفتخر مالكو شركات تاكسيات "أوبر" في الجزائر بنسبة زبائنهم من النساء اللواتي يفضلن هذا النوع للتنقل، حسب مسؤولي الشركة، لما يوفره من أمن. ونحن نعلم من واقع ونوع التعاقد مع السائقين أن الأمر غير ذلك. فصيانة المركبات مثلاً، وهي ركن من أركان الأمن، تقع على عاتق السائق/ة وحده/ا، وكذلك في حالة وقوع حادث ما، وفي حالات التحرش. فشركة uber ليست لا ضامنة ولا طرفاً!

وقد تكون النسبة المرتفعة من النساء المستعملات لتكسيات "أوبر" هي ما حث في بداية سنة 2019 شركة أخرى على شاكلتها على إلاعلان عن توظيف المرأة عبر المنصات الرقمية. فهي تقدم "خدمة أفضل للمرأة بواسطة امرأة أخرى". والوسيلة المنتهَجة في ذلك هي قراءة محرّفة ومنحرِفة لمفاهيم "عادات وتقاليد المنطقة"، متجاهلة في الوقت نفسه تأثير التناقض بين تلك المرأة التي تدفع للتنقل "بأمان" وتلك المرأة المضطرة للعمل دون أي ضمانٍ أو أمان.

هل من مفر من ال"أوبرة"؟

تقلُّص فرص العمل، والوضع السياسي والاقتصادي المفلس والخانق، الذي يتسبب بأزمات حادة في المجتمع، كلها عوامل ترمي بكل الفئات في شبكة العمل الهش، خاصة وأن الجزائر بصدد تسليم جل الخدمات العمومية للقطاع الخاص، الناتج في أغلبيته عن منظومة الفساد والكسب السريع وتهريب الأموال عبر شركات متعددة الجنسيات، يقف وراءها جزائريون ذوو نفوذ.

هذه الوضعية تحفز انتشار مواقع ومنصات ال"ويب" لتحل محل آليات الدولة في التشغيل، وتوفير فرص العمل. وهي تشمل كل القطاعات والميادين دون استثناء، من الصحة إلى التعليم إلى النقل وإلى السياحة. فقد ظهرت منذ سنتين مواقع مثل "نِباتو-ديزاد" أو "أستاذي-ديزاد" أو "صحتي-ديزاد" تقترح، مثلها مثل ما هو معروف في البلدان الأوروبية، ''حلولاً" للتنقل، للمبيت، للعلاج، للدراسة أو لتحضير الشهادات... الخ.

حين يُلاحظ في ميدان "التجارة المباشرة" أنه لا يُرى فيها إلا البائعات صغيرات السن اللواتي يعملن دون غطاء

اجتماعي، ودون احترام لأدنى شروط قوانين العمل، متقاضيات أجوراً بخسة، نتساءل : هل ستكون النساء أيضا القاعدة القوية للعمل الهش في الميدان المعتمد على تقنيات الإنترنت؟

وهناك خاصية تلاحظ في الجزائر منذ عشر سنوات على الأقل، وهي تتعلق بنسبة الإناث الحائزات على البكالوريا والشهادات الجامعية، والتي تفوق بشكل ملفت نسبة الذكور، ما عدا في الميادين الرائدة كالطب والإعلام الآلي والتكنولوجيات.

وبما أن القطاع الذي نتناوله في هذا البحث موجودٌ في المدن خاصة، ويحتاج إلى حاملي الشهادات. فمن الطبيعي، ولو من الجانب الإحصائي البحت، أن يطغى العنصر النسوي على هذه الأعمال الهشة. 56.5 في المئة من حاملات الشهادات الجامعية بطّالات حسب آخر دراسة ل"مركز البحث الاقتصادي التطبيقي للتنمية" (CREAD).

ولو التحقَ بميدان الرقمنة المتفوقون من الذكور، بل وحتى الحائزون منهم على شهادات في اختصاصات غير رائدة تُعرّض حاملها أكثر للبطالة، فهم ينالون مناصبَ أقل هشاشة بشكل أسرع من الإناث. علماً أنه ومنذ 2008، فإن عدد المتفوقات في شهادة الباكالوريا بالجزائر في ارتفاع ووصل حسب الوزارة الوصيّة الى 65.29 في المئة من الطلاب، ونجد أن نسبة الطالبات حسب وزارة التعليم العالي تصل إلى 60 في المئة من مجمل الطلاب.

أما عن تألق الذكور أو سرعة مسارهم المهني، سواء في عالم التوظيف أو في مجال الاقتصاد الموازي أو في عالم الأعمال، فالديوان الوطني للإحصائيات مثلاً، يؤكد أن نسبة النساء المقاولات في 2018 لا تتجاوز 18 في المئة من أبناء المهنة. والأمر لا يختلف في كل مجالات التسيير، وما يسمى بالمناصب العالية.

وجود النساء في هذا النمط من العمل الهش لا يعود لكونهن يقبلن بسهولة بأجور منخفضة، ويخضعن لها، بل هناك أسبابٌ اجتماعية-سياسية حاكت للمرأة أعمالاً وسيطة، على مقاس الضغوطات والقيود التي تقع على عاتقها وعلى مقاس اقتصاد مفترس، يريد أن يطال ببضائعه ونمطه الاستهلاكي كل الشرائح دون أي جهد لتنمية الاقتصاد أو لترقية العامل/ة. وهو الحال حين لا تتمكن من الحصول على وظيفة في القطاع العمومي، القطاعُ الوحيد الذي يوفر عملاً مستقراً، ولا يرمي بالنساء في حقل الأعمال الهشّة، على الرغم من ضعف الأجور فيه.

وأخيراً نتساءل إن كانت ال"أوبرة" ستطال حتى صانعة الحلويات في مطبخها التي تقتات من بيع منتوجها، فتفرض عليها اقتناء هاتف ذكي، وحاسوبٍ للاتصال بالزبائن..


السودان



بائعات الشاي في السودان.. أيقونات الكفاح النسوي!

شمائل النور

كاتبة صحافية من السودان

تقدّر السلطات المحلية عدد بائعات الشاي بولاية الخرطوم بأكثر من 23 ألف بائعةٍ ثابتة. في السابق، كانت هذه المهنة ملاذاً للنازحات والفارات من مناطق الصراع، أو المناطق التي تأثرت بموجات الجفاف والتصحر. لكنها خلال السنوات الأخيرة، جذبت الكثير من النساء اللواتي يعانين من تردّي الأوضاع المعيشية، واتساع دائرة الفقر.

تُكابد منى (28 عاماً) لأجل امتلاك "تربيزة" شاي يعود دخلها إليها دون مشاركة. منى المنحدرة من إقليم كردفان تعمل بالشراكة مع بائعة شاي أخرى في أحد أسواق الخرطوم الشعبية. تبدأ عملها بعد الفجر وحتى مغيب الشمس. لجأت إلى بيع الشاي بعد انضمام زوجها إلى إحدى الحركات المتمردة قبل تسع سنوات، تاركاً لها طفلين، علاوة على عبء أسرتها الأم، المكونة من والدتها وخالتها التي تعاني مرضاً يحتاج إلى نفقاتٍ على الدوام.

لكن منى لا تمتلك "تربيزة" خاصة بها لبيع الشاي. و"التربيزة" تعني الأواني والموقدَ التقليدي ومقاعد للزبائن، وهي لذا تتقاسم مع سيدة أخرى الدخل اليومي مناصفة بينهما. تحتاج منى لنحو 10 آلاف جنيهٍ سودانيّ، أي أكثر من 125 دولاراً (1)، كي تمتلك تربيزتها الخاصة.

مأساة منى ليست فقط في دخلها المحدود، والعبء الأسري الذي يقع على عاتقها. فهي تزوجت في سن مبكرة.زوّجها والدها -لظروف أسرية اقتصادية -من رجل يكبرها في السن ومتزوج، مكث معها سنوات ثم انتقل إلى مناطق التمرد وانقطعت أخباره. علمت منى أنه تزوج بعدها، وهي الآن في وضع معلّق، فلا هي مطلقة ولا هي متزوجة، ولا يبدو أنها ترغب في اللجوء إلى المحكمة لتطليقها غيابياً لأن ذلك يكلِّفها مصاريفاً قضائية، وهي بالكاد تستطيع توفير لقمة العيش لطفليها ووالدتها وخالتها.

ليست حالة منى نادرة بين بائعات الشاي في السودان. فخلف كل كوبٍ قصة مؤلمة، وأسرة ممتدة تتحمل بائعة الشاي الإنفاق عليها وإعالتها في صمت، وصبر، وابتسامة في وجه الحياة، مواجِهة في سبيل ذلك بطشَ السلطات، وقساوة مجتمع يرمي بحمله على النساء، وفوق ذلك يطالبهن بأن يكنَّ نبيّات.

ملاذ النساء الفقيرات من مختلف مناطق السودان

الكثيرات من النساء الفقيرات في السودان يُفضّلن بيع الشاي في الطرقات العامة والأسواق وأمام المستشفيات والمرافق العامة. فعلى الرغم من أن هذه المهنة تعرّض صاحباتها إلى الكثير من المشاكل، وإلى مطاردة السلطات المحلية، إلا أنها جاذبة لهن. فعلاوة على دخلها المعقول مقارنة مع غيرها من المهن الهشة، فهي عمل حر تستطيع من خلاله أن تُقسّم صاحبته وقتها ما بينه وبين واجبات البيت، كما يمكنها التنقل من مكان إلى آخر بحسب تدفق الزبائن، وإن كان العمل بالقرب من الأسواقهو الأفضل والأوسع انتشاراً.

تقدر السلطات المحلية عدد بائعات الشاي بولاية الخرطوم بأكثر من 23 ألف بائعةٍ ثابتة. ووفقاً لدراسة سابقة أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم عام 2013 شملت 13 ألف بائعة شاي في العاصمة، فإن نسبة 46.8 في المئة منهن متزوجات. وبحسب بيانات الدراسة، فإن فئة المتزوجات تشمل كذلك "المعلّقات" اللائي تخلّى عنهن أزواجهن هرباً أو بحثاً عن عمل، وهي بهذا فئة كبيرة جداً بين بائعات الشاي. وتليها نسبة 19.3 في المئة عازبات، ثم المطلقات والأرامل وتبلغ نسبتهن على التوالي 19.2 في المئة، و14.7 في المئة.

وعلى الرغم من أن الحروب التي اشتعلت في أطراف السودان قادت إلى موجة نزوح مستمرة من دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، إلى وسط السودان، إلا أن القاسم المشترك بين جميع بائعات الشاي تجاوز عامل الحرب

والنزوح إلى عامل الفقر الذي تفشّى في كل أقاليم البلاد. ففي السابق، كانت هذه المهنة ملاذاً للنازحات والفارات من مناطق الصراع أو المناطق التي تأثرت بموجات الجفاف والتصحر، لكن خلال السنوات الأخيرة جذبت المهنة الكثير من النساء المعانيات من تردي الأوضاع المعيشية واتساع دائرة الفقر. كما كانت المهنة في الماضي تكاد تقتصر على إثنيّات محددة لا ترى في خروج المرأة للعمل في الشارع ما يُشين،إلا أنها الآن شملت جميع فئات السودان، بل جذبت حتى الأجنبيات من دولتي إثيوبيا وإريتريا.. وعادة ما تتخذ الأجنبيات السودانَ محطة للعبور،والوصول إلى أوروبا.

> **خلف كل كوب شاي قصة مؤلمة، وأسرة ممتدة تتحمل بائعة الشاي الإنفاق عليها وإعالتها في صمتٍ وصبر، وابتسامة في وجه الحياة، مواجِهة في سبيل ذلك بطش السلطات، وقساوة مجتمع يرمي بحمله على النساء، وفوق ذلك يطالبهن بأن يكنَّ نبيّات.**

شهد السودان خلال السنوات التسع الأخيرة تراجعاً مريعاً في الاقتصاد، وذلك بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، وفقدان الواردات النفطية، وانهيار العملة الوطنية، ما أدى إلى ضغوط معيشية متزايدة مقابل شحٍّ في الوظائف في القطاعين العام والخاص، وتفشّي الفساد في مؤسسات الدولة وغياب المحاسبة. وأشارت "الورقة الاستراتيجية لتخفيض الفقر 2012" (2) إلى أن أكثر من 65 في المئة من سكان السودان يقعون تحت خط الفقر. ومع اتساع دائرة البطالة وسط خريجي الجامعات، توسّع بشكل لافت القطاع غير المنظم الذي امتد إلى العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل خارج نطاق الاقتصاد الرسمي.

ويشمل هذا القطاع إلى جانب بائعاتِ الأطعمة والمشروبات، الباعة المتجولين، العاملات في المنازل، العاملين والعاملات في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية،والعاملين في المنشآت الصغيرة، وانضمَّ إليهم العاملون في التعدين الأهلي. وتعزي دراسة رسمية (3) تزايد أعداد العاملين في القطاع غير المنظم لعدد من الأسباب، من بينها الهجرةُ من الريف إلى المدن بسبب النزوح، أو انعدامُ الخدمات وفرص العمل، تزايدُ معدلات النمو السكاني، ومعدلات العطالة، والانخفاض النسبي للقدرات البشرية لانخفاض مستويات التعليم الأساسي والمهني. كما أن النشاط التجاري في القطاع غير المنظم لا يتطلب مستويات متقدمة من المهارات والتكنولوجيا، ولا يخضع لشروط الضرائب والترخيص الرسمي، وبالتالي لايخضع لضبط المواصفات والجودة. بالمقابل تتزايد حدة الفقر بين العاملين في هذه القطاعات، ويفتقرون إلى خدمات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتعليم. وتشير إحصائياتٌ رسمية (4) إلى بلوغ نسبة البطالة 32.1 في المئة من حجم القوى العاملة في البلاد، البالغة نحو 25 مليون شخص، من إجمالي عدد السكان المقدر بـ 41.7 مليون نسمة، وفق آخرالإحصائيات الرسمية.

عوضية كوكو من بين أشجع 10 نساء في العالم

كانت مهنة بيع الشاي تقتصر على كبيرات السن، أو هكذا جرت العادة. إلا أنها الآن تسيطر عليها فئة الشابات بدرجة لافتة، حيث أن النسبة الأكبر من بائعات الشاي تتراوح أعمارهن بين30-40 عاماً، فيما تتراوح أعمار البائعات الأجنبيات بين 20-15 عاماً، وأن نسبة 53.3 في المئة منهن توقف مستوى تعليمهن عند مرحلة الأساس (الابتدائي)، بينما تبلغ نسبة الجامعيات من بينهن 27.2 في المئة. وعلى الرغم أنه لا يوجد تاريخٌ واضح لبداية ظهور هذه المهنة،

إلا أن الاهتمام بها بدأ في التسعينات الفائتة، وهي قابلت نظرة اجتماعية لا تخلو من القسوة وصلت حد الوصم في بعض المجتمعات المحلية، إلا أن تصاعد الخطاب النسوي الحقوقي، وعلو صوت المثقفين فرض أرضية تعاطف واسعة مع بائعات الشاي، عززه بطش السلطات المحلية وحملات "الجبايات" التي تنفذها، مطارِدة ومصادِرة لمعداتهن في مشاهد مهينة تحفظها كل شوارع الخرطوم، تشبه حملات عساكر "الباشبوزق" (تسمية كانت تطلق على نوع من المرتزقة، أو الفرق غير النظامية في الجيش العثماني).

وتواجه السلطات بائعات الشاي بقانوني "النظام العام" و"حماية الأراضي"، وتنفذ الحملات بقوةٍ شرطية ومدنيين يتبعون للسلطات المحلية. تصادَر معدات البائعات ويتعطل يومهن ويطلب منهن الحضور إلى الأماكن المخصصة لهن، وتدفعن مبلغاً مالياً تحدده السلطات وفقاً لتقديرات القوة الشرائية، وتتراوح قيمة "الجباية" ما بين 500 – 1000 جنيه، وتصل في بعض الأحيان إلى 1500 جنيه. وهكذا تدفع البائعة دخلها اليومي كاملاً مقابل استرداد معداتها، وقد تضطر للاستدانة إذا ما واجهتها الحملة في بداية يوم عملها.

> **كانت مهنة بيع الشاي تقتصر على كبيرات السن، أو هكذا جرت العادة. إلا أنها الآن تسيطر عليها فئة الشابات بدرجة لافتة، حيث أن النسبة الأكبر من بائعات الشاي تتروح أعمارهن بين 40-30 عاماً، وتبلغ نسبة الجامعيات من بينهن 27.2 في المئة.**

حصدت بائعات الشاي تعاطف الجميع بسبب هذه الحملات المسعورة، ونشطت العديد من منظمات المجتمع المدني في الدفاع عنهن والتصدي للسلطات المحلية. تقول "التومة" (50 عاماً) المنحدرة من شرق السودان إنها تعمل في بيع الشاي منذ أكثر من عشرين عاماً، وتبدو الآن مسرورة بتغير نظرة المجتمع لها. وتتويجاً لهذا التحول في النظرة كان التكريم الكبير ل"عوضية كوكو"، إحدى بائعات الشاي، اختارتها وزارة الخارجية الأمريكية ضمن أشجع 10 نساءٍ في العالم في العام 2016. أسست عوضية "جمعية بائعات الأطعمة والمشروبات" في العام 1990، بعد أن امتهنت بيع الشاي في الخرطوم في العام 1986. وهي من أوائل العاملات في هذه المهنة، حتى تحولت إلى أيقونة لصاحبات هذه المهنة. وترأس عوضية حالياً "الاتحاد التعاوني النسوي" متعدد الأغراض، والذي يضم نحو 26 جمعية نسوية تضم آلاف العاملات في الأطعمة والمشروبات، وهي وظّفت رمزيتها بشكل كامل لتحسين أوضاع رفيقاتها في المهنة، وتسعى الآن في مشروع التأمين الصحي لبائعات الشاي، مستهدفة نحو 10 آلاف بائعة وأسرهم. العمل على هذا المشروع جارٍ وهو واحد من توصيات دراسة وزارة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم.

تقدم الجمعيات النسوية التي ترأس اتحادها عوضية كوكو الدعمَ المستمر للسيدات الأعضاء المتمثلَ في التدخل العاجل لحل المشكلات اليومية مع السلطات المحلية، والوعي القانوني والصحي، إضافة إلى المساعدة في تغيير المهنة للراغبات. وفعلياً أكمل الاتحاد التدريب المهني لحوالي 150 بائعة يرغبن في التخلي عن بيع الشاي والانتقال إلى مهن أخرى. ونادراً ما تفضل بائعات الشاي العمل في مهن أخرى رغم أنهن على الدوام يبدأن حديثهن بأنهن جُبرن على هذه المهنة، ذلك لأن الدخل اليومي في هذه المهنة يغطي احتياجاتهن. وتقول منى الفكي، مسؤولة الشؤون الاجتماعية بمحلية الخرطوم (البلدية)، أن مساعيها فشلت في دفع بعض الجامعيات الممتهنات لبيع الشاي لتغيير مهنتهن،بعد توفير السلطات المحلية عدداً من الوظائف لهن في إطار إيجاد حلول وفرص بديلة. لكن فرق الدخل الشهري بين الراتب الحكومي وبيع الشاي وقف عائقاً كبيراً أمام ذلك، فرفضن القبول بوظائف حكومية. ويقدر دخل بائعات الشاي اليومي في أماكن التجمعات السياحية مثل شارع النيل بـ 2000 – 2500 جنيه سوداني أي نحو (30) دولار يومياً، وربما يعادل الدخل اليومي راتب شهر حكومي! بينما يقل الدخل في المناطق العادية، ويتراوح ما بين 700 – 1000 جنيه أي نحو 10 دولارات.

ترفيه بأسعار زهيدة..

امتدت يد الحداثة إلى هذه المهنة، حينما تحولت بعض مناطق تجمعات الشاي في الخرطوم إلى وجهاتِ ترفيه يرتادها المئات على مدار اليوم، وبشكل خاص خلال الأوقات المسائية. فمنطقة مثل شارع النيل بالخرطوم تكتظ ببائعات الشاي على طول الشريط النيلي الممتد من الخرطوم إلى أم درمان، ويتجمهرُ هناك مئات الرواد من الشباب والأسر. وتتوزع مهنة الشاي في هذه المناطق ما بين المقاهي المغلقة والتجمعات المفتوحة، وتقدم فيها المشروبات الساخنة، بأنواعها ابتداءً بالشاي وانتهاءً بـ "النسكافيه" و"الأوفالتين"مع زيادة في الأسعار مقارنة بمناطق التجمعات العادية. ولتوسيع الدخل وجذب الزبائن، تلجأ بعض البائعات إلى إضافة المعجنات. على سبيل المثال، تكاد كل الخرطوم تعرف بائعة الشاي "أميرة" التي تحولت منطقتها بحي العمارات الفخم إلى منطقة ترفيه معروفة. أميرة التي تخصصت في صنع الشاي بالحليب بنكهة خاصة، استنسخت أيدي رجالية فكرتها في مناطق أخرى. ومع تراجع متوسط الدخل للسودانيين، يفضل كثيرون قضاء أوقاتهم في تجمعات الشاي، نظراً لأسعارها المعقولة بالمقارنة مع المقاهي والمطاعم الكبيرة. وتفتقد الخرطوم إلى مناطق سياحية وترفيهية بسبب قبضة نظام الإسلاميين الذي حكم لـ 30 عاماً، وكان لذلك أثراً إيجابياً على مهنة بيع الشاي في الطرقات.

> **تصاعُد الخطاب النسوي الحقوقي، وعلوّ صوت المثقفين فرض أرضية تعاطف واسعة مع بائعات الشاي، عززه بطش السلطات المحلية وحملات "الجبايات" التي تنفذها، مطارِدة ومصادِرة لمعداتهن في مشاهد مهينة تحفظها كل شوارع الخرطوم، تشبه حملات عساكر "الباشبوزق" (الانكشارية).**

بائعات الشاي الآن يتنفسن الصعداء بعد سقوط نظام البشير الذي أرهقهن بالجبايات، ولاسيما وأن السلطة الانتقالية ألغت قانون النظام العام الذي كان سيفاً مسلطاً عليهن. وعلى الرغم من أن هناك قانون يحمي وينظم هذه المهنة، إلا أن السلطات المحلية كانت تتخذ من قانوني "النظام العام" و"حماية الأراضي" مصدراً للمال عبر فرض الجبايات المستمرة. الآن توقفت الحملات ضد بائعات الشاي والباعة المتجولين، غير أن هذه المهنة التي تجذب يومياً العديد من النساء تظل في حاجة إلى تنظيم وحماية.

تعتبر السلطات المحلية أن بيع الشاي على قارعة الطريق مصدرٌ للتلوث البصري، وهي لم تفلح عبر برامج عديدة في إحداث نقلة في هذه المهنة أو الارتقاء بشكلها أو مظهرها العام، الذي ظل مثار جدل مستمر بين السلطات المحلية والنشطاء الحقوقيين: على سبيل المثال حاولت السلطات وضع بائعات الشاي داخل "أكشاك"وهي غرف صغيرة متحركة مصنوعة من الحديد بداخلها موقد يعمل بالغاز بدلاً عن الموقد التقليدي الذي يعمل بالفحم، على أن تكون هناك مساحة فاصلة بين بائعة الشاي والزبائن، لتحسين واجهات الشوارع. لكن هذا المشروع لم ينجح لأنه يحد من تدفق الزبائن. ووجدت الدراسة التي أجريت على بائعات الشاي أن اللائي يفضلن "الكشك" تبلغ نسبتهن 33.7 في المئة، وأما الأغلبية فيفضلن "التربيزة".

بعد ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018 التي أطاحت بحكم البشير، بدأ الأمل يدب في نفوس جميع السودانيين. ولما كان الاقتصاد هو العامل الحاسم الذي أسقط البشير، فهو الآن يمثل القضية المحورية لكل المواطنين الذين يتطلعون إلى الخروج من عنق الزجاجة. بائعات الشاي إحدى الفئات الهشة التي تكابد للحصول على مقومات الحياة اليومية مثلها مثل العديد من المهن التي يضمها القطاع غير المنظم. أقصى طموحهن بعد الثورة أن يعملن بهدوءٍ ويحصلن

على خدمات مثل التأمين الصحي، وألا تعود الحملات ضدهن وأن يتحسن الاقتصاد عموماً وتتوفر وظائف لأبنائهن الذين درسوا وتخرجوا على حساب الساعات الطويلة التي تقضيها كلٌّ منهن على قارعة الطريق.

1- وفق سعر صرف الدولار في السوق السوداء وهو حوالي 80 جنيهاً للدولار الواحد.

2- وهي مرجعية هذا الرقم المتداول وسبق نشر معلوماتها في وكالة الأنباء الرسمية.

3- " السياسات والآليات الواجب اتباعها من أجل معالجة آثار وجود قطاع غير منظم وتحسين أوضاع العاملين فيه "

4- تقرير أصدرته وزارة المالية في العام 2017.


المغرب



نساء تصبير السمك: لقمة عيش بطعم المهانة، بمقابل إنتاج ثروات مهولة

خولة الجعيفري

صحافية من المغرب

تتباهى السلطات المغربية بتصديرها لما يناهز 85 في المئة من إنتاجه إلى مئة دولة في القارات الخمس، يُبطن واقع معامل التصبير في البلاد مأساة وخروقات معيبة، تسائل مضمون الاتفاقيات، الدولية والمحلية، الموقعة في قطاع يعيش منه أكثر من 30 في المئة من سكان البلاد.

في الوقت الذي يفتخر المغرب باحتلاله مكانة متميزة على مستوى صناعة تحويل منتجات الصيد البحري، ومعالجتها وطنياً لما يقارب 70 في المئة من إفراغات الصيد الساحلي، كما تتباهى السلطة بتصديرها لما يناهز 85 في المئة من إنتاجه إلى مئة دولة في القارات الخمس، يُبطن واقع معامل التصبير في البلاد مأساة وخروقات معيبة، تضع موضع التساؤل مضمون الاتفاقيات التي تم توقيعها في قطاع يعيش منه أكثر من 30 في المئة من سكان البلاد.

أكادير..الوجه المعتم لقطاع التصبير

لم يكن من السهل التقصي والبحث في موضوع النساء العاملات في معامل تصبير السمك بمدينة أكادير الكائنة جنوب المغرب (548 كلم عن العاصمة الرباط)، حيث تتمركز 12 وحدة تصنيع سمك.

هناك من جهة ذكريات أليمة ما زالت طرية يختزنها سكان المنطقة جراء حادثي سير متتاليتين أوديا بحياة 26 من العاملات في تلك المصانع بين شهري أيار/ مايو وآب/ أغسطس 2019، وهناك من جهة أخرى ظروف عملهن "القاسية" بل التي تعتبرها تلك النساء "لا إنسانية".

في السادسة صباحاً وصلنا "حي تدارت" حيث موقف الحافلة التي تنقل عاملات مصانع تصبير السمك إلى مكان العمل بمنطقة "أنزا" التي تبعد 10 كيلومترات. المنحدرات وعرة، والصقيع يلف المكان، كما الظلام الحالك، فلا تكاد تسمع سوى دبيب أقدام الكلاب الضالة وعويلهم. من بعيد تتراءى لك أجساد أشخاص قادمين، لا تساعدك الإنارة العمومية الخافتة، بل شبه المنعدمة، على تمييزهم. وعلى جوانب الطريق "شاحنات" و"باصات" واقفة مطفأة الأنوار. بدأتْ تظهر أجسام نساء ملثمات، لا يكاد يُرى من ملامحهن شيء سوى نظرات مترددة تتسلل من خلف حجاب التحفته بعضهن للتدفئة، فيما ارتدته أخريات لضمان "الوقار"، وفعلت بعضهن درءاً لهويتهن عن عيون المتلصصين والفضوليين.

> **فاطمة، السيدة الخمسينية، من صاحبات العيون الحائرة والأيادي التي أذابتها مياه السمك الساخنة، وزيته، في معامل تصبير السمك الإثني عشر بمنطقة "أنزا". جلستْ على حجر كبير في موقف الحافلة تنتظر تلك التي ستأخذها لمعملها. استغلت هذه الدقائق المتبقية لتتحدث إلينا عن ظروف اشتغالها "القاسية" على حد تعبيرها، في واحد من أكبر مصانع المنطقة الذي تشكّل السوق الأوروبية أهم الوجهات الرئيسية لمعلباته (بنسبة 47 في المئة) وتليها السوق الإفريقية (بنسبة 37 في المئة).**

تقول فاطمة أنها و3300 من زميلاتها اللواتي يشتغلن في مجموع مصانع المنطقة، يتقاضين الحد الأدنى للأجر بصفة نصف شهرية، حيث يقدر المبلغ الذي يتقاضونه شهرياً ب 1250 درهم، مقابل 10 ساعات يومياً تبدأ من الساعة السابعة صباحاً إلى الخامسة مساءً: "وعلى الرغم من كوننا نشتغل في تصبير السمك وحرفتنا في يدنا مع هذه الشركة التي تصدِّر إلى الخارج وتربح ملايين الدراهم، إلا أنه لم يجرِ الاعتراف بنا قانونياً وتسجيلنا في صندوق الضمان الاجتماعي إلا في سنة 2001، وبالتالي لكِ أن تتخيلي كم سنة ضاعت علينا من التقاعد، ونحن على مشارفه". تقول فاطمة وهي تمسح جبينها، أن ما ساقها للعمل، هو "الفقر وقسوة الزمن". فهي تسعى لكسب قوت اليوم، وإعالة أفراد أسرتها المكونة من ابنين وزوج أقعده المرض. إذاً لا بدّ لها من تحمل ظروف التنقل وطول ساعات العمل

وأخطار الطريق، وغير ذلك من الصعوبات التي تظل لصيقة ب"نينجا" معامل التصبير (بالنظر للباسهن الذي يغطي ملامحهن فلا تظهر سوى عيونهن). و"لابد من القول أننا نخرج بالذكر الحكيم، ونتضرع إلى الله بأن نعود إلى أبنائنا سالمات كل يوم"، مشددة على أن شركات تصبير السمك، وعلى الرغم من الأموال الطائلة التي تربحها مقابل عملهن، إلا أن أرواحهن بالنسبة لها لا تساوي "جناح ذبابة". وهن يجدن أنفسهن أيضاً أمام واقع "الطريق" حيث تخصص لهن الشركات حافلات مهترئة لا تخضع للصيانة..

ما تقوله فاطمة - التي سبق لها أن تعرضت لحادث سير في شهر نيسان/ أبريل الماضي، تسبب لها بكسر في معصمها، وفقدت فيه جارتها وصديقتها الثلاثينية سناء - أكده الفاعل النقابي، أحمد الراجي، الذي اعتبر أن تلك الحوادث يفترض أن تدرج كـ"حادثة شغل بموجب المادة الرابعة من القانون رقم 18.12، والمتعلقة بالتعويض عن حوادث الشغل، باعتبار أن النساء يكنَّ على متن حافلة تقلهن ذهاباً وإياباً بين المعمل وبيوتهن، وذلك بموجب عقد شراكة بين شركة تصبير السمك وشركة النقل. لكن يجري التلاعب بالقانون، ولا تعترف الشركات بمسؤوليتها عن أزيد من 7 حوادث مماثلة وقعت خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2019 وأزهقت ما يزيد عن حياة 26 عاملة".

> **فاطمة الخمسينية التي أذابت مياه السمك الحارة وزيته أصابعها تقول: "نتقاضى 1250 درهم شهرياً (حوالي 120 يورو) لقاء عشر ساعات عمل.الشركة تصدِّر إلى الخارج وتربح ملايين الدراهم، إلا أنه لم نُسجّل في صندوق الضمان الاجتماعي إلا في سنة 2001. ضاعت علينا سنوات من التقاعد، ونحن على مشارفه".**

النقابي وصف ظروف اشتغال النساء العاملات في معامل تصبير السمك بالكارثية. فـ"بغض النظر عن كونهن يتقاضين الحد الأدنى للأجر مقابل 44 ساعة عمل في الأسبوع، فإن طريقة نقلهن في حافلات النقل لا تحفظ كرامتهن، بحيث يجري تكديس ما يزيد عن 70 سيدة في تلك الحافلات المهترئة، والتي تسير في طرق وعرة كلها منعرجات وانحدارات، وبالتالي فإن هذه الحوادث متكررة ودورية هنا".. ثم يتساءل: "إلى متى ستتجاهل الدولة هذا الوضع؟".

رحلة من الرعب.. تقود إلى نفق التحرش

في موقف الحافلات، إلتقينا أيضاً زينب، التي كانت مستندة على عمود الإنارة الخافتة، مرتدية منامتين مزركشتين وسروالاً سميكاً وثلاث جوارب. هي شابة في الخامسة والثلاثين من عمرها، لم تشفع لها إجازتها في الجغرافيا بأن تتجاوز جغرافيا قدرها الذي قذف بها إلى معمل تصبير السمك. تحكي لنا بأسى كبير كيف تستيقظ كل صباح مع طلوع الفجر، لتطبخ غذاء ابنها الذي تؤمنه عند جارتها، ثم تمشي لما يقارب ربع ساعة في الخلاء وتحت الظلام الدامس صباحاً، فقرار الحكومة المغربية المفاجئ بترسيم الساعة الصيفية (GMT+1) طيلة السنة، أثّر بشكل مباشر على العاملات في هذا القطاع، ممن يجدن أنفسهن مضطرات إلى الخروج قبل شروق الشمس.

زينب تحس بأن الطريق التي تقطعها وحيدة للوصول إلى موقف الحافلة "تطول جداً" في هذا الوقت من الصباح، فهي تمشي مردِّدة ما تيسر من القرآن لعله يحميها من قطاع الطرق، الذين سبقوا وتعرضوا لها أكثر من مرة تحت تهديد السلاح الأبيض: "هم أكيد لن يجدوا ما ينهبونه من امرأة ذاهبة إلى العمل في مصنع، ولا تحمل معها إلا 20 درهماً (2 يورو) على الأكثر، لكن ذلك الرعب الذي يتلبسنا وقتها لا يمكن وصفه أو تقديره"، مشددة على أن

المخاطر لا تنتهي عند موقف الحافلة أو على متنها، وإنما داخل المعمل نفسه حيث تتعرض بعضهن للتحرش، وهي الظاهرة التي تمس العازبات والمتزوجات المطلقات على حد سواء، وأبطالها رؤساء مباشرون أو مكلفون بمهام داخل الوحدة، أي ممن لديهم سلطة على العاملات. وأحياناً أيضاً يأتي التحرش من زملائهن الرجال: "فالمرأة الحلقة الأضعف، لكن، أقول لكم وبكل جرأة أن العاملات يُساهمن في تفشي الوضع، وذلك بقبولهن للأمر والرضوخ لنزوات المتحرشين، وغياب الجرأة لديهن في الجهر أو تقديم الشكاية ضد المعتدين"، على حد تعبير المتحدثة.

وسجلت زينب أن العاملات في هذا القطاع تتسترن على الأمر بسبب الخوف من فقدان العمل، وبالتالي هن مضطرات للرضوخ لهذه الممارسات، التي تتعدّد أصنافها وأشكالها، على اعتبار أن العمل في المنطقة شبه منعدم، وهو هنا لا يتطلب شهادة أو دبلوماً، ولكنه يتطلب "سمعة طيبة". والكلام ينتقل بسرعة بين المعامل، وبالتالي فلا أحد سيشغل عاملة انتفضت ضد مشغّلها أو رئيسها، حتى وإن كانت صاحبة حق، فهي بالنسبة لهم صاحبة "مشاكل".

مرت نصف ساعة ثقيلة، وقدمت حافلة مهترئة عالية الصوت كنفاثة هربت من شريط سينمائي يوثق للحرب العالمية الثانية.. تكدست النساء اللواتي قارب عددهن 45 امرأة، ومعهن 22 عاملاً، في هذه الناقلة التي أقلّتهم ببطء إلى المعمل، حيث كان ينتظرهم "الكابران" (المسؤول عن العمال في المصنع) ليضع أمامهم لائحة الحضور من أجل التوقيع، قبل أن تنتقلن إلى غرفة تبديل الملابس لارتداء زي العمل، وهو عبارة عن وزرة زرقاء وقفازات يدوية بلاستيكية يُفترض أن تحمي أيديهن من التآكل، بسبب الزيت الحار المستخدم في تعليب السمك، أو خلال عملية التقشير اليدوية.

تتكرر حوادث الشاحنات المهترئة التي تقل العمالفي طرقات وعرة وسيئة الانارة. العشرات يفقدون حياتهم كل عام أو يعطبون. ويفترض أن تُدرج تلك كحوادث شغل تستوجب التعويض بحسب القانون، باعتبار أن النساء يكنَّ على متن حافلة تقلهن ذهاباً وإياباً بين المعمل وبيوتهن، بموجب عقد شراكة بين شركة تصبير السمك وشركة النقل.

مليكة، واحدة من تلك النساء الـ30 اللواتي تعملن في قسم التقشير داخل المعمل. تقول أن الخطوط المرسومة على يدها الخشنة هي برهان لما قاسته طيلة الـ12 سنة عملت فيها بهذا القسم، مقابل دريهمات، مشيرة إلى أن هذا القسم من المعمل يُعد الأصعب وغالبية العاملين فيه هم نساء، لما تملكنه من دقة في التقشير والتنظيف: تقول المتحدثة وهي ترينا أصابع يديها المنتفخة، "أرباب العمل يفضلون النساء في مهمة التقشير، طبعاً لحرصهن على النظافة والدقة، ولكون النساء تعملن بضمير عال. ونحن نتخلى عن القفازات البلاستيكية المزعجة لننظف ونقشر السمك حتى يصير مادة خام من أجل التعليب، وهو القسم الذي يوظف فيه الرجال أكثر لأنه لا يتطلب مهارة خاصة".. "انظري، فتارة تصيبك وخزة سيخ السمك، وتارة يلسعك الزيت الحار، ولكن ما الفرق؟ الأهم بالنسبة لأرباب العمل هو أن تنهي عملك كما يجب، وبحرفية عالية دون أن تقولي أخ، أو أن تشتكي ألم الظهر الذي يبقى مقوساً طيلة 10 ساعات يومياً".

عند سؤالها عن حقيقة تفاوت الأجر بين العاملات والعمال داخل المصنع قالت مليكة "هذا غير صحيح، جميع الأجراء يتقاضون الأجر نفسه الذي يتراوح ما بين 1200 و1400 درهم في الشهر (120 يورو) حسب الساعات

وموسم العمل، بما فيهم ذوو الأقدمية. صحيح هو أجر قليل جداً، ولكن هذا الموجود حالياً، وبالمقابل يحظى العمال والعاملات جميعهم بتصريح الضمان الإجتماعي، فضلاً عن استفادة بعضهن من الحضانة لأطفالهن إذا كانوا في عمر أقل من سنتين، والتي يُخصم أجرها من أجر العمل بمبلغ 50 درهماً (4.5 أورو) في الشهر".

آسفي .. وجه آخر للمعاناة نفسها

عرفتْ صناعة حفظ السمك في المغرب تطوراً كبيراً منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ولعل هذا التراكم ساهم في اكتساب البلاد خبرة، حظي بفضلها على سمعة دولية مهمة في هذا المجال، سواء على مستوى جودة المنتوجات أو الكم، ليصبح المغرب من المصدرين الرئيسيين في العالم لنوع سردين البلشار. وكان المغرب قد خصص لهذا النشاط 47 وحدة تتمركز أساساً في آسفي (20 وحدة) وأكادير (12وحدة)، وتشغل 36.700 شخصاً، وتتميز بقدرة إنتاجية تفوق 3 آلاف طن يومياً. (1)

مدينة آسفي، التي تبعد عن العاصمة الرباط بأزيد من 331 كلم، معروفة بحركتها البحرية من خلال تركّز عدد كبير من مصانع تصبير السمك على طول الشريط الساحلي، بعضها يشتغل والبعض الآخر مهجور. أبنية مشيدة بدون حياة..

تعود صناعة التصبير بآسفي إلى سنة 1930، وقد تنامت وتكاثرت حتى بلغ عدد الوحدات في فترة ذهبية 130 وحدة صناعية، تقوم بتصدير السردين و"الانشوا" و"الكابايلا" وغيرها من الخيرات. بل استغلت تلك المصانع لفترات من السنة في تصبير المنتجات الفِلاحية أيضاً كالطماطم والمشمش والكبار(وهي نبتة شوكية يعد المغرب أول منتج ومصدر لها، وتستعمل في علاج التهابات الجهاز الهضمي، وفتح الشهية وتحسين عملية الهضم..).وكان هذا القطاع يشغل أكثر من 30 ألف من العمال والتقنيين والإداريين، إضافة إلى القطاعات المرتبطة به كالصيد البحري، والنقل، والتجارة بكل أنواعها، التي كانت تعرف انتعاشاً ملحوظاً في فترة عمل هذه المصانع، فتسميها العاملات "العفسة"، والتي تعني بالدارجة المغربية "وقت الذروة".

> **تتعرض بعض العاملات للتحرش، سواء كن عازبات أو متزوجات، وأبطال التحرش رؤساء مباشرون أو مكلفون بمهام داخل الوحدة. أي ممن لديهم سلطة على العاملات... اللواتي يتسترن على الأمر ويخضعن له خشيةالطرد على اعتبار أن العمل في المنطقة شبه منعدم.**

غير أن قطاع التصبير بالمدينة، وعلى الرغم من تقدمه، لم يعرف تطوراً كبيراً لا على المستوى التقني ولا على مستوى رفع الجودة، الشيء الذي عرّضه لهزة حقيقية في تسعينات القرن الماضي، مع قوانين السوق كما فرضها الاتحاد الأوروبي، وهي تتعلق بالحصص وكذلك بمعايير الجودة. فتراجع إنتاج ميناء آسفي من صيد السردين نظراً لارتفاع نسبة التلوث وبداية هجرة السردين نحو الجنوب، الشيء الذي دفع المصانع إلى جلبه من موانئ الصحراء، وهو ما رفع أيضاً التكلفة بشكل ملحوظ وتسبب في إقفال أغلب المصانع، فتم تسريح أزيد من 20 ألف عامل وعاملة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي.

كانت مدينة آسفي تضم زهاء 70 معملاً لتصبير السمك، ومصانع للص كانت مدينة آسفي تضم زهاء 70 معملاً

لتصبير السمك، ومصانع للصناعة الغذائية لل"كوانو" (طحين السردين)، ومصانع إنتاج "الكبّار"، ليتقلص العدد مع الكساد المعلن، وتقلص الثروة السمكية على امتداد الساحل، إلى 28 معملاً لتصبير السمك إلى حدود العام الجاري، 3 منها مصانع ل"كوانو"، و19 لتعليب السمك، و2 منها مختصة في منتوج "الكبّار". وبالتالي لا يعمل اليوم في مصانع التصبير سوى 5197 عاملاً، 481 منهم دائمين: 404 رجالاً و77 نساءً. ويقدر عدد العمال الموسميين في قطاع التصبير بمدينة آسفي ب4716 عاملاً، جميعهم نساء، موزعين بين 5 شركات تصارع من أجل البقاء، بينما لجأت أخرى إلى الاندماج فيما بينها لتتمكن من الوقوف بوجه الأزمة، بحسب المعطيات التي أمدتنا بها وزارة التشغيل.

وجوه شاحبة تكتسيها تجاعيد شيخوخة مبكرة، وعيون مترددة تعتلي ظهوراً تقوست من كثرة الانحناء. هذه اللوحة البائسة تتقاسم تفاصيلها النساء العاملات في معامل التصبير، سواء في أكادير أو هنا في آسفي، حيث تلك النسوة وبعضهن في ربيع العمر، وأخريات في خريفه، والبعض الآخر قاصرات، تنتظرن جميعهن في ساعات مبكرة قدوم شاحنة مهترئة لتقلّهن إلى معامل التصبير، مكدسات. الصورة نفسها في مدينتين مختلفتين تبعدان عن بعضهما أزيد من 314 كلم.

تحاول أولئك النسوة رسم ابتسامة مصطنعة، وهن يرددن داخل الشاحنة مزيجاً من الأغاني العربية والأمازيغية، الممزوجة بالزغاريد، كنوع من التحفيز الصباحي لبعضهن على مجابهة قسوة الحياة التي جعلتهن يعملن بجهد مقابل راتب يومي يتراوح ما بين 6 و 8 دراهم للساعة الواحدة، وأحيانا يتقاضين الأجر بناء على عملية "التوناج" أو "البراكة" أو بعدد صناديق السمك. ذلك أن مردودية الشاحنة هي التي تتحكم في عملية دفع الأجر.

أساليب لسرقة ساعات كل يوم من جهد العاملات

سعيدة، اسم مستعار لإحدى العاملات. كانت تسير بخطًى مسرعة وهي تحمل حقيبة بلاستيكية بداخلها خبز حاف وبرتقالة، من أجل إسكات جوع يوم بكامله. كانت مشيتها تسابق عقارب الساعة لتلتحق بالركب. هي تشتغل مياوِمة بمعمل لتصبير السمك بآسفي، فتحرص على أن تكون في الصفوف الأمامية للشاحنة التي تقل العاملات إلى المصنع، لتضمن بذلك عملاً يومياً حتى وإن كانت تشتغل أكثر من الوقت القانوني. وهي تتقاضى أجرها الهزيل (1200 درهم شهرياً أو 120 يورو)، على دفعة واحدة آخر الشهر، عكس عاملات التصبير بأكادير اللواتي يتقاضين أجورهن بصفة نصف شهرية.

> **"أرباب العمل يفضلون النساء في مهمة التقشير، لحرصهن على النظافة والدقة، ولكون النساء تعملن بضمير عال. ونحن نتخلى عن القفازات البلاستيكية المزعجة لننظف ونقشر السمك حتى يصير مادة خام من أجل التعليب، وهو القسم الذي يوظف فيه الرجال أكثر لأنه لا يتطلب مهارة خاصة".**

تحكي لنا سعيدة عن دواليب "سرقة ساعات العمل" في مصانع التصبير في آسفي، فهي تعمل بـ18 درهماً مقابل تعليب كل "كارتونة" من علب السردين في المصنع، وهذا الرقم يتم ضربه من طرف المشغّل بعدد "الكارتونات" التي أنتجت في اليوم: على سبيل المثال إذا جرى إنتاج 1000 وحدة يكون المجموع هو 18 ألف درهم. تتم قسمة هذا الرقم على عدد العاملات في المصنع، والذي قد يصل إلى 400 عاملة، وبالتالي تكون أجرة كل عاملة هي 45

درهماً، ويتم تقسيمها مجدداً على 10.70 درهم (ثمن العمل مقابل الساعة في قطاع الصناعة الغذائية، منذ عام 2007 وفقاً للقانون المغربي) وهكذا يتم احتساب 4 ساعات وبضع دقائق في اليوم لسعيدة والأخريات من صديقاتها، بينما هي أثناء عمليات تعليبها تكون قد عملت زهاء 6 أو 8 ساعات ليلاً أو نهاراً.

تقول سعيدة، أن ظروف العمل داخل المصنع "هزيلة"، إذ أنها وزميلاتها اللواتي يشتغلن في قسم التقشير، مضطرات لمجابهة درجات الحرارة المنخفضة صيفاً وشتاءً، ما يجعلهن عرضة لأمراض الظهر والروماتيزم الذي أصابها منذ مدة بسبب التبريد الذي "يحافظ على السمك، ويستنزف صحتنا" على حد تعبيرها.

10 سنوات مضت على اتفاقية " لم تسمع بها العاملات"

في شهر آذار/ مارس من عام 2009، وقع الاتحاد المحلي لنقابة الاتحاد المغربي للشغل، و"مشغِّلو صناعة التصبير في آسفي" (أرباب العمل أو ما يسمى هنا نقلاً عن الفرنسية "الباطرونا") الذين يتكتلون في جمعية، على اتفاقية جماعية، من أجّل حل مشكلة التعويضات العائلية، التي حددها مرسوم صادر في تموز/ يوليو 2008 (المادة الثانية منه). غير أنه وبعد مرور ما يزيد عن 10 سنوات من توقيع الاتفاقية المذكورة، لم يتحقق للعاملات شيء مما ذكر فيها، بل إن أغلبهن لا تعلمن أساساً بوجود هذه الاتفاقية التي تنص إحدى بنودها على أنها تتجدد كل 3 سنوات بتمديد ضمني، بعد توقيعها بين الطرفين (الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل المحلي، وممثل للغرفة النقابية لصناعيي التصبير بآسفي).

> **تحاول أولئك النسوة رسم ابتسامة مصطنعة، وهن يرددن داخل الشاحنة مزيجاً من الأغاني العربية والأمازيغية، الممزوجة بالزغاريد، كنوع من التحفيز الصباحي لبعضهن على مجابهة قسوة الحياة. ففي مصانع آسفي، تتقاضين أحياناً الأجر بناء على عملية "التوناج" أو "البراكة" أو بحسب عدد صناديق السمك، وتضيع عليهن بهذه الحسبة ساعات عمل كثيرة.**

كان الهدف من الاتفاقية المذكورة "تمرير قانون التعويضات العائلية، الذي فرض على العامل أن يتقاضى 60 في المئة من الحد الأدنى للأجور خلال "الشهر" إذا أراد الاستفادة من هذه التعويضات. ولايتعدى الحد الأدنى للأجور في قطاع الصناعة والتجارة 1200 درهم بالشهر، أما في قطاع التجارة، فبالكاد يصل إلى 800 درهم. غير أن عمال التصبير، ومع "ألاعيب سرقة ساعات العمل"، من خلال عدم التصريح بجميع الساعات التي اشتغلنها طيلة الشهر، فإن دخلهن الشهري لا يتعدى الحد الأدنى للأجور، وبالتالي حُرم الآلاف من العاملات والعمال من التعويضات العائلية إلى حدود مطلع 2020.

نقابة تتحول لخصم للعمال قبل رب العمل

حليمة البالغة من العمر 61 سنة، والتي كانت تشْغل منصب "كابرانة" (مراقبة عمال) تحكي كيف أن الانتماء لنقابة بعينها أصبح إجبارياً داخل معامل التصبير، إذ "أنهم وإلى الآن، يفرضون على العاملات والعمال الانتماء إلى نقابة معينة من دون الأخرى، ومن ترفض، سرعان ما يتم طردها بالاتفاق مع صاحب المعمل، لأن الكاتب العام للنقابة متفق أساساً مع صاحب المعمل". وتقصد حليمة في حديثها إحدى النقابات المعروفة وطنياً، والتي لا تزال محتكرة

لوحدها منذ أزيد من 25 سنة قطاع تصبير السمك في آسفي، "حتى أصبحت كل وافدة جديدة على العمل تُريد دخول المصنع، عليها أولاً زيارة مقر النقابة".

انتهت رحلتنا بين مدينتي أكادير وآسفي، غير أن جحيم الرحلة يومي ومستمر بالنسبة لأكثر من 3000 عامل وعاملة في مختلف مصانع التصبير بالمغرب التي تواري وراء أبنيتها الضخمة واقعاً يطال النساء بشكل خاص، اللواتي قذفهن شظف العيش إلى هذا القطاع. ناعة الغذائية لل"كوانو" (طحين السردين)، ومصانع إنتاج "الكبّار"، ليتقلص العدد مع الكساد المعلن، وتقلص الثروة السمكية على امتداد الساحل، إلى 28 معملاً لتصبير السمك إلى حدود العام الجاري، 3 منها مصانع ل"كوانو"، و19 لتعليب السمك، و2 منها مختصة في منتوج "الكبّار". وبالتالي لا يعمل اليوم في مصانع التصبير سوى 5197 عاملاً، 481 منهم دائمين: 404 رجالاً و77 نساءً. ويقدر عدد العمال الموسميين في قطاع التصبير بمدينة آسفي ب4716 عاملاً، جميعهم نساء، موزعين بين 5 شركات تصارع من أجل البقاء، بينما لجأت أخرى إلى الاندماج فيما بينها لتتمكن من الوقوف بوجه الأزمة، بحسب المعطيات التي أمدتنا بها وزارة التشغيل.

1- معطيات أمدنا بها "قطاع الصيد البحري" التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري.



طنجة: نِساءُ من قماش

عائشة بلحاج

صحافية وباحثة في حقوق الإنسان، من المغرب

تتخذ كلّ واحدة منهن مكانها أمام ماكينات الخياطة مثل روبوتات تعمل على روبوتات.. نساءُ المنطقة الصناعية بطنجة يبدأن يومهن منذ الخامسة صباحاً، ليَعُدن إلى بيوتهن بعد تسع إلى اثنتي عشر ساعة من العمل الشاق والمدمّر للصحة...

تبدأُ حكاية بعض النساء من لحظة الانقطاع عن الدراسة، فيكون "المعمل" هو مصيرهن الوحيد، مع فقر الأسرة، وضعف أو انعدام التعليم، وغياب البدائل. بينما تبدأ الحكاية مع بعضهنّ الآخر من فشلٍ في الزواج، والخروج منه، ما يعني أنّهن عُدن عالة للمرة الثانية على الأسر الفقيرة، التي خفّت أعباءها بتزويجهن. لكن عودتهنّ تربك الأمور للجميع، فعليهن أن يُبرّرن وجودهن في البيت بجلب بعض المال. ولأنّ قليلات منهنّ يرضين بأعمالٍ من قبيل "خدمة البيوت"، يكون "المعمل" مصيرهن الوحيد.

وتبدأ حكاياتُ أخريات مع انكشاف حقيقة زوجٍ عاطل عن العمل أو شبه عاطل، فيكون المعمل وسيلة إعالة الأسرة بكاملها، مع عددٍ غير قليل من الأولاد، لم ينتبهن إلى أنّهم تضاعفوا مثل الأرانب في البيت، من دون أن يخطّطن، أو يحدّن من سلسلة ولاداتٍ بالغلط. كلّ شيء في حياتهن يأتي بالغلط... العمل، والزواج، والأولاد.

عددُ النّساء اللواتي يعملن في أحد أكبر القطاعات الصناعية الهشّة في المغرب، يتجاوز عشرات الآلاف.يشتغلن في ظروف سيّئة، مع ساعات إضافية بلا تعويض، ولا حقوق أو ضمان اجتماعي.بأجور هزيلة، واستغلال كامل لحاجتهن للمال، وقلة التأهيل والفرص، مضاف إليها التحرّش الجنسي.

هؤلاء هنّ عاملات قطاع النسيج في المغرب، الصناعة التي شكّلت لمدة من الزمن إحدى القطاعات الصناعية الأساسية في البلاد، قبل أن يتمّ الانفتاح على الصناعات التكنولوجية، وينحسر نسبياً الاعتماد على القطاع أمام ضغط الواردات من الصين وتركيا، الدولتان القويتان في مجال صناعة النسيج والملابس.

ويمكن معرفةُ أهمية الصناعة كمصدر لفرص العمل في طنجة، باعتبار المدينة تضم أربع مناطق صناعية، هي أولاً "طنجة أوطوموتيف سيتي"، أحدثها، وتشْغلها شركات صناعة السيارات وأجزاء الطائرات، ثم المناطق الصناعية التالية: اكزناية، مغوغة والمجد. وهذه الأخيرة هي الأكثر إقبالاً على صناعة النسيج. وأما أكبر هذه المناطق الثلاث، فالمنطقة الصناعية الحرة اكزناية، لأنها الأكثر استقطاباً للشركات العالمية الكبرى في مختلف المجالات الصناعية، وفي قطاعات رئيسية هي: السيارات، الطيران، النسيج، الصناعات الغذائية، الالكترونيات، والخدمات.

المعاناة باكراً

تبدأ نساءُ المنطقة الصّناعية بطنجة - ثاني مدينة اقتصادية في البلاد، والتي تضم أكبر عدد من شركات النسيج - يومهن منذ الخامسة صباحاً، ليعُدن بعد تسع إلى اثنتي عشر ساعة من العمل الشاق، والمدمّر للصحة، بلا استراحة، عدا نصف ساعة يتيمة في اليوم، تُخصّص للغذاء والحمام. تتخذ كلّ واحدة منهن مكانها مع الماكينات مثل روبوتات تعمل على روبوتات.

تبدأ معاناة عاملات النسيج قبل طلوع النهار، مع مشكل النقل. إذ عليهن أن يستيقظن مبكراً للتوّجه صوب نقطة محدّدة بعيدة عن المنزل، حيث تتجمّع العاملات لتسهيل عمل حافلة النقل المخصّصة لإيصالهن إلى المعمل. ويرفض سائق الحافلة أن يتوقّف في أيّ نقطة أخرى غير النقطة المُحددة. وهذه الرحلة اليومية تتخلّلها بدورها أخطار التعرّض للسرقة، أو الاعتداءات والتحرّشات الجنسية، بما أنّهن يخرجن قبل الفجر فهن فريسة سهلة للصوص والمنحرفين.

وإذا تأخّرن عن العمل بسبب مشكلة من هذه المشاكل، تُخصم أجرة اليوم من رواتبهن. ويجد سائق حافلة نقل العمال تبريراً لشكاوى العاملات، بأنّه ملزم بإتمام رحلة واحدة ذهاباً وإياباً، في ساعة واحدة، دون تأخير، لمتوسّط مسافة تزيد عن 20 كيلومتراً، تنضاف إليها الفترة التي يقضيها في المرور على أحياء مختلفة لنقل العاملات. وإذا تأخرّ السائق لأيّ سبب، فإن ربّ المعمل سيحتج لدى مالك شركة النقل، والأخير قد يفصل السائق.

> **يتجاوز عدد النساء اللواتي يعملن في أحد أكبر القطاعات الصناعية الهشّة في المغرب، عشرات الآلاف. يشتغلن في ظروف سيّئة، مع ساعات إضافية بلا تعويض، ولا حقوق أو ضمان اجتماعي، بأجور هزيلة، واستغلال كامل لحاجتهن للمال، وقلة التأهيل والفرص، مضاف إليها التحرّش الجنسي.**

إنّها دوامة تطحن الكادحين، نساء ورجالاً. لكنها تدوس النساء أكثر. فهنّ يتعرضّن للتحرش والابتزاز داخل المعمل، وفي حافلات نقل العمال، وفي الشارع أيضاً. تباشر العاملات عملهن من دون أيّ فرصة لالتقاط الأنفاس. يُمنع عليهن استخدام الهاتف والذهاب إلى دورة المياه، أو الحديث إلى عاملة أخرى، ولا يُسمح لهن بالتوقّف عن العمل إلّا في الثانية عشر والنصف، حيث يمنحهُن المشرف نصف الساعة الثمينة تلك. وتتمّ مراقبتهن عن قرب من قبل رجال أمن الشركة.

وقد نقل تحقيق تلفزيوني إسباني أجري في مطلع عام 2019 عن معامل النسيج بطنجة أن هناك خروقات تتعلق بظروف العمل السيئة، من ضيق أماكن العمل، وانعدام الشروط الصحية بها، واستغلال العمال والعاملات مقابل أجوز زهيدة لا تتجاوز 500 درهم (ما يعادل 50 دولاراً) في الأسبوع. وأوضح التحقيق أنّ العاملات في بعض مصانع النسيج بطنجة، يعملن ساعات طويلة في إنتاج ملابس ذات تكلُفة رخيصة، قبل بيعها بأثمان باهظة في المحلات الإسبانية. وأضاف أنّ العديد من المستثمرين الإسبان وجدوا في قطاع النسيج المغربي فرصة ذهبية، تحقّق لهم مكاسب ضخمة، بفضل العمالة الرخيصة، وكلفة الإنتاج المنخفضة. بينما تباع بعض الملابس بأكثر من 10 أضعاف تكلفتها الأصلية. ولا توجد إحصائيات رسمية لمردودية الشركات التي تعمل عن طريق المناولة لفائدة علامات إسبانية للملابس، لكن بعض المصادر تشير إلى أنّ حوالي 95 في المئة من شركات الألبسة والنسيج بالمناطق الصناعية بطنجة، تشتغل لفائدة الزبون الأجنبي، الإسباني خصوصاً، والفرنسي بالدرجة الثانية.

ساعاتٌ أكثر وحقوق أقل

تمتدّ ساعات العمل أحياناً إلى حدود التاسعة ليلاً، إذا كان ربّ العمل يريد مضاعفة الإنتاج، لاستعجاله من قبل الزبون، أو لكثرة الطلب. وبالمقابل، يدفع أجرة الساعات العادية من العمل، التي يحددها قانون الشغل بسبع ساعات، وبحد أدنى يبلغ11.77 درهم للساعة الواحدة. وهو الأجر الذي لا يتعداه المشغِّل نهائياً، بل يقتطع منه أقساط التأمين، التي نادراً ما يدفعها، في حال كان قد صرّح بالعاملات لدى مصلحة الضمان الاجتماعي. يتنصل رب العمل من أداء الواجبات المستحقّة لصندوق الضمان الاجتماعي، والتي تتراكم بمرور الشهور والسنوات، وبفعل غياب الرقابة، وتواطؤ بعض الجهات المسؤولة. وتكون الضحية هي العاملة. وإذا بلغت الديون المتراكمة لفائدة الضمان الاجتماعي مبالغ ضخمة، قد تعلن المقاولة إفلاسها للتهرّب من أداء تلك الديون.

وعدا مصانع المنطقة الصناعية بالمدينة، هناك مئات "الكراجات"في الأحياء السكنية التي يتمُّ استعمالها كمصانع نسيج. لذا لا تعكس الأرقام الرسمية العدد الحقيقي للمعامل المنتشرة بطنجة. ويزيد عدد العاملات في المعمل إجمالاً عن 350 عاملة، في مساحة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 500 متر مربع. وأغلب العاملات في هذا القطاع لا يتوفّرن على عقود عمل. واللواتي لديهن عقود، لا يتمُّ التصريح بأجورهن كاملة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.. وحتى اللواتي يُصرِّح بهن المشغّلون، غالباً ما يُفاجأن بأنّ ربّ العمل لا يدفع أقساط التأمين الخاصة بالضمان الاجتماعي. ويأتي الاكتشاف مبكراً، أو بعد سنوات من العمل. وهناك قضايا كثيرة من هذا القبيل، يصل بعضها إلى المحاكم، ويبقى بعضها الآخر مرتبطاً بجهود بعض الجمعيات الحقوقية التي تنشط في مجال الدفاع عن حقوق النساء العاملات بشكل خاص.

بحسب مذكرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تتعلّق بحضور العنصر النسوي في الأنشطة المؤدّى عنها، فإنّ عدد الأجيرات المُصرّح بهن لدى الصندوق انتقل من 184.623 عاملة سنة 1990 إلى مليون و109.737 ألفا في سنة 2018.

وبلغت نسبة النساء الأجيرات (العاملات في كل القطاعات، بما فيها النسيج) المصرّح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 31 في المئة، كمعدل من مجمل الأجيرات، وذلك للفترة الممتدة ما بين 2000 و2018. وحسب مذكرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تتعلّق بحضور العنصر النسوي في الأنشطة المؤدى عنها، فإنّ عدد الأجيراتالمُصرّح بهن لدى الصندوق انتقل من 184.623عاملة سنة 1990 إلى مليون و109.737 ألفا في سنة 2018 (معدل تطور سنوي محدد ب6.6 في المئة).

وعلى صعيد التقاعد، سجلت المذكرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل عدد الأيام التي راكمتها النساء المتقاعدات خلال ال 29 سنة الماضية، حيث انتقلت من 4858 إلى 6172 يوماً، أي بارتفاع قدره 27 في المئة، مقابل 3 في المئة فقط بالنسبة للعنصر الرجالي. وهذا يُفسّره كون عدد النساء اللواتي دخلن سوق الشغل في المغرب عرف زيادة كبيرة في الربع الأخير من القرن الماضي، بينما استقر معدل الرجال.. بالنظر إلى أن المرأة العاملة ظاهرة جديدة في المجتمع المغربي، لم تتكرّس إلا في العقود الأخيرة.

وفيما يتعلق بالتّعويضات العائلية، فقد تمّت الإشارة إلى أنّ 13 في المئة من المستفيدين هم من العنصر النسوي، على أنّه عندما يكون الزوج والزوجة مؤمّنان، ولهما الحق في الاستفادة من التعويضات العائلية، فإنّ هذه التعويضات تدفع حصرياً للزوج. وفي المقابل أشارت المذكرة إلى وجود حالات يتمُّ فيها نقل الحق في التعويضات العائلية إلى النساء، منها حدوث الطلاق -شريطة تكفّل المرأة بحضانة الأطفال- أو عدم ممارسة الزوج أي نشاط. وأظهرت المذكرة أيضاً أن 39 في المئة من النّساء المُصرح بهن لدى الصندوق سنة 2018، استفدن من تعويضات خاصة بملفات المرض ضمن إطار التأمين الإجباري. بينما لم تستفد البقية بسبب عدم أداء مستحقاتهن للصندوق، أو اكتشاف خلل في عملية التسجيل والأداء.

ظروفُ عمل شاقة وتسريحٌ بلا إحسان

الحديث عن معاناة نساء النّسيج، غالباً ما تسبقه دموع ظلّت سجينة لسنوات طويلة، تصل في بعض الأحيان إلى

ثلاثين سنة من الصمت، فقدت بسببها إحدى العاملات بصرها بعد أن قضت كل تلك المدة في معمل للنسيج بميناء طنجة المدينة، لتجد نفسها رفقة 270 من زملائها بدون عمل، بعد أن أقدم صاحبُ المعمل على إقفال المصنع دون إخطار العمال والعاملات عام 2018.

عاملة أخرى، بدأت العمل في مصنع للنسيج في بداية العشرينات من عمرها، ثم وجدت نفسها،بعد أكثر من عقدين من العمل،غير قادرة على إدخال الخيط في ثقب الإبرة.. فما كان من ربّ العمل إلّا أن حوّلها إلى عاملة نظافة، بعد انتهاء "صلاحيتها" كأيّ آلة من آلات الخياطة. ولم تتوقف معاناتها عند فقدان بصرها، مقابل أجر لا يتعدى 2300 درهم شهرياً في أحسن الحالات، بل إنّ المشغِّل لم يصرّح بها كأجيرة لدى الضمان الاجتماعي إلا في العام 1993، أي بعد عشر سنوات من العمل "في السوق السوداء". وحتى عندما أصبحت تمتلك بطاقة الضمان الاجتماعي، فإنّها لم تستفد منها لأنّ المشغل لم يكن يؤدي أقساط التأمين.

> **فيما يتعلق بالتّعويضات العائلية، فإن 13 في المئة من المستفيدين هم من العنصر النّسوي.على أنّه عندما يكون الزوج والزوجة مؤمّنان، ولهما الحق في الاستفادة من التعويضات العائلية، فإنّ هذه التعويضات تدفع حصرياً للزوج.**

وعلى الرغم من أنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يسعى، من خلال مديرية المراقبة والتفتيش، لتطبيق التشريع المتعلّق بالحماية الاجتماعية، لجهة الانخراط والتسجيل والتصريح بالأجور لأجراء القطاع الخاص من قبل جميع المقاولات الخاضعة لذلك النظام، إلا أنّ المشغّلين يجدون طرقاً للتّحايل على تدابير الصندوق.

"نادية" تعمل في معمل للنسيج بحيّ سكني، قالت إنّها تشتغل داخل المعمل منذ سنة كاملة، ولم يُصرّح بها المشغل لدى الضمان الاجتماعي، رغم مطالبتها بذلك. وغالباً ما يواجهها المُشغّل بجواب قاطع "إذا لم يعجبك الوضع، هناك من سيعجبها، وتنتظر فرصة لذلك". فتعاني العاملات في صمت، تحت وطأة الاضطهاد اليومي. وهن لا يستطعن التوجّه بالشكوى إلى مفتشية الشغل لأسباب عديدة: فالمسؤولون دائماً ما يقفون في صفّ المشغِّل، أما العاملة فهي مجرد رقم ضعيف في المعادلة. كما أنّ الغالبية العظمى منهن لا ينتظمن في نقابات عمالية تحمي مصالحهن، إما خوفاً من الطرد والمضايقات، وإمّا لرفضهن الانتماء إلى نقابة أصلاً، لأنّ ثقافة الانتماء النقابي ضعيفة لدى هؤلاء النّساء، ذوات التعليم البسيط لدرجة أنه يكاد ينعدم. يضاف إلى ذلك تحذير أصحاب المقاولات للعمال من الانتماء النقابي، وإمكانية الطرد، مع كونهن عديمات الحيلة والإمكانيات والبدائل، مما يجعلهن أكثر خضوعاً لبيئة العمل المُستغِّلة. وهو السبب الأساسي في جعلهن عاملات مثاليات لأرباب الشّركات.

وكشفت عاملة أنّها لم تقرر الانتماء إلى نقابة إلّا بعد أن وجدت نفسها بدون عمل. فعندما كانت تعمل، كان صاحب المعمل، يقول: من يريد الانتماء النقابي سأطرده، ولن تطالني أيّ تبعات عن ذلك. وبعد التخلّي عن خدماتها، قال لها ولزميلاتها: "اذهبن إلى السلطة، قدمن شكاية لها، وسنرى ما سيحدث. لا حقوق لكنّ عندي".

بعد الطّرد، يبقى الاحتفاظ بالوثائق الحلّ الأسلم لضمان الحقوق، لكنّ تعليم معظم العاملات بسيط إن لم يكن معدوماً، لذا غالباً ما تضيع حقوقهنّ. هكذا تروي إحدى العاملات قصتها، حيث لجأت لمفتشية الشغل.فاستدعت

مسؤولة بتلك المفتشية بطنجة صاحب المعمل وواجهته بها. وهي كانت تحتفظ بإيصالات الأجرة، ووثائق الضمان الاجتماعي التي لا يدفع مشغّلها أقساطها. وهكذا لم يكن أمام المشغل إلّا أن حلّ النزاع ودياً، أمام ضغط المسؤولة، وأعادها إلى العمل بعد شهرين من توقيفها. لكنّها حالة واحدة بين حالات كثيرة ضاعت حقوقها.

وحسب تقرير لجمعية "أتاك المغرب" (ATTAC)، (هي جمعية يسارية تنشط في مجال حقوق العمال وغيرها من الأنشطة المناهضة للعولمة، منشأها في فرنسا، ولها فروع في دول مختلفة، منها المغرب)، بتاريخ 23 تشرين الاول/أكتوبر 2018، يعمل المستثمر صاحب الشركة على سرقة بعض ساعات العمل (قد تشتغل العاملة 9 ساعات لكن المشغل لا يسجل في حسابها إلا ثماني ساعات)، وعدم التعويض عن الساعات الإضافية المنصوص عليها في قانون الشغل (المادة 201)، الحرمان من المنح المخصصة للأعياد. أضف الى ذلك حرمان الشغيلة من عقود عمل مكتوبة، ما يجعلهم دائماً في وضعية هشة وتحت التهديد خوفاً من الطرد.

ويضيف التقرير أن جزءاً غير يسير من العاملات محرومات من الضمان الاجتماعي، ومن التغطية الصحية، وأنه لا يتم احترام معايير الصحة والسلامة في أماكن العمل: معاناة العاملات من آلام الظهر بسبب الكراسي غير المناسبة، إمكانية نشوب حريق في أي لحظة نظراً لضيق مساحة المعمل، حيث آلات الخياطة متقاربة ولا تفصل بينها مسافات كافية، غياب أدوات الإسعافات الأولية. أما المطعم- إذا توفر- فلا يستجيب لشروط السلامة الصحية، وغير كاف من حيث مساحته، وأثمانه جد مرتفعة.

الاحتيال على القانون للتخلّص من العاملات

تفاجأ العاملات بتوقّف الإنتاج في الشّركات التي تعملن بها، ليتمّ تسريحهن من دون أيّ إشعار مسبق، وما يستلزمهُ ذلك، حسب مدوّنة الشغل، من أداء التّعويض على "العطالة التقنية"، وغيرها من الحقوق المضمونة في ذلك القانون. وحدث أنه لم يتسلمّ عمال وعاملات إحدى الشركات أجورهم لمدة ثلاثة أشهر.

وفي حين يتشبّث كلّ من العاملات والعمال المعتصمين أمام مبنى الشركات المُستغنية عن خدماتهم، بمحضر نزاع جماعي، تتم بالمقابل محاولات لدفعهم إلى النّزاع الفردي عبر القضاء. كما يسجلّ المعتصمون والمعتصمات غياب الجهات المعنية، من مديرية الشّغل، والسلطات المحلية واللّجنة الإقليمية للبحث والمصالحة (التي لم تنعقد)، التي يفترض بها التدخّل للضغط على أصحاب الشركات، لإيفاء واجبات الشّركات المادية.

عاملات النّسيج يعانين أيضاً من عدم تأدية أجور أيام الراحة مدفوعة الأجر (الأعياد الوطنية والدينية)، وعدم تأدية أجور العطلة السنوية. أما بخصوص المرافق الواجب توفّرها بالشركات، فقد أكد أحد العمال النقابيين، وهو موقوف مؤخراً من شركة نسيج، على أنّ أغلب الشركات الكائنة بالمنطقة الصّناعية الثانية بالمدينة، لا تتوفّر على مرافق ضرورية من قبيل المرفق الطبي.

وتتعرض العاملات والعمال للسبّ والشتم، حسب تقرير للجنة عمالية بالمنطقة الصناعية، وتتعرض العاملات للتحرّش الجنسي والاستغلال من طرف المشغّل، أو المسؤولين المباشرين عن العاملات. ويعملُ أرباب الشركات بالمناطق الصّناعية على تنسيق الجهود لمحاصرة انبثاق أو نجاح أيّ فعل نقابي، بحيث يتمُّ تخفيف الضغط، وتلبية طلبات الإنتاج من قبل شركات أخرى بدل الشركة التي تعرف اضراباً عمالياً.

في المقابل يبقى التضامن والتنسيق العمالي ضعيفاً، في غياب كلّي لدور المركزيات النقابية في التأطير، وحماية العمال من شطط أرباب العمل ("الباطرونا"، نقلاً عن الفرنسيةPatronat) المتمثلين بـ"اتحاد المقاولات في المغرب".
وتحاول تجارب عمالية نقابية ذاتية تنسيق الفعل النقابي، لكنّ حضور النساء فيها يبقى ضئيلاً.

قلّة الخيارات وضُعف المراقبة

لا بديل عن العمل في النّسيج لمعظم العاملات، فالعمل هناك أفضل من البدائل المتاحة لنساء بلا تكوين أو تعليم. على الأقل، في معامل النّسيج الأجور أفضل، مقابل أجور أقلّ بكثير في العمل بالمنازل، أو المتاجر، أو في روضات الأطفال، أو معامل أخرى أقل مردودية، أو أقل تنظيماً.

سميرة كانت تعمل في حضانة، وتتلقى أجراً لا يتجاوز ألف درهم في الشّهر، مقابل ما يقارب اثني عشرة ساعة عمل. صحيح أن عملها في الحضانة، أقل إرهاقاً لأنّه يتطلب العناية برضع لا يتجاوز عددهم أربعة، إلا أنّه يستهلك كلّ يومها، وهي أم لطفلين. تعود مساء لتُعد غذاء الغد، وتنام من دون أي نشاط آخر. بينما في المعمل يبدأ الأجر من 2500 درهم مقابل ثماني ساعات في الأيام العادية، إذا لم يكن هناك ضغط يستدعي ساعات إضافية تصل في المجمل إلى اثني عشرة ساعة.

وبالنسبة لسميرة فهنا الحال أفضل، لدرجة أنّها مستقرة في هذا العمل أكثر منذ عشر سنوات، وأصبحت مكلّفة بآلة الفصالة، وتجاوز أجرها ال 4000 آلاف درهم الآن. بالنّسبة لها، مع مستواها التّعليمي الذي لا يتجاوز الإعدادي، فعملُها في النسيج أفضل ما يمكن في ظلّ انعدام الخيارات، وعمل زوجها متواضع المردود.

> **يصل حجم معاملات قطاع النسيج الموجّهة نحو التصدير إلى 39 مليار درهم (نحو أربعة مليارات دولار)، في حين يعاني سوق النسيج والألبسة المحلية من عدم هيكلة القطاع والعمل خارج القانون، بالإضافة إلى التّهريب. ويشتكي العاملون في القطاع من المنافسة بعد فتح السوق بموجب اتفاقيات التبادل الحرّ.**

نادراً ما تترقّ النساء العاملات في النسيج، لأنّ المشرفين عادة يكونون من الرجال. والترقية الوحيدة المتاحة أمامهن، بعد اكتساب الخبرة في العمل، هي أن يصبحن مشرفات على مجموعة عمل ضمن المعمل. لذا تبقى معظمهن في المهام نفسها، وعلى الآلة نفسها..

كل العاملات يشدّدن على ضعف المراقبة، مع أن من مهام مفتشية الشُّغل أن تحرص على مطابقة ظروف العمل لقانون الشّغل المغربي. لكن مع قلّة عدد المفتشين، وإمكانية التواطؤ بينهم وبين المشغّلين، يفقد دورهم فعاليته المرجوة،بحيث لا يؤدّي إلى تحسّن حقيقي في ظروف الشغل بالنسبة للنساء العاملات في النسيج.

سوقٌ نازل وفرص عمل أقلّ

تعاني النساء من تقلص فرص العمل في النسيج، مع تراجع هذا القطاع في المغرب، نظراً لمنافسة المنتوج المستورد

للمنتوج المحلي. ومن ناحية الشكل الإنتاجي، يعمل غالبية المهنيين في قطاع النسيج بالمغرب عبر المناولة (التّعاقد من الباطن أو عملية تكلف بموجبها مؤسسةٌ مؤسسةً أخرى بإنتاج سلعة ما لصالح الأولى)، وتشكل السّوق الإسبانية الوجهة الأولى للصادرات بنسبة تتجاوز 40 في المئة.

يواجه قطاع النسيج المغربي تحدّيات كبيرة، على الرغم من كونه المصدر الأول لتوفير فرص العمل في المجال الصناعي في المغرب: 600 ألف فرصة، منها 200 ألف بالقطاع الرسمي وحوالي 400 ألف في القطاع الموازي أي غير الرسمي، بحسب معطيات الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة (AMITH).

ويصل حجم معاملات القطاع الموجّهة نحو التصدير الى 39 مليار درهم (نحو أربعة مليارات دولار)، في حين يعاني سوق النسيج والألبسة المحلية من عدم هيكلة القطاع والعمل خارج القانون بالإضافة إلى التّهريب. ويشتكي العاملون في قطاع النّسيج من المنافسة بعد فتح السوق بموجب اتفاقيات التبادل الحرّ، التي تربط المغرب بحوالي 56 دولة، وما ينتج عنه من إغراق بالبضائع الجاهزة، خصوصاً من تركيا والصين، بحسب توصيف المهنيين في القطاع.

وحسب ما تقول مصالح كتابة الدولة للتجارة الخارجية، فقطاع النسيج والألبسة في المغرب، يُعد قطاعاً استراتيجياً وحيوياً، إذ يُشكل ما يعادل 35 في المئة من الوظائف الصناعية الوطنية و4 في المئة من إجمالي العمالة في المغرب. وكشفت كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، بداية عام 2019، أنّ الارتفاع المستمر لصادرات المنتوجات التركية إلى المغرب، والذي وصل200 في المئة ما بين سنتي 2013 و2017، أدى إلى فقدان حوالي 46 ألف منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين 2013 و2016. أما الحصة السوقية للإنتاج المحلي، حسب هذه الإحصائيات، فقد انخفضت من 79.70 في المئة سنة 2013 إلى 69.30 في المئة سنة 2016.


تونس



المرأة الريفية في تونس: العمل غير المهيكل ومعضلة التأنيث

فاتن مبارك
استاذة علم الاجتماع، من تونس

هناك تطابقٌ ما بين اللاهيكليّة والهامشيّة والفقر في أوضاع النساء الفلاحات في تونس.. والأرجح أن ذلك هو الوضع في كل مكان!

يعاني المشهد الاقتصادي في تونس اليوم، بعد الحراك الذي أطاح بسلطة بن علي ونظامه،من كثير من المشكلات البنيوية والهيكلية المتمثلة خاصة في إخفاقات في سياسة التنمية والنهوض بالوضع الاقتصادي لمناطق البلاد المختلفة (يشار اليها ب"الجهات" في تونس)، ممّا أبقى على التفاوت الكبير في مستويات المعيشة في البلاد، وارتفاع نسب البطالة والفقر. وبالعودة إلى مؤشرات الفقر في تونس التي تقدر حالياً بنسبة 15.2 في المئة، نلاحظ تلك الفروقات بين المناطق، حيث بلغت نسبة الفقر في الريف التونسي 26 في المئة ، وهي أعلى بكثير من المعدل الوطني العام، ومما يسجل في المناطق الساحلية خاصة. وهذا ساهم في ظهور تصدعات اجتماعية، ووسع من قاعدة الفئات المتضررة، التي شملت مختلف الشرائح المتوسطة والدنيا من عمال القطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، وعمال المناولة والتعاقد الدوري...

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم المشكلات

لم يتغير الوضع الاقتصادي كثيراً بعد سنوات من اندلاع الحراك الثوري في تونس. ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ، إذ أفرزت نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل للفصل الأول من سنة 2019 إلى تقدير عدد العاطلين عن العمل ب 637.7 ألف من مجموع السكان النشيطين، مقابل644.9 ألف في الفصل الرابع من العام السابق عليه. وتقدّر نسبة البطالة خلال الربع الأول لسنة 2019 لدى الذكور ب 12.4 في المئة و 22.6 في المئة لدى الإناث .

كما تعاني القطاعات الاقتصادية الحيوية من الكثير من المشكلات التي منعتها من التطور. فمثلاً لم تتطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري في الاقتصاد التونسي منذ 2010 سوى بنسبة 9 في المئة، الأمر نفسه ينطبق على الصناعات التحويلية التي سجّلت نسبة 17 في المئة، والصناعات غير التحويلية نسبة 10 في المئة، وقطاع الخدمات نسبة 47 في المئة. ويُلاحظ أن تطور قطاع الخدمات هو الأعلى منذ 2010، بينما لم تتجاوز نسبة تطور المجالات الصناعيةال4 في المئة. كان لهذه الأوضاع تأثيرات مباشرة على التشغيل والإنتاج، ولعلّ ما زاد في تعميق الانكماش، هو الأزمة الليبية والمشاكل الحدوديّة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وخاصة أسعار المواد الاستهلاكية التي ساهمت في تشتيت الطبقات الاجتماعية، وأظهرت فئاتٍ اجتماعية كثيرة في تونس تعيش تحت خط الفقر.

النساء الريفيات الأكثر تضرراً

تعتبر النساء الريفيات في تونس الفئة الأكثر تضرراً في المجتمع التونسي، فهنّ يعملن بشكل رئيسي كمعيناتٍ بدون أجر في الفلاحة الأسرية، أو كعاملاتٍ موسميات بأجور متدنية وفي إطار غير مهيكل، ودون تغطية ضمان اجتماعي. حيث تظهر الإحصائيات أنّ 33.3 في المئة فقط من النساء الريفيات منخرطاتٌ في منظومة الضمان الاجتماعي . وهذه النسبة ضئيلة جداً مقارنة بعدد الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي الذي يعتبر أحد ركائز الاقتصاد التونسي، حيث يمثل 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر 16 في المئة من فرص الشغل، وهو يقوم بدرجة أولى على قوّة العمل النسائية، حيث يستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43 في المئة من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5 في المئة أجيراتٌ في إطار العمل غير المهيكل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى.

العمل الفلاحي غير المهيكل: فضاء مؤنّث بامتياز

أصبح مفهوم "العمل غير المهيكل" جزءًا لا يتجزأ من مفردات القطاع الفلاحي من جهة، وركيزة معيش المرأة الريفية في دواخل تونس من جهة ثانية. وتوضح لنا هذه المعطيات المعيشية طبيعة التناقضات الاجتماعية الجديدة التي انضمت للتناقضات الطبقية القديمة، وظهور فئاتٍ وشرائح اجتماعية أخرى أكثر تضرراً. مما جعل من ظواهر التهميش والإقصاء برهاناً آخر على التجارب التنموية المعوّقة التي كانت تحاول الدولة تصريفها منذ سنوات، والتي فشلت في استيعاب الحياة اليومية لمجموع الفاعلين عموماً، والمرأة الريفية خاصة .

ساهم معيش المرأة الريفية الغارق في التهميش، والذي ظهر بشكل واضح على سطح الحياة الاجتماعية بسبب حوادث الموت الجماعي التي تتعرض لها النساء العاملات في المقاطع الريفية اللاتي يركبن ما سُميَّ في تونس "بشاحنات الموت". "فهن يجتزن مسافات طويلة تصل إلى 20 كلم، للوصول إلى موقع العمل بشاحنات أو جرارات فلاحية، تنقلهن لمقار أعمالهن دون حماية من حوادث الطريق الوعرة التي تسلكها تلك الشاحنات. ولقد بينت الإحصائيات أنّ 10.3 في المئة من العاملات في الأرياف هنّ ضحايا حوادث الشغل، منهن 21.4 في المئة معرضات لمخاطر حوادث العمل، و62.2 بالمئة يعملن في ظروف صعبة، و18 في المئة يعملن في ظروف صعبة جداً . ولكنهن يتواطأن رغم ذلك مع ظروف النقل الخطيرة والمزرية، بقبولهن لهذا الأمر من أجل ضمان استمرارية عملهن، ويعتمدن على "وسيط" ينقلهن، ويصبح الفاعلَ الرئيسي في تحديد مصيرهن في سوق العمالة الفلاحية. هذا السوق يرتكز أساساً على شبكة علاقات بين المرأة العاملة من جهة، وهذا الوسيط من جهة ثانية، الذي ينقلهن يتقاسم معهن الأجر الذي يتلقينه، وأخيراً ومن جهة ثالثة، صاحب الأرض الفلاحية.

> **تعمل النساء الريفيات في تونس كمعيناتٍ بدون أجر في الفلاحة الأسرية، أو كعاملاتٍ موسميات بأجور متدنية، وفي إطار غير مهيكل ودون تغطية ضمان اجتماعي. هناك 33.3 في المئة فقط من النساء الريفيات منخرطات في منظومة الضمان الاجتماعي، بينما يستوعب القطاع الفلاحي (الذي يوفر ٩ في المئة من الناتج المحلي) حوالي نصف مليون امرأة عاملة.**

ولذلك، وعلى الرغم مما يحيط بهذا الحقل العلائقي من ضعف مستوى التنظيم، وضعف الفصل ما بين العمل (أي العمل المأجور)، ورأس المال (أي صاحب الأرض الذي يكون في الأغلب قريباً مباشراً أو أحد أفراد العائلة الموسعة، أو أحد الفلاحين الكبار الذي يمتلك وسطاء أغلبهم أصحاب شاحنات تنقل هؤلاء النسوة)، إلا أنه يستمد مجال استمراره وقوته، من تقاطع علاقات العمل والعلاقات الفرديّة والاجتماعيّة السّائدة لدى العاملات ومنها خاصة علاقات القرابة، الأمر الذي يجعله يستمر في تشغيل النساء اللاتي لا يتلقين أجراً على الأعمال التي يقمن بها لأنهن يشتغلن في "أراضي العائلة". واللواتي لا يتلقين أجراً يمثلن 57.9 في المئة من العاملات في القطاع الفلاحي، على الرغم من أنّهن المعيلاتُ الرئيسيات لأسرهن فهنّ يتلقين مقابل أعمالهن في مقاطع العائلة إما نصيباً من الإنتاج، أو مساعداتٍ تنتهي بانتهاء الموسم الفلاحي.

ومن هنا يمكن أن نفسر ذلك التماثل ما بين اللاهيكليّة، والهامشيّة والفقر. حيث تعي النساء الريفيات حالة

التهميش والدونية المُشَكِلة لحياتهن اليومية. فنظراً لقلة الفرص المتاحة تتجه النساء الريفيات للعمل في قطاع غير مهيكل ويمكن أن يُعرّض حياتهن للخطر، ولكنه يدخلهن في نمط من العلاقات يجعلهن يصنعن نظاماً من التبريرات السلوكية، التي تفسر من خلالها قبولهن لهذا النوع من العمل الذي يزيد من حالة التهميش التي تعيشها، والذي يجعلهن ضمن قائمة الفقراء الجدد بصيغة المؤنث .

الفقر المؤنث

تعتبر المرأة الريفية في تونس أحد الفئات الهشّة داخل المجتمع التونسي، نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه. فهي مازلت رهينة ثقافة ذكورية تتغذى من استراتيجيات التربية التقليدية التي تحصر المرأة في الدور الإنجابي وفي شؤون الأسرة، دون الاعتراف بها كمعيلٍ رئيسي داخل العائلة، ومشاركٍ مهم في الناتج الداخلي الخام.

> **85 في المئة من عقود الملكية في الريف تعود للرجال. فعلى الرغم من اشتغال النساء في الممتلكات العائلية، وممارستهن للنشاط الفلاحي إمّا كأجيرات أو كمُعينات، ومساهمتهن الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الغذاء على المستوى الأسري والوطني، فإن نحو 60 في المئة من النساء الريفيات يواجهن الجوع وسوء التغذية.**

ونظراً لغياب استراتيجية واضحة لإخراجها من دائرة التهميش واستغلال أصحاب الأراضي الفلاحية لها، فهي تدخل في دائرة الفقر الذي تتعدد مستوياته عندما يتعلق الأمر بالعاملات الريفيات في تونس اللواتي ليس لديهن قدرة على الحصول على الحاجيات الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، حيث نجد أنّ 85 في المئة من عقود الملكية في الريف تعود للرجال . فعلى الرغم من اشتغال النساءفي الممتلكات العائلية، وممارستهن للنشاط الفلاحي إمّا كأجيراتٍ أو مُعينات، ومساهمتهن الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء على المستوى الأسري والوطني، فإن نحو 60 في المئة من النساء الريفيات يواجهن الجوع وسوء التغذية.

الفقر السوسيو-ثقافي

تعاني النساء الرّيفيات من الحرمان من الرعاية الصحية والتعليم حيث سجلت تونس نسبة 25 في المئة أمية في صفوف النساء الريفيات، مقابل 15 في المئة عند الرجال الريفيين. من جهة أخرى تعاني النساء الريفيات من الحرمان الاجتماعي، والذي يندرج ضمن أبعاد الفقر التي قد تطال الفئات الاجتماعية، وهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالبنى التحية، والإطار التشريعي، والاستفادة من الخدمات الوطنية، حيث نجد أن 73.5 في المئة من العاملات في هذا القطاع غير مؤمنات ضد الأخطار المهنية. هذا إضافة لغياب الإطار القانوني الذي يقنن العمل الفلاحي الموسمي، باعتبار أن المرجع الوحيد هو قانون الشغل التونسي الذي يحدد فقط طبيعة العقد (لمدة محددة أو غير محددة)، وبالتالي لا يتكيف مع طبيعة العمل الموسمي، إذ تبلغ نسبة الأجيرات الثابتات 8.3 في المئة مقابل 38 في المئة من الأجيرات غير الثابتات، وهذا ما يزيد من هشاشة وضعهن ويعرضهن أكثر للاستغلال الاقتصادي.

انعدام الأمن الاقتصادي للمرأة

تعتبر الفجوة في الأجور بين الجنسين، من أهم أسباب انعدام الأمن الاقتصادي للمرأة الريفية التي تتلقى مقابل عملها في القطاع الفلاحي – حين تكون أجيرة بثمن - 11 ديناراً، في حين يتلقى الرجل 20 ديناراً مقابل العمل نفسه دون احتساب الساعات الإضافية . هذا الدخل المنخفض في صفوف النساء الريفيات زاد من تفاقم دورة الفقر الذي تعددت أبعاده، وتداخلت فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن نفسر من خلالها هذا الفقر المؤنث الذي يُظهر انعدام العدالة الاقتصادية تجاه النساء الريفيات، الأمرُ الذي يصبح في النهاية حلقة لإضعاف قدرة المرأة المُعيلة خاصة على كسب دخل أعلى. فينتقل الحرمان بذلك من جيل إلى آخر من النساء ، مما يؤدي إلى تأنيث دائم للفقر وإلى عنف اقتصادي متعدد الأبعاد.

> **ناضلت الحركة النسوية في تونس للوصول إلى المساواة بين الجنسين في جميع الفضاءات العامة، وخاصة في فضاءات العمل. ولكن واقع التشغيل في البلاد، وحياة اليد العاملة النسوية في مجال قطاع الفلاحة غير المهيكل أثبتا أن تأنيث هذه الأعمال لا يكفي لتحقيق المساواة، والاكتفاء الاقتصادي للنساء، بل صار التأنيث مدخلاً لمزيد من الاضطهاد.**

يبدو لنا أنّ ظاهرة تأنيث الفقر ليست فقط نتيجة لنقص الدخل، ولكن أيضاً ناتجاً عن الحرمان القائم على فقر الخيارات والفرص. فبسبب تفشي الأمية بينهن الذي ساهم في إفقار الخيارات المعيشية عندهن، يلجأن للعمل غير المهيكل لضمان العيش ليس لهن فقط، وإنما للعائلة التي ترأسنها، حيث تسجل تونس 52,5 في المئة من العائلات المعوزة (المنتفعة من البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة) تعيش في ظل امرأة كرئيسة عائلة.

عنف اقتصادي متعدد الأبعاد

تحيلنا هذه الوضعية الهشة لقطاع العمل الفلاحي في تونس إلى تساؤلاتٍ حول مسألة المساواة التي طالما ناضلت من أجلها الحركة النسوية. فمسألة المساواة بين الجنسين في جميع الفضاءات العامة، وخاصة فضاءات العمل.
اعتبِرت مسألة التأنيث أحد أهم ديناميّات العدالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وأنه من الواجب النضال من أجل أن يتم تأنيث بعض فضاءات العمل التي كانت ذكورية محضة. ولكن واقع التشغيل في تونس ومعيش اليد العاملة النسوية في مجال قطاع الفلاحة غير المهيكل أثبتا أن تأنيث هذه الأعمال لا يكفي، وإنما زاد من تعميق هشاشة النساء كفئة اجتماعية، وساهم في جعل تأنيث العمل الفلاحي وسيلة لأصحاب المزارع ليستغلوا الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لليد العاملة النسوية، وتصبح مقيدة بعنف اقتصادي متعدد الأبعاد، والذي يتمثل أساساً في تضييقمجال الإمكانيات التي يمكن أن تساعدها لتوفير وضع اقتصادي مريح من جهة، والتصدي لعملية المصادرة لحرياتها الشخصية من جهة ثانية، بسبب تفشي هذا النوع من العنف المسلط عليها الذي يدخلها في حقل "الحريات السلبية" التي تمنعها من استغلال الفرص المتاحة أو الفرص الممكن أن تتاح لها، بسبب:

1) عدد ساعات العمل الطويلة، والأعمال الشاقة الموكلة لها:
تُظهر الإحصائيات أنّ هناك ما يزيد عن 70 في المئة من النساء الريفيات يشتغلن بين تسع وثلاث عشرة ساعة يومياً، وهو ما يخالف "مجلة الشغل التونسية" (قانون العمل). كما توكل للمرأة مهام الجني في 64.5 في المئة من الحالات،

وبنسبة 78 في المئة في مقاومة الأعشاب الضارة والبذر في الضيعات الخاصة من جهة أخرى، وتصنف هذه الأعمال ضمن خانة الأعمال الشاقة.

2) التبعية الاقتصادية:
تعاني المرأة الريفية من تبعية اقتصادية لفائدة الرجل، وهذه التبعية تدخل في خانة العنف الاقتصادي الذي تعيشه العاملة الريفية، حيث نجد 19.7 في المئة فقط من الريفيات يتوفرن على دخل خاص، منهن 4.07 في المئة فقط تُقمن مشاريع فلاحية، مقابل 80 بالمئة منهن لا يزلن في حالة تبعية اقتصادية تامة للرجل، مما يحرم المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

3) حياة يومية قائمة على الإقصاء :
تختار أغلب الريفيات الاستغناءَ عن حقهن في الميراث، وهذا ما يقلل من فرصهن للتحرر من التبعية الاقتصادية من خلال بعث مشاريع صغيرة يمكن أن تحميهن من العمل غير المهيكل في القطاع الفلاحي. ويدخل هذا الأمر في خانة الإقصاء - الذي يكون كلياً أو جزئياً - من حقها في الميراث الذي يحرمها من ملكية الأراضي أو العقارات والذي يمكن أن يمنحها فرصة الاقتراض من البنك.
كما أن عدم تدوين المنتجات والخدمات التي تقوم بها المرأة الريفية بدون أجر في الإحصاءات الرسمية هو نوع من الإقصاء الإحصائي، باعتبارها أعمالاً تدخل في خانة الوجبات العائلية، على الرغم من أنّ هذا العمل المنزلي بدون أجر يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 64 في المئة، "حيث تقضي النساء الريفيات 77.6 في المئة من الوقت يومياً في الأشغال المنزلية بدون أجر (العناية بالأطفال والمسنين، العناية بالبيت، الطبخ، التسوق، جلب الماء، الأعمال الفلاحية...)، في المقابل لا تشغل الأعمال المنزلية إلا 9.4 في المئة من أوقات الرجال يوميا" .
يساهم هذا الإقصاء في جعل المرأة الريفية منحصرة في الأعمال المنزلية والأعمال غير المهيكلة مما يزيد من تشتت قدراتها وإمكانياتها، والتقليل من فرص التنظّم في هياكل اقتصادية تساعدهاعلى نمو الفرص والإمكانيات التي يمكن أن تتاح لها.

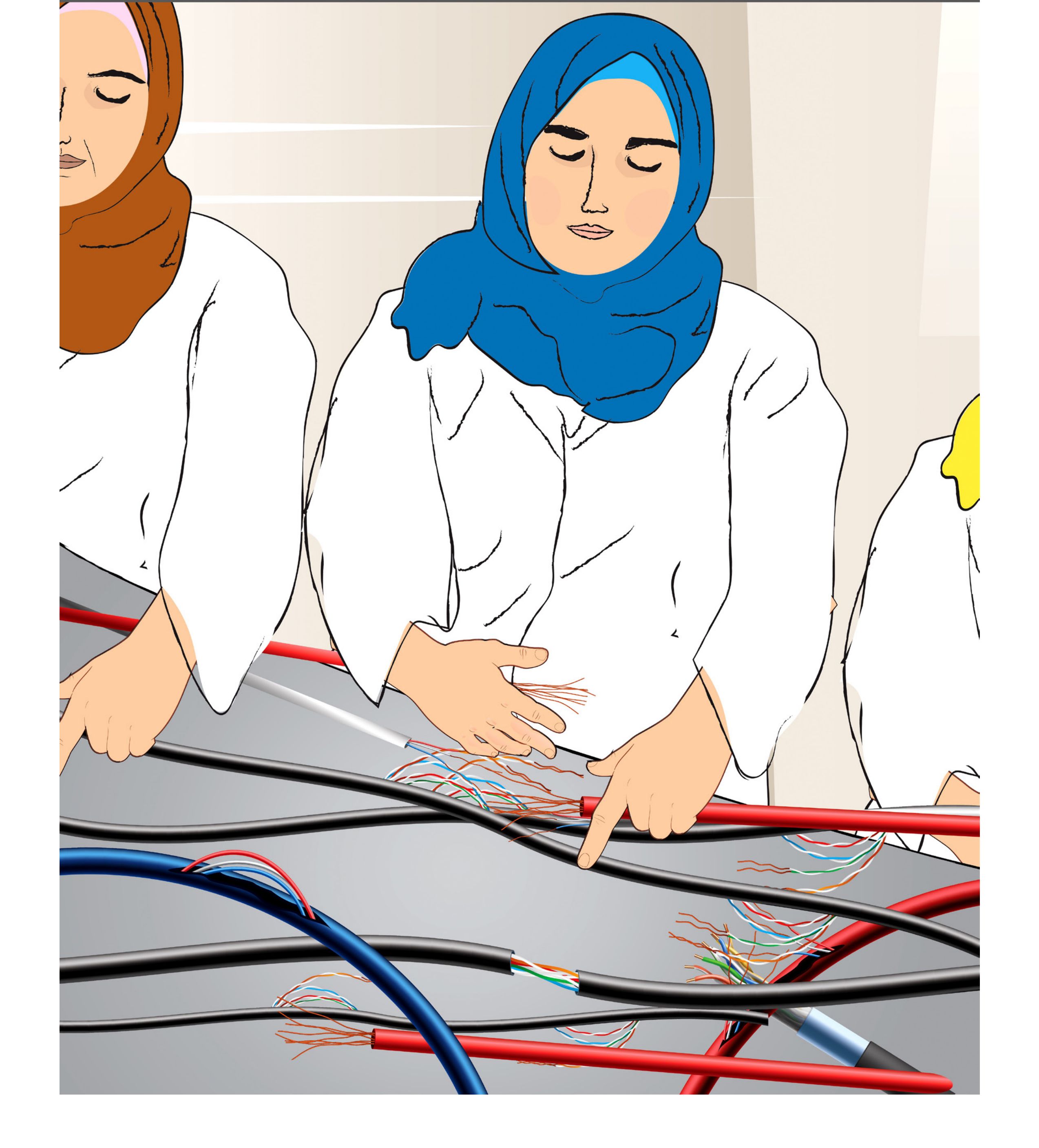
4) انعدام الاعتراف: يعتبرالاعتراف بدور المرأة الريفية في مجال العمل الفلاحي جزءاً مهماً من العدالة الاقتصادية، ولكن ما تمارسه المرأة الريفية في تونس من أعمال غير مهيكلة هو دليل على الاستغلال الاقتصادي الذي من شأنه أن يحرمها من الموارد الاقتصادية (كالحرمان من المال أو الأجر) أو الاحتياجات الحيوية، ومن التحكم في أجرها. وبالتالي بعدم الاعتراف لها بمساهمتها في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، على الرغم من أنها الفاعل الأساسي فيها بأعمالها غير الهيكلية التي تؤسس لمعيشها اليومي.

خلاصة

لا يمكن أن ننكر أنّ المجتمع التونسي يعاني حالياً من أزمة بجميع المقاييس، تعود إلى عدة أسباب، أهمها أن الفاعل الاجتماعي لم يعد يتعامل بثقة مع المنظومة السائدة. فالشعور بغياب العدالةالاجتماعية، وتأجيل المحاسبة السياسية والاجتماعية التي ساهمت في ظهور فئة جديدة من ذوي النفوذ في المجتمع بالمال والثروة والتسلط السياسي

والاجتماعي، وضعف تكافؤ الفرص في المشاريع والحقوق الاجتماعية الطبيعية والمدنية، وغلاء الأسعار بصورة عامة، يمثل مناخاً ملائمًا لظهور الأعمال غير المهيكلة في جميع القطاعات. وانتشار هذه الظاهرة في القطاع الفلاحي بشكل خاص يعود أساساً لهشاشة الفاعلين المشتغلين فيه، وخاصة اليد العاملة النسائية.

كما تبدو الدولة أيضاً، بجميع هياكلها، غير قادرة على تقديم حلول تغطي العجز الإصلاحي الذي يطالب به الفاعلون داخل المجتمع على اختلاف مستوياتهم. لذلك ظهر نقاش حول دور رؤوس الأموال الوطنية (ونقصد هنا المستثمرين التونسيين في علاقة باستراتيجيات الدولة في مجال الاستثمار، أي بتمكينهم من فرص الاستثمار، وعدم التعويل على الاستثمار الأجنبي الذي أقفل مصانعه ومشاريعه بسبب الحراك الثوري 2011)، وكيف يمكنها أن تلعب دور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحه، وحول نوعية الهياكل التي تعمل ضمنها، وحول الأهداف التي تتأسس من أجلها هذه الشبكة المعقّدة منالمؤسسات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال نسبي عن المجتمع السّياسي لتحقيق أغراض متعدّدة، منها الدفاع عن المصالح الاقتصادية والارتقاء بمستوى المعيشة وتحقيق التنمية وفي جميع المناطق والتخلّص من ظاهرة المركزية التي أفشلت سياسات التنمية منذ الاستقلال وحتى اليوم والتي ساهمت في زيادة الفروقات الاجتماعية بين الفاعلين داخل القطاعات المنتجة، والتي تحتاج هي بدورها لإعادة هيكلة واستراتيجياتِ تنمية مغايرة.



تأنيث فضاء العمل في مجالات غير تقليدية، مثال من تونس

قدس براهمي

باحثة، من تونس

كيف نفسر انخراط عاملات تونسيات في مجالات عمل صُنفت اجتماعياً بأنها "رجالية"، مثلما هو القطاع المختص بصناعة أسلاك السيارات والشاحنات الثقيلة، كمصنع "يازاكي" الياباني في مدينة قفصة جنوب تونس. بل أن المعمل نفسه يعتمد في استراتيجيته على استقطاب اليد العاملة النسائية.

افترُض طويلاً أن المرأة مهيئة للعمل في صناعات النسيج والألبسة باعتبار ذلك يطابِق التقسيم الاجتماعي للعمل كما هو قائم، أو هو الأقرب إليه. وهكذا نُقلت قيم الطاعة المستبطَنة والقدرة على القيام بمهام مكررة وروتينية من الفضاء المنزلي إلىفضاء العمل. وقد شهدت تونس في فترة الثمانينات من القرن الماضي ارتفاعاً ملحوظاً في عدد العاملات بالصناعات النسيجية.

ولكن هناك كذلك انخراط لعاملات تونسيات في صلب فضاءات صُنفت اجتماعياً بأنها "رجالية". فظاهرة تأنيث العمل تجاوزت قطاعات النسيج والملابس وأصبحت تطال قطاعات صناعية مختصة مثلاً في صناعة أسلاك السيارات والشاحنات الثقيلة، كما في مصنع "يازاكي" الياباني القائم في مدينة قفصة جنوب تونس. بل أن المعمل نفسه يعتمد في استراتيجيته الانتدابية على استهداف اليد العاملة النسائية.

مصنع يازاكي

تأسس المعمل سنة 1929 ومقره الأصلي بطوكيو في اليابان، حيث يوفر تشكيلة واسعة من المنتجات لأكثر من 45 مصنع للسيارات. وهو يشغل أكثر من 260 ألف يد عاملة في العالم، وله فروع في أكثر من 47 دولة، من بينها تونس، في ولايات بنزرت وقفصة.

يبلغ عدد العاملين في معمل يازاكي المتمركز بالمنطقة الصناعية "العقيلة" بجهة قفصة 1678 عامل، منهم 1131 عاملة...

وانطلاقاً من هذه المفارقة السوسيولوجية لأغلبية نسائية في معمل يفترض أنه من اختصاص الرجال، نرجع إلى تفسيرات وتبريرات العاملات لاختيارهن العمل بيازاكي، والتي تبدو أحياناً متضاربة، لتلمس دوافعهن العقلانية وأسسها الاجتماعية.

الدراسة أم العمل؟

تواضع رأس المال الثقافي للمرأة العاملة من الأسباب الرئيسية المساهمة في تأنيث فضاء معمل يازاكي. بل أن ذلك هو أحد الشروط الأساسية التي يفرضها رب العمل في مقابلات الانتداب لقبول اليد العاملة النسائية في الفضاء المخصص للإنتاج: "أن يكون المستوى الدراسي للعاملات لا يتجاوز البكالوريا". وهذا الشرط وضع لتبرير تواضع الأجر الذي لا يتجاوز 350 ديناراً في الشهر.

> **يبلغ عدد العاملين في معمل يازاكي الياباني المتمركز بالمنطقة الصناعية بجهة قفصة، 1678 عامل، منهم 1131 عاملة.**

تقوم العاملات بمعادلة حسابية بين كلفة مواصلة الدراسة، أو الجلوس في المنزل، وبين الامتيازات التي يوفرها العمل في المصنع. وهو ما يدفع الشابات إلى الانقطاع عن الدراسة، والخروج من الفضاء المنزلي إلى فضاء العمل المتاح في هذه المنطقة المهملة والمفقرة من تونس. والملاحظ أن أعمار أغلبية العاملات يترواح بين 19 و27 سنة، وأنهن

ينحدرن من طبقات فقيرة وأحياناً متوسطة الحال، وأنهن يأتين من جميع جهات محافظة قفصة.

وقد بررت العاملات أثناء سؤالهن عن خيارهن ذاك الأمر بأوضاع البلاد الاقتصادية الهشة وعجز مؤسسات الدولة عن توظيف أصحاب الشهادات العليا. تقول إحدى العاملات: "حتى لو عاد بي الزمن إلى الوراء، فسأظل على خياري بأن أشتغل. ما زالت أوضاع البلاد هي نفسها لم تتغير عما كانت حين كنت أدرس الفرنسية، وقررت الانقطاع. أعرف صديقة لي حائزة على الماجستير في العربية لكنها لم تعمل بعد. انظري إلي، انقطعت عن الدراسة لكنني أعمل، على عكسها هي"، وتعلق إحدى العاملات "خاطر فماش قراية توصل توا هام لكل قاعدين" (الدراسة لا توصل، ولذا فالكل متبطلون).

الفضاء المدرسي والجامعي أصبح منفّراً للعاملات نظراً لصعوبة الاستثمار فيه، وتراجع فرص الحصول على عمل، بل أصبحت العاملات يتمثلنه كعائق أمام الحصول على عمل، طالما أن أغلبية العاطلين عن العمل هم من ذوي الشهادات الجامعية!

ولا يطلب المعمل لقبول العاملات فيه شروطاً قاسية، وإنما يكفي أن تتمتع العاملة بصحة جيدة وأن تملك الحد الأدنى من المستوى الدراسي.

> **أحد الشروط الأساسية التي يفرضها رب العمل في مقابلات قبول اليد العاملة النسائية هو "أن يكون المستوى الدراسي للعاملات لا يتجاوز البكالوريا"، وأيضاً أن يكن شابات: تتراوح أعمار أغلبية العاملات بين 19 و 27 سنة.**

ترتبط حاجة المرأة الملحة بجهة قفصة إلى امتلاك رأسمال اقتصادي بغياب المشاريع التنموية ومواطن الشغل، وارتفاع نسبة البطالة. وكذلك إلى تطلع الشابة لتحقيق استقلاليتها المادية والاقتصادية. ذلك أن الراتب أو الأجر يمثل لها حصناً ضد سلطة الرجل أو الزوج القائمة على الإنفاق. فهي إذ تعمل وتدخل مالاً، تكون مسؤولة عن نفسها وتتولى الإنفاق على ذاتها، ملبية احتياجاتها دون الاستعانة بالرجل أو بالعائلة، بالتالي فهي تحقق استقلاليتها الاقتصادية. تقول إحدى العاملات "..الحمد لله أنجزت العديد من الأشياء بفضل يازاكي. بنيت منزلي، تحصلت على رخصة سياقة. أعيش حياتي، لدي راتبي. كلمة أعطيني مش باهية (جميلة)".

تقسيم للعمل حسب الجنس

تقسيم العمل في معمل يازاكي قائم على جنس العامل. فالمهام التي تسند للنساء هي لف الأسلاك، إضافة إلى تركيب الغلاف الخارجي للأسلاك وتركيب وإدخال الأسلاك الصغيرة في قطع السيارات.

ولعل ما يربط بين هذه المهام هو أنها تتطلب حضوراً ذهنياً قوياً مع الصبر والتركيز، غير أنها روتينية لا تخلو من الرتابة. وفي هذا الإطار، تقول إحدى العاملات: "النساء أكثر انضباطاً من الرجال. نوعية العمل تتطلب انتباه امرأة وليس انتباه رجل. فنحن النساء مواظبات أكثر من الرجال".

إذن فهي أدوار ومهام ينفر منها الرجل. تعلق إحدى العاملات: "الرجل دائماً ما يقلق، ويضجر من مثل هذه المهام حتى أنه يدخل في صراع مع أرباب العمل من أجل تغيير موقعه في المعمل"، على عكس المرأة التي تقبل نوعية هذه المهام، فهي هنا أيضاً تستبطن قيم الطاعة المنزلية، وتحولها لقيم طاعة للآلة ولأرباب العمل داخل فضاء عمل يازاكي. "المرأة تصبر، تضحي أكثر من الرجل فعليها أن ترضى بمثل هذه المهام، أو لا خيار لها إلا المنزل".

> **تنظر العاملات إلى التحصيل المدرسي والجامعي كعائق أمام الحصول على عمل، طالما أن أغلبية العاطلين عن العمل هم من ذوي الشهادات الجامعية!**

يعكس هذا التقسيم للعمل في فضاء معمل يازاكي إعادة إنتاج التمثلات نفسها حول عمل النساء الثانوي، والأقل أهمية من عمل الرجال. فأعمالهن موصومة بأنها بسيطة سهلة الأداء، تتماشى مع بنيتهن الجسدية وجنسهن، على عكس أعمال الرجال التي تتطلب مهامهم حركية كبيرة وقوة بدنية عالية، وهم يعملون على مواقع تُعرّف بأنها حساسة داخل المعمل.

من نتائج تأنيث فضاء العمل وآثاره غير المتوقعة، هو توتر مناخ العمل الذي يضم عاملات من جهات وشروط مختلفة، ما يؤدي إلى نشوب صدامات وصراعات بينهن. وقد تعرضت 276 عاملة إلى عقوبات من الدرجة الأولى، أي للاستجواب، و17 عاملة أخرى لعقوبات من الدرجة الثانية أي الطرد، بسبب نشوب خلافات وصدامات بينهن.

> **المهام التي تسند للنساء هي لف الأسلاك، إضافة إلى تركيب غلافها الخارجي وتركيب وإدخال الأسلاك الصغيرة في قطع السيارات. ولعل ما يربط بين هذه المهام هو أنها تتطلب حضوراً ذهنياً قوياً مع الصبر والتركيز، وهي خصائص تُنسب للنساء.**

من بين أسباب العقوبات والطرد مشكلات من قبيل الصراع بينهن على زميل في العمل، خاصة أن أغلبية العاملات شابات، وأن 738 من مجموع ال 1131 عاملة عازبات.

كما أن الترقية وتحسين موقع العمل بالنسبة للعاملات، لا يتم بناءً على مقاييس الكفاءة، وإنما يرتكز على مراكمة العلاقات الشخصية داخل المعمل، أي عبر الدخول في علاقات عاطفية وشخصية مع أرباب العمل، كاستراتيجية عقلانية متبعة من قبل العاملات من أجل تحسين مواقعهن، وهو ما يكشف بدوره ما يخفيه مناخ فضاء معمل يازاكي من مضايقات تتعرض لهاالعاملات، كالتحرش. تقول إحدى العاملات معلقة على هذه الظاهرة قائلة: "ورائك، أمامك، على يمينك على يسارك.. الجميع يتحرش بك". وبالطبع فقد يكون في هذا التحرش تواطؤ من العاملات أحياناً.

> **الترقية وتحسين موقع العمل بالنسبة للعاملات لا يتم بناءً على مقاييس الكفاءة، وإنما يرتكز على مراكمة العلاقات الشخصية داخل المعمل، أي عبر الدخول في علاقات عاطفية وشخصية مع أرباب العمل.**

وأخيراً هناك مشكلة انعدام الانتماء النقابي للنساء في المعمل، ذلك أنّ عاملات معمل يازاكي يتمثلن النقابات

كمنظمات التصق عملها ونشاطها بالصراع والنزاع والإضرابات. وهن يخيّرن بين السكوت أو الطرد، خاصة أن 520 عاملة من مجموع العاملات غير مثبتات في العمل، ويخشين أن يتّبعن سلوكيات تتضارب مع مصالح المعمل، خاصة وأنه تابع لشركة أجنبية "لا تتساهل مع الإضرابات التي تعطّل حركة الإنتاج".

يد عاملة نسائية هشة ورخيصة

إنّ تأنيث العمل في معمل يازاكي، وإن كان يعكس في ظاهره خروج المرأة إلى فضاء العمل، إلا أنه يضمر هشاشة. فأجوره ضعيفة، وهو غير موفِّر للاستقرار، حيث تعمل الأغلبية وفق عقد عمل لمدة زمنية محددة (عقد لمدة عام)، فإمكانية طردهن تبقى عالية. فضلاً على أن تشغيل يد عاملة رخيصة بلا مواصفات الاستقرار والترقية المهنية، يخضع لمتطلبات الضرورة في حدها الأدنى، وعلى رأسها الإنفاق على العائلة والأبناء بالنسبة للمتزوجة، وشراء جهاز الزواج وخلاص الديون للعاملة العزباء. ولئن حاولت المرأة العاملة الزيادة في دخلها من خلال العمل الثانوي غير الرسمي الحر بمعمل يازاكي، المتمثل في بيع مستحضرات التجميل والعطور، فإنها تبقى أعمالاً جانبية هشة غير مهيكلة ذات مردودية اقتصادية ضعيفة.

خلاصة

تشهد البلاد التونسية اليوم تأنيثاً للعديد من القطاعات. لكن هذا التأنيث يخفي وراءه هشاشة متعددة، لجهة الراتب وظروف العمل وشروطه. وكما يقول عالم السوسيولوجيا الفرنسي "بيار بورديو" في كتابه "الهيمنة الذكورية"، ف"كلما كان الفضاء مؤنثاً كلما قلّ تثمينه من قبل المجتمع". وعلى أي حال، فقطاعات العمل الهشّة التي تشهد كثافة تشغيل اليد النسائية الرخيصة، ترتكز عقودها – حينما تكون هناك عقود أصلاً - على ما يُعرف ب"عقود العمل لمدة زمنية محددة"، وهو أحد أوجه تهميش ذلك العمل وتبخيسه.



تأنيث العمل الهش

تسعة نصوص من خمسة بلدان - الجزائر، السودان، مصر، المغرب وتونس - تتناول قطاعات عمل مختلفة، منها التقليدي كالفِلاحة، أو الصناعي الشاق. ومنها ما ينتمي إلى الاقتصاد الموازي، كبائعات الرصيف، أو المشتغلات في المهن الرقمية أو الخدمية الحديثة. نصوصٌ تقدم المعطيات الموضوعية والأرقام، وترسم في الوقت نفسه ملامح شخصيات نسائية، وسِيَراً تستدعي التأثر والإعجاب والاحترام. "البطلات" هنا كلهن نساء، من أعمار وجهات وشروط شخصية واجتماعية مختلفة، جميعهن أثبتن – لو كان ثمة حاجة لذلك - أنه يمكن الاتكال عليهن. كما أن الدفتر بأكمله من إعداد وإنجاز نساء: باحثات وكاتبات وفنانات...

أشرف "السفير العربي" على إعداد الابحاث ونشرها على موقعه، بدعم من مؤسسة روزا لكسمبورغ.



يصدر عن جمعية تقاطعات
www.assafirarabi.com

مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office